المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم السياسة العامة والنظم المقارنة

دور المخطط الوطني لتهيئة الإقليم S.N.A.T في تحقيق التنمية المحلية.

دراسة حالة ولاية بومرداس.

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماسترفي العلوم السياسية
تخصص سياسة عامة ونظم مقارنة.

إعداد الطالبة: **إشراف:**

كوسة منال الأستاذة لوجاني وسيلة

أعضاء لجنة المناقشة:

الرتبة العلمية، اسم ولقب الأستاذ	مؤسسة الانتساب	الصفة
الاستاذة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
الأستاذة لوجاني وسيلة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
الأستاذة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022.

إهداء

أهدي ثمرة الجهد والتعب المتواصل لسنين للتي أوصاني بها الله عز وجل، إلى من ربتني وأنارت دربي وكافحت لتراني في المراتب العليا، إلى شمس تشرق في أفقي ووردة في عمري،

أمي الغالية "فتحية فرحاوي"

إلى جناحي وسندي الأول، إلى أمان البيت وسر ضحكته، إلى عيوني التي سهرت الليالي لأرى ضحكته المفعمة بالفخر، إلى بوابة دعمي للنجاح ومواجهة الحياة بكل عزيمة وإسرار

أبي الغالي "حميد"

إلى صاحبة المزاج الجميل، عماد البيت وشعاعه الدائم

"غاليتي جدتي فاطمة"

إلى رفيق دربي وملاذ أماني، إلى سندي وكتفي الدائم

"أخي أنيس"

إلى حب قلبي وسر ضحكتي

"أخي ميمو"

إلى ملاكي الصغير، إلى أملي في المستقبل

"أخي دمدوم"

إلى أخواتي اللواتي لم تلدهن أمي، إلى من عشنا أروع الذكريات، وأجمل اللحظات، وأصعب الأوقات،

"إلى أختي ماريا وأختي خديجة"

إلى جميع أفراد عائلتي فردا فردا كل باسمه ومقامه، أصدقائي في الواقع والمواقع، أصدقائي في العمل، إلى صديقة الطفولة والسنين "لامية"

إلى حبيبات قلبي اللواتي وقفن بجانبي طيلة مساري الجامعي "نهلة" "شيماء" "نسيمة"

أهدي عملي المتواضع.

شكر وعرفان

بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الأرض ولا في السماء وهو السميع العليم.

اللهم لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، اللهم لك الحمد ولك الشكر حتى ترضى، الحمد لله على كل شيء، الحمد لله عن عقل وعن علم.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لقامة الأساتذة أستاذتي المشرفة والمؤطرة" لوجاني وسيلة" على كل ما قدمته لي من معلومات ومجهودات ونصائح طيلة هذا العام الدراسي الحافل بالجهد والمثابرة لإتمام هذا العمل.

كما لا يفوتني في هذا المقام أن أشكر أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه المذكرة ولكل ما سيتبادر منهم من نصائح وتوجيهات.

الشكر موصول أيضا للأستاذة "حليمة موساوي" لما بذلته من مجهودات في سبيل الإخراج النهائي لمذكرة التخرج في أبهى حلة.

على الأصل نسير والأصل يدفعنا أن نرد الفضل لأصحابه، وأن نسدي الشكر لمستحقيه مما أفادونا، لذلك أتوجه بالشكر لكل طاقم المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية من مدير، أساتذة، وعمال كل باسمه وكل بمقامه، ولكل واحد منكم مكانة خاصة وذكرى تظل تسري في عروقي...

الملخص

الملخص باللغة العربية

يعد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم أحد أهم الرهانات التي ترسم استراتيجيات التنمية الشاملة عبر كامل التراب الوطني لمدة عشرين سنة، كما يترجم آفاق الاستراتيجية الوطنية الخاصة بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، بمختلف أبعادها الاجتماعية، الاقتصادية، والبيئية.

يشمل هذا المخطط جميع البرامج والسياسات الوطنية الشاملة وعلى رأسها السياسات الزراعية على غرار سياسة التجديد الفلاحي والريفي التي تعمل وفق استراتيجيات المخطط وتشترك معه في أهم الأهداف التي من بينها استدامة الأمن الغذائي وضرورة تأمين الاحتياجات الضرورية للمواطنين وتلبيتها حاضرا ومستقبلا، لرفع قيمة الإنتاج الفلاحي وتجديد الأقاليم الريفية وتهيئتها على كافة الأصعدة المحلية للحد من ظاهرة النزوح الريفي وتحقيق تنمية محلية متوازنة.

استفادت ولاية بومرداس من هذا البرنامج بفضل طابعها الفلاحي الممتاز وموقعها الاستراتيجي، حيث انعكست هذه السياسة على المردود الفلاحي والقاعدة الفلاحية، وأيضا على المستوى المعيشي لسكان الأرياف وتأمين احتياجاتهم، وحماية مداخيلهم. إلا أنه ظهور العديد من الصعوبات كان سببا في عرقلة المسار الإصلاحي لهذه السياسة، ومنه إعاقة عملية التنمية المحلية.

الكلمات المفتاحية: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، سياسة التجديد الفلاحي والريفي، التنمية المستدامة، التنمية المحلية.

Abstract

The National Plan for the Preparation of the Territory is one of the most important bets for the formulation of comprehensive development strategies across the entire national territory for 20 years. It also reflects the prospects of the Territory's National Strategy for the Creation of the Territory and Sustainable Development in its various social, economic and environmental dimensions.

This National Planning encompasses all comprehensive national programs and policies notably agricultural policies such as the Agricultural and Rural Renewal Policy, which operates in accordance with the Plan's strategies and shares with it the most important objectives, including the sustainability of food security and the need to secure and meet the necessary needs of current and future citizens to raise the value of agricultural production, renovate and prepare rural areas at all local levels to reduce the phenomenon of rural displacement and achieve balanced local development.

Boumerdes has benefited from this program because of its excellent peasant nature and strategic location. This policy has been reflected in the agricultural returns and the peasant base, as well as in the living standards of the rural population and the security of their needs and the protection of their incomes. However, the emergence of many difficulties has hampered the policy's reform path, including the local development process.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الملخص باللغة العربية	-
الملخص باللغة الانجليزية	-
فهرس المحتويات	-
فهرس الجداول	-
فهرس الأشكال	-
فهرس الخرائط	-
فهرس الصور	-
قائمة المختصرات	-
مقدمة	**10-1**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للتهيئة الإقليمية والتنمية المحلية	
تمهيد	**12**
المبحث الأول: التأصيل النظري والمفاهيمي للتهيئة الإقليمية	**13**
المطلب الأول: مفهوم التهيئة الإقليمية	**13**
المطلب الثاني: أهداف وشروط التهيئة الإقليمية	**20**
المطلب الثالث: وسائل التهيئة الإقليمية	**23**
المطلب الرابع: مقاربات نظرية في التهيئة الإقليمية	**24**
المطلب الخامس: نماذج دولية في السياسة الإقليمية	**26**
المبحث الثاني: الأسس المفاهيمية والنظرية للتنمية المحلية	**29**
المطلب الأول: ماهية التنمية المحلية	**29**
المطلب الثاني: التنمية المحلية: مقوماتها و أهم أهدافها	**33**
المطلب الثالث: أبعاد التنمية المحلية ومعوقاتها	**35**
المطلب الرابع: نظريات التنمية المحلية	**39**
المطلب الخامس: التجربة البرازيلية في التنمية المحلية	**40**
المبحث الثالث: علاقة التهيئة الإقليمية بالتنمية المحلية	**43**
المطلب الأول: التنمية الإقليمية هدف مشترك	**43**

المطلب الثاني: الحكامة المحلية الإقليمية وعلاقتها بالتنمية المحلية	**45**
خلاصة الفصل الأول	**49**
الفصل الثاني: دور المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNATفي تنمية الإقليم وتحقيق ديمومته	**-**
تمهيد	**51**
المبحث الأول: سياسة تهيئة الإقليم والتنمية في الجزائر	**52**
المطلب الأول: وضعية الإقليم الوطني في الفترة الاستعمارية	**52**
المطلب الثاني: التنظيم الإقليمي للجزائر بعد الاستقلال	**54**
المطلب الثالث: بوادر التجديد وإدراج البعد المجالي(2001-2014)	**59**
المبحث الثاني: المحتوى العام لوثيقة المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT	**62**
المطلب الأول: ماهية المخطط الوطني لتهيئة الإقليم	**62**
المطلب الثاني: أهداف وأدوات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم	**65**
المطلب الثالث: مراحل إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم	**67**
المبحث الثالث: الطبيعة المادية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم ودوره في التنمية	**69**
المطلب الأول: الرؤى المستقبلية للجزائر "آفاق2030"	**69**
المطلب الثاني: الرهانات والخطوط التوجيهية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم	79
المطلب الثالث: أدوات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته	**82**
خلاصة الفصل الثاني	**87**
الفصل الثالث: و اقع سياسة التجديد الفلاحي والريفي في ولاية بومرداس	
تمهيد	**89**
المبحث الأول: ركائز سياسة التجديد الريفي والفلاحي	**90**
المطلب الأول: السياسات الفلاحية السابقة عن سياسة التجديد الفلاحي والريفي	**90**
المطلب الثاني: مبادئ سياسة التجديد الفلاحي والريفيP.R.A.R	**96**
المطلب الثالث: آليات تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي	**101**
المطلب الرابع: آفاق سياسة التجديد الفلاحي والريفي	**102**
المبحث الثاني: ولاية بومرداس: تاريخ ثري و إقليم متنوع	**105**
المطلب الأول: لمحة عامة عن ولاية بومرداس	**105**
المطلب الثاني: المؤهلات الطبيعية والتراثية	**108**
المطلب الثالث: المؤهلات الاقتصادية والسياحية	**112**

المبحث الثالث: واقع تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي في ولاية بومرداس	**116**
المطلب الأول: القدرات الفلاحية للولاية	**116**
المطلب الثاني: تطور الإنتاج النباتي والحيواني في الولاية	**119**
المطلب الثالث: نتائج تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي على الولاية	**124**
المطلب الرابع: الصعوبات التي واجهت استمرارية سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الولاية	**130**
خلاصة الفصل الثالث	**136**
الخاتمة	**141-138**
التوصيات	**142**
قائمة المصادر والمراجع	**150-144**
قائمة الملاحق	**-**

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	معدلات النمو الاقتصادي ما بين (1995-1998)	**57**
02	الاغلفة المالية المخصصة للبرامج التنموية ما بين (2001-2014)	**60**
03	توزيع السكان على الإقليم الجزائري لسنة 2008	**63**
04	الخطوط التوجيهية الأربعة وبرامج العمل العشرون	**81**
05	فضاءات البرمجة الإقليميةSEPT	**83**
06	أقطاب الجاذبية للمدن الأربعة الكبرى	**84**
07	أهم الآليات الإدارية والمالية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية	**94**
08	مشاريع التجديد الريفي	**99**
09	آفاق الإنتاج الفلاحي(2019-2020)	**104-103**
10	التقسيم الإداري لولاية بومرداس لسنة 1997	**107**
11	القدرات المائية في مجال الري الفلاحي لولاية بومرداس	**119**
12	تطور الإنتاج النباتي في ظل سياسة التجديد الريفي والفلاحي(2000-2017)	**120**
13	تطور الإنتاج المحلي الخاص بشعبة الفواكه خلال الفترة (2000-2017)	**121**
14	الإنتاج الحيواني(2000-2017)	**122**
15	الموارد الطبيعية (2000-2015)	**124**
16	معدل المردود(2000-2015)	**125**
17	تطور اليد العاملة(2000-2015)	**127**
18	آليات الدعم الفلاحي	**128-127**
19	الحصيلة التقنية للولاية من خلال قرضي الرفيق والتحدي (2009-2016)	**128**

20	ميادين سياسة التجديد الريفي	**129**
21	الميادين الجماعية والفردية للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة	**130**
22	أهم أصناف الإنتاج النباتي والحيواني لولاية بومرداس (2017-2020)	**132**

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مستويات التهيئة الإقليمية	22
02	أدوات التهيئة الإقليمية في الجزائر	61
03	السياسات والبرامج السابقة عن سياسة التجديد الفلاحي والريفي	90
04	مخطط سياسة التجديد الريفي	98
05	توزيع الأغلفة المالية على سياسة التجديد الريفي والفلاحي	100
06	تضاريس إقليم ولاية بومرداس	110
07	توزيع الشعب حسب المساحة الزراعية المستغلة S.A.U	116
08	توزيع المستثمرات الفلاحية في ولاية بومرداس	117
09	نسبة مشاركة الولاية في الإنتاج الوطني	126
10	توزيع الدعم الفلاحي حسب الشعب خلال الفترة (2010-2017)	126
11	المساحة الفلاحية المستغلة(2008-2017)	131
12	مقارنة بين نسبة الإنتاج المحلي لولاية بومرداس سنة2017 وسنة 2020	134

فهرس الخرائط

الرقم	عنوان الخريطة	الصفحة
01	سيناريو التوازن الإداري	70
02	سيناريو دينامية التوازن	72
03	سيناريو الإقليم التنافسي	75-74
04	سيناريو الإقليم المتناثر	76
05	مشروع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT 2030	78
06	خريطة ولاية بومرداس	108

فهرس الصور

الرقم	عنوان الصورة	الصفحة
01	غابة الساحل ببلدية زموري	111
02	قصبة دلس	111
03	سد قدارة بولاية بومرداس	112
04	سهول متيجة	113
05	ميناء زموري البحري	113
06	فندق إبيس ببومرداس	115
07	شاطئ سيدي المجني ببلدية دلس	115
08	منتوج البطاطا في ولاية بومرداس	118
09	منتوج العنب في ولاية بومرداس	125

قائمة المختصرات

الكلمة باللغة العربية	الرمز	الكلمة باللغة الفرنسية
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	R.A.D.P	République algérienne démocratique populaire
وزارة التنمية الفلاحية والصيد البحري	M.A.D.R.P	Le Ministère de l'agriculture et du développement rural
المخطط الوطني لتهيئة الإقليم	S.N.A.T	Schéma national d'aménagement de territoire
المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم	S.R.A.T	Schéma directeur d'aménagement de territoire
المخطط التوجيهي لتهيئة الساحل	S.D.A.L	Schéma directeur d'aménagement de littoral
المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير	P.D.A.U	Plan directeur aménagement et urbanisme
مخطط تهيئة إقليم الولاية	P.A.T.W	Plan d'aménagement de territoire de la wilaya
مخطط شغل الأراضي	P.O.S	Plan occupation de sol
الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الأقاليم	A.N.A.A.T	l'Agence Nationale à l'Aménagement et à l'Attractivité des territoires.
مخطط تهيئة فضاءات البرمجة الإقليمية	S.E.P.T	Schéma d'aménagement de l'espace de programmation territoriale
مخطط تهيئة فضاء الحواضر الكبرى	S.D.A.A.M	SCHÉMA DIRECTEUR D'AMÉNAGEMENT DE L'AIRE MÉTROPOLITAINE D'ALGER
مخطط العصرنة العمرانية	P.M.U	Plan de Modernisation urbaine

Plan communal de développement	P.C.D	المخطط البلدي للتنمية
La politique de renouveau rural et agricole	P.R.A.R	سياسة التجديد الفلاحي والريفي
projets de proximité du développement rural intègre.	P.P.D.R.I	المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المتكاملة
Le Fonds National de Développement des .Investissements Agricoles	F.N.D.I.A	الصندوق الوطني لتنمية الاستثمارات الفلاحية
Le Fonds National de règlementation de la Production Agricole	F.N.R.P.A	الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي
programmes d'action régionaux	PAT	برامج العمل الإقليمي
Système de soutien aux produits de consommation	SYRPALAC	نظام دعم المنتجات الواسع الاستهلاك
Fonds de développement rural pour la bonification des terres par concession	F.D.R.M.U.T.C	صندوق التنمية الريفية لاستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز
Direction des intérêts agricoles	D.S.A	مديرية المصالح الفلاحية
Direction resources hydrauliques	D.R.H	مديرية الموارد المائية
La superficie agricole utilisée	S.A.U	المساحة الفلاحية المستغلة
Banque de l'Agriculture et du Développement Rural.	B.A.D.R	بنك الفلاحة الريفية
La Banque nationale d'Algérie	B.N.A	البنك الجز ائري
Office nationale des terres agricoles	O.N.T.A	الديوان الوطني للأراضي الفلاحية

المقدمة

المقدمة:

يكتسي موضوع التهيئة الإقليمية في خضم التطورات الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية مكانة مرموقة في أجندة الدول والحكومات، التي تسعى جاهدة إلى تنظيم مجالها الإقليمي ومعالجة ظاهرة الفوارق الإقليمية التي أصبحت تهدد أمن واستقرار أقاليمها. والجزائر كغيرها من الدول التي حاولت إرساء دعائم سياسة تهيئة الإقليم منذ الاستقلال خاصة بعد خروجها من الأزمة الأمنية، السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية التي عاشتها، بدأت هذه الأخيرة تستعيد قوتها وأمنها الداخلي والخارجي تدريجيا بالموازاة مع ارتفاع أسعار البترول إلى مستويات عالية لم يسبق لها مثيل. وأمام هذا الوضع القائم، قامت هذه الأخيرة بتوسيع الإنفاق على الاستثمارات العمومية في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي لإعادة بعث التنمية الشاملة بما فيها تنمية الإقليم بهدف تحقيق تهيئة إقليمية متوازنة ومستدامة.

وعلى إثر ذلك، تم إصدار القانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة في ديسمبر2001، الذي أرسى الدعائم الأساسية للاستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامةSNAT، حيث كان يسعى إلى ضمان التوزيع العادل للثروات، الموارد، والأنشطة على كافة أقاليم الوطن الجزائري لخلق تجانس إقليمي متكامل لأبعاد التنمية المستدامة في شقها الاقتصادي، البيئي، والاجتماعي، وكذا تصحيح ظاهرة التفاوت الجهوي التي طغت على الإقليم الجزائري بين الشمال والجنوب من جهة، والمدن والأرياف من جهة أخرى. غير أن الأهداف التي كان يطمح إليها هذا القانون واجهتها العديد من التحديات خاصة في ظل ظهور حركة سكانية كثيفة والتي بلغت في تلك الفترة، أي سنة2008 حوالي 36 مليون نسمة تواجدت أغلبها في العواصم الكبرى كالجزائر العاصمة. وما انجر عن ذلك في الوضع الاجتماعي من حيث العجز على تلبية الاحتياجات الغذائية بالموازاة مع ضعف النمو الاقتصادي، ضعف الدخل الفردي، وارتفاع نسب البطالة، مما وضع الدولة الجزائرية أمام أزمة متعددة الجهات، الشيء الذي دفها إلى تبني إصلاح آخر لسد الفجوة القائمة، وإعادة النظر في مختلف برامجها التنموية التي من شأنها النهوض بالمجال الوطني بصورة متكاملة، وشاملة.

وبهذا، تم استحداث القانون السابق 01-20بالقانون رقم10-02 الذي تم من خلاله المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNATفي 29جوان2010، حيث اعتبر هذا الأخير بمثابة الآلية الجديدة التي تمتلكها الدولة لبرمجة مشاريعها وسياساتها الشاملة وفق رؤية مستقبلية على مدى عشرين سنة لضمان التوازن الإقليمي، والجاذبية الإقليمية.

فالمخطط الوطني لتهيئة الإقليم يترجم الخطوط العريضة لكافة السياسات الوطنية والمحلية وما تحملها من طموحات وأهداف بالغة الأهمية ترتكز في طياتها على خصوصيات ومؤهلات كل إقليم دون إهمال آخر، وتقوم كذلك على خاصية الحوكمة المحلية التي تقوم على أساس مشاركة جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع سواء الرسمية أو غير الرسمية في عملية صنع واتخاذ القرار السياسي، بناءا على تنمية محلية إقليمية تشاركية لكل إقليم في جميع مجالاته. ومبنية أيضا على حسن تبادل المعلومات، تحسين الدخل الفردي، تهيئة الطرق والممرات، تحقيق الاكتفاء الذاتي وتشجيع الإنتاج المحلي ورفع مردوديته، بمستوى يصل إلى تحقيق أمن غذائي مستدام في كافة الفروع الغذائية، وكذا إدماج المناطق الريفية خاصة المهمشة والنائية بحيث تكون قادرة على خلق إقليم تنافسي يتكيف مع متطلبات الاقتصاد المعاصر والعولمة.

وجدير بالذكر أن السياسات الوطنية التنموية الشاملة تندرج كلها تحت سياق هذا المخطط، أي أنها تحاول العمل وفق استراتيجياته وخطوطه التي يرسمها لتشكيل قاعدة إقليمية متينة. ومن بين أهم هذه السياسات سياسات التنمية الفلاحية والريفية بما فيها المخطط الوطني للتنمية الفلاحيةPNDA، والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفيةPNDRA، باعتبار أن القطاع الفلاحي هو جوهر القطاعات التي تحرك عجلة التنمية بوتيرة سريعة. وتهدف إلى تحقيق هدف من الأهداف المشتركة للمخطط وهو الأمن الغذائي الذي أصبح الشغل الشاغل للدول لتأمين احتياجات أقاليمها عبر توفير وتنويع الاحتياجات الغذائية بالشكل الذي يضمن تخلص الدولة من تبعية الاستيراد الغذائي التي تشكل في كل مرة عائقا نحو تحقيق التنمية سواء على المستوى الوطني أو المحلي. وأيضا تقوية سياساتها الأمنية في ظل الأزمات الغذائية التي تشهدها أغلب دول العالم خصوصا في الآونة الأخيرة.

وعليه، فإنه من بين التوجهات الأساسية لهذا المخطط هو تدعيم القطاع الفلاحي والاستثمار في فروعه النباتية والحيوانية، بالموازاة مع تنمية الأقاليم الريفية وجعلها أقطابا متطورة ترقى إلى مستوى أقطاب المدن، وتساهم بدورها في النهوض بالمستوى الاجتماعي، الاقتصادي، وحماية المستوى البيئي لكل إقليم لبناء قاعدة فلاحية وريفية متينة تحقق بدورها تنمية محلية متوازنة.

وقصد الوقوف على أهم سياسة فلاحية تنموية تتماشى وأهداف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، والتي طبقت في العديد من أقاليم الوطن، على غرار إقليم ولاية بومرداس بحكم طابعها الفلاحي وموقعها الاستراتيجي الذي يمكنها من احتلال الريادة في القطاع الفلاحي، ومنه تنمية مناطق الريف وجعلها قطبا تنمويا لا يستهان به. مع ضمان التوزيع العادل للثروات، المحاصيل، والأراضي الفلاحية داخل الأقاليم الريفية.

نطرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي كجزء من الاستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم في تحقيق التنمية المحلية لولاية بومرداس(2009-2017)؟

ولقد دعمنا إشكاليتنا هذه بجملة من الأسئلة الفرعية التي جاءت على النحو التالي:

الأسئلة الفرعية:

- ما هي مظاهر سياسة التجديد الفلاحي والريفي في ولاية بومرداس؟
- فيما تتمثل صعوبات تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي التنموية في الولاية؟

أولا: فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، سنقوم بصياغة بعض الفرضيات وسيتم التأكد من صحتها أو عدمها من خلال البحث وتتمثل هذه الفرضيات في:

- ✓ تعددت مظاهر تجسيد سياسة التجديد الفلاحي والريفي في ولاية بومرداس.
- ✓ تراكمت الصعوبات التي عرقلت المسار التنموي لسياسة التجديد الفلاحي والريفي في ولاية بومرداس.

ثانيا: أهمية موضوع الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في إلمامها بأهم جوانب التهيئة الإقليمية والتنمية المحلية، وخاصة بعد تبني الإصلاح الإقليمي باعتباره حدثا هاما في تاريخ الجزائر "المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT" بما يحمله من طموحات مستقبلية للنهوض بمستوى الأقاليم الوطنية ومحاولة تحقيق تنمية شاملة مستدامة.

وهذا عبر مجموعة من الآليات التي تمكن من الاحتواء الشامل للفضاء الوطني ومن أبرز هذه الآليات سياسة التجديد الريفي والفلاحي التي أعطت رؤية جديدة للنهوض بالقطاع الفلاحي والريفي باعتبار أن الفلاحة هي عصب الاقتصاد الوطني للدولة من جهة، وأيضا النهوض بمستوى الأقاليم الريفية خاصة المهمشة التي تعيق سير العمليات التنموية سواء على المستوى الوطني أو المحلي.

ثالثا: أهداف الدراسة: ترمي هذه الدراسة إلى التعرف على أهم الأدوات التي استخدمتها الجزائر لتنظيم الإقليم الوطني وتنميته، وفي مقدمتها المخطط الوطني لتهيئة الإقليمSNATبصفة عامة، والسياسات الفلاحية الوطنية بصفة خاصةPNDA،PNDRA ، باعتبارها سياسات تنموية تعمل وفق استراتيجياته، وتسعى إلى هدف مشترك من بين أهدافه، وهو تنمية القاعدة الفلاحية والأقاليم الريفية، وتصحيح الاختلال الإقليمي القائم بينها وبين المدن، للقضاء على ظاهرة التهميش والفوارق الجهوية بين المدينة والريف، ومنه تهيئتها لتشكيل أقطاب متطورة ترقى إلى مستوى أقطاب حضارية، وتتكيف بدورها مع متطلبات الاقتصاد الحر والتطورات التكنولوجية الراهنة. ومن بين هذه السياسات الفلاحية سياسة التجديد الفلاحي والريفي التي وقع اختيارنا عليها بهدف معرفة واقع تطبيقها في ولاية بومرداس، ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف التي نص عليها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في شقه الفلاحي والريفي، وكذا مختلف العراقيل التي أعاقت سير عملياتها لتحقيق التنمية المحلية لولاية بومرداس.

رابعا: مبررات اختيار الموضوع: تعود مبررات اختيار هذا الموضوع إلى مبررات موضوعية وأخرى ذاتية.

1. المبررات الموضوعية:

❖ الإلمام بمختلف المعارف العلمية حول نشاط التهيئة الإقليمية من قبل الدول الرائدة في هذا المجال، وحتى الدول النامية التي تسعى إلى النهوض بفضائها الإقليمي بالاعتماد على جملة من الوسائل والأدوات وأيضا أهمية الجماعات المحلية في تحقيق إقليم متوازن وتنافسي يستجيب للتطورات التي يشهدها الاقتصاد المعاصر.

❖ التعرف على الأدوات التي تستخدمها الجزائر لتهيئة أقاليمها الفلاحية والريفية ومعرفة مدى مساهمة هذه الأدوات في تصحيح الاختلالات الجهوية وتحقيق التنمية المحلية.

❖ الأهمية الاقتصادية والاجتماعية التي يحظى بها القطاع الفلاحي.

❖ معرفة واقع آخر السياسات المنتهجة في الجزائر، وهل استطاعت حقيقة بعث روح جديدة للتنمية المحلية.

2. المبررات الذاتية:

❖ الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع من خلال تقديم دراسة علمية أكاديمية حول قضية من قضايا الساعة كمحاولة لإثراء تخصص السياسات العامة.

❖ عرض مجموعة من الأفكار والمعارف التي ستدعم مستقبلا الرصيد المعرفي والعلمي لكل طالب أو باحث يريد الاهتمام بهذا الموضوع كونه موضوع متشعب يشمل العديد من المجالات.

❖ إبراز الإمكانيات التي تتمتع بها الولاية باعتبارها ولايتي ومدى تطبيقها للمشاريع الإقليمية التنموية على أرض الواقع، وكيف يمكن لها أن تصبح قطب تنموي بامتياز بحكم مؤهلاتها المعتبرة في كافة القطاعات.

❖ الإرادة الفعلية النابعة من صميم القلب لتقديم عمل متواضع يفتح آفاق النقاش الواسع في المستقبل.

خامسا: الدراسات السابقة

لطالما كانت الاستراتيجيات الوطنية التنموية محل اهتمام الباحثين نظرا للدور الكبير الذي تلعبه هذه البرامج والمشاريع في النهوض التنموي للإقليم الجزائري في مختلف القطاعات، ودورها في دفع عجلة الدولة للتقدم والرقي مما جعل العديد منهم يتناولونها في دراساتهم وأبحاثهم الأكاديمية. ومن بين أهم الدراسات التي تناولت الاستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة:

الدراسة الأولى: أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في علوم الأرض، للباحث لعشيبي الطاهر، بعنوان "الاختلالات المجالية والتهيئة الإقليمية. حالة الإقليم الشمالي الشرقي للجزائر." حيث قام الباحث من خلال هذه الدراسة بتشخيص مشكل الفوارق الجهوية التي يعاني منها الإقليم الجزائي عموما، والاقليم الشمالي الشرقي خصوصا، وكيف أن معالجة هذه الفوارق يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة وموزعة على كافة الإقليم، من خلال دور المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ومختلف مخططاته التقنية التابعة له في معالجة هذه الإشكالية. وقد انطلق هذا الأخير من إشكالية مفادها دور السلطات المركزية في معالجة ظاهرة اختلال التوازن الجهوي، وأهمية التخطيط الشمولي والمتجانس بين الأطراف لجرد سلبيات التسيير المركزي.

تتشابه دراستنا مع هذا الموضوع من حيث أهداف الدراسة التي ترمي إلى التعرف على مختلف الأدوات الإقليمية التي من شأنها القضاء على مشكل الفجوة الإقليمية. بينما يركز هذا البحث على الجانب التقني ويغفل بدوره باقي الجوانب الأخرى كتلك السياسات والبرامج التي تعمل بالتوافق مع المخطط. وهي القيمة المضافة التي جاء بها بحثنا.

الدراسة الثانية: بحث للدكتورة ليلى رفعت سليم المعنون ب"**البيئة واستراتيجية التنمية العمرانية للمدن العربية الصحراوية**". يقوم هذا البحث بعرض مجموعة من الأفكار، والإجراءات الكفيلة بتنمية المناطق الصحراوية باعتبار أن تهميشها يعرض الإقليم لظاهرة الفوارق الجهوية. ومنه، تتشابه هذه الدراسة مع موضوع دراستنا وهدفها المتمثل في القضاء على ظاهرة اللاتوازن الإقليمي التي تهدد مستقبل الأقاليم الوطنية.

الدراسة الثالثة: مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير للباحثة" وفاء بشاينية" تحت عنوان: **استراتيجية التنمية العمرانية المستدامة والتخطيط الإقليمي، دراسة للمخطط الوطني للتهيئة الإقليمية ومخططات المدن الجديدة في الجزائر**. انطلقت هذه الدراسة من الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن أن يخلق تواصل بين استراتيجية التنمية العمرانية المستدامة والتخطيط الإقليمي والذي بدوره يمكن أن يسهم في تدعيم سيرورة التنمية المستدامة؟

وقد خلصت في الأخير أن استراتيجية التنمية العمرانية المستدامة استراتيجية صعبة التطبيق من ناحية خلق التكيف المستدام وتقبل منطق العمران المستدام.

سادسا: الإطار المنهجي

1. تعريف المنهج: يعرف المنهج بأنه" الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقول وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة."[1]

كما يعرف بأنه" طريق الاقتراب من الظاهرة، وهو المسلك الذي نتبعه في سبيل الوصول إلى ذلك الهدف الذي تحدد مسبقا". [2]ومنه، فإن المنهج هو السبيل الذي يساعد الباحث على إجراء دراسته بطريقة علمية ممنهجة. وعليه، لا يمكن للباحث الإجابة عن إشكاليته المطروحة، كما لا يمكنه التحقق من فرضياته أو نفيها دون الاستعانة بالمنهج ويتحدد هذا الأخير حسب نوع الدراسة ووفق ما تتطلب.

2. المناهج المستخدمة في الدراسة:

أ. منهج دراسة الحالة: يعرف منهج دراسة الحالة كما يلي: "هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها".[3]

---

[1] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي**، القاهرة، مكتبة فلسطين للكتب المصورة، ط1، 1996، ص12.

[2] حامد ربيع، **نظرية التحليل السياسي (محاضرات ألقيت على طلبة كلية الاقتصاد للعام ال دراسي1971)**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص06.

[3] محمد شلبي، **المرجع السابق**، ص87.

ولقد تم إسقاط هذا المنهج على حالة ولاية بومرداس (الإطار المكاني) خلال الفترة الممتدة ما بين2010-2016(الإطار الزمني) لتشخيص إقليمها المحلي أولا، من خلال التعرف على مختلف مؤهلاتها التي سمحت بتجسيد سياسة تنموية تمثلت في سياسة التجديد الفلاحي والريفي كاستراتيجية جزئية من السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم بهدف النهوض بالقطاع الفلاحي والريفي، و من ثم دراسة واقع تطبيق هذه السياسة داخل الولاية والآثار التي ترتبت عن ذلك، للتوصل في الأخير إلى مختلف الصعوبات التي تواجه سيرورة هذه العملية في تحقيق التنمية المحلية خاصة في الآونة الأخيرة.

ب. **المنهج الوصفي الإحصائي:** وقع الاختيار في هذه الدراسة على المنهج الوصفي الاحصائي، نظرا لطبيعة الموضوع الذي يتطلب مجموعة من المؤشرات، الأرقام، والبيانات، التي تمكن من فهم الظاهرة أولا، ومن ثم وصف الظواهر وتحليلها انطلاقا من تلك الأرقام والاحصائيات التي تمكن الباحث من القياس والخروج بتعميمات، وأخيرا الوصول إلى نتائج علمية صحيحة.

3. **أدوات جمع البيانات:** لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على تقنيتين من التقنيات الأساسية للبحث العلمي، والمتمثلتان في:

أ. تقنية الملاحظة البسيطة بالمشاركة: والتي تقوم على أساس تحديد مجتمع الدراسة ودراسته خصوصياته الاجتماعية، تحديد الهدف من الملاحظة، ومحاولة جمع المعلومات التي تمكن من كتابة النتائج النهائية.

ب. تقنية المقابلة الاستكشافية، وذلك من خلال زيارة مجموعة من المديريات التابعة لولاية بومرداس وأيضا بعض المراكز الوطنية قصد جلب أكبر قدر ممكن من المعلومات والإحصائيات التي تخدم البحث، ومن بين المديريات التي تمت زيارتها:

- ✓ مديرية المصالح الفلاحية لولاية بومرداس.
- ✓ مديرية الموارد المائية لولاية بومرداس.
- ✓ المركز الوطني للدراسات والأبحاث التطبيقية في العمران.
- ✓ الوثائق الجاهزة والمعطيات المقدمة، إضافة إلى المعلومات الشفهية التي قدمت من طرف هذه المديريات عند مرحلة البحث العلمي.

4. **الاقترابات:** أما فيما يخص الاقترابات، فقد تم الاعتماد على ما يلي:

أ. **الاقتراب التاريخي:** حيث تم استخدام الاقتراب التاريخي بهدف تتبع المسارات التاريخية التي مرت بها سياسة تهيئة الإقليم منذ وضعية الإقليم الوطني في الحقبة الاستعمارية وأيضا مختلف المخططات التنموية المتعاقبة إلى غاية صدور المخطط الوطني لتهيئة الإقليم بموجب القانون 02-10.

ب. **الاقتراب القانوني:** يركز الاقتراب القانوني في دراسته" للأحداث والمواقف والعلاقات والأبنية على الجوانب القانونية، أي مدى التزام تلك الظواهر بالمعايير والضوابط المتعارف عليها والقواعد المدونة وغير المدونة".[1]

وبهذا، فقد استخدم هذا الاقتراب في هذه الدراسة للإشارة إلى جملة القوانين، المراسيم، والأوامر التنفيذية المتعلقة بسياسة تهيئة الإقليم وسياسة التجديد الريفي والفلاحي في الجزائر.

سابعا: صعوبات الدراسة: يتعرض الباحث أثناء قيامه بدراسة علمية لمجموعة من الصعوبات، ومن بين أهم الصعوبات التي واجهتنا هي:

- نقص الدراسات الأكاديمية المتعلقة بهذا الموضوع، خاصة منذ صدور قانون 02-10 المتعلق بالمصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، حيث أن أغلب المراجع المتواجدة تقوم بتحليل المخطط ودراسة مضمونه وتقييمه من وجهة نظر قانونية.

- الجانب التقني للمخططات وعدم توافر إحصائيات وأرقام دقيقة تمكننا من الوصول إلى نتائج علمية دقيقة.

- الشح في تقديم المعلومات من طرف المديريات التي تمت زيارتها، ورفض استقبالنا من طرف المسؤولين والمصالح المعنية. بالإضافة إلى قلة وتضارب المعلومات خاصة الرقمية في الهيئات الرسمية.

[1] محمد شلبي، **المرجع السابق**، ص117.

ثامنا: هيكلة البحث: لدراسة هذا لموضوع، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

استهللنا الفصل الأول بدراسة المفاهيم الأساسية للدراسة والمتمثلة في تهيئة الإقليم والتنمية المحلية من حيث الأهداف والنظريات التي ينطوي عليها كل مفهوم، وأيضا ربط العلاقة بين المفهومين.

أما الفصل الثاني، فقد تطرقنا أولا إلى السيرورة التاريخية لسياسة تهيئة الإقليم منذ الاستقلال إلى غاية صدور القانون 10-02 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، بينما تم الإلمام ثانيا بمختلف جوانب هذا المخطط من حيث أهدافه، مراحل إعداده، وتفرعاته. أما ثالثا فقد تم معالجة الطبيعة المادية لهذا المخطط وبرامجه المسطرة وكيفية تجسيدها مستقبلا "آفاق2030."

كما عالج الفصل الثالث أولا السياسات الفلاحية التي أنتجتها الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية صدور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، تلاه بعد ذلك المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفيةPNDA، بينما تم ثانيا إبراز واقع تجسيد سياسة التجديد الفلاحي والريفي في ولاية بومرداس كاستراتيجية تنموية من استراتيجيات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفيةPNDRA، والذي يعمل ضمن الخطوط العريضة للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT، وبهذا تم توضيح هذه السياسة وأهم ركائزها التي تسعى إلى تحقيقها في إطار برامجها المسطرة، ثم بعد ذلك تقديم نظرة عامة للولاية، وأهم قدراتها وأيضا تجربتها لهذه السياسة، وأهم العراقيل التي واجهت سيرورتها التنموية.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للتهيئة الإقليمية والتنمية المحلية

تمهيد:

من خلال هذا الفصل، سيتم التطرق إلى المفاهيم الأساسية للدراسة، والمتمثلة في سياسة تهيئة الإقليم والتنمية المحلية، وما يحملانه هذان المفهومان من مقومات، أهداف، شروط، ووسائل للتجسيد. وكذا نشأتهما وتعداد أهم النظريات التي المعروفة في مجال تهيئة الإقليم والتنمية المحلية.

كما سيتم التطرق إلى بعض التجارب الدولية الناجحة في مجالي تهيئة الإقليم والتنمية المحلية، وأيضا بعض معوقات هذه الأخيرة التي كانت سببا في عجز الكثير من الدول على النهوض بقطاعاتها ودفعها نحو وتيرة التنمية الشاملة.

بينما يوضح المبحث الأخير العلاقة بين المفهومين من خلال عنصرين أساسيين يتمثلان في التنمية الإقليمية، والحكامة المحلية الإقليمية، وأهم ما يحتويهما.

المبحث الأول: التأصيل النظري والمفاهيمي للتهيئة الإقليمية

يعتبر مفهوم التهيئة الإقليمية من بين المفاهيم المتشعبة التي أثارت جدلا واسعا بين الأوساط الأكاديمية، ونالت اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين كون أن هذا المفهوم في حد ذاته هو مفهوم مركب يحمل في ثناياه أكثر من معنى من جهة، وينطوي من جهة أخرى على مصطلحين أساسين هما "التهيئة " و"الإقليم " اللذان سيتم التعرف عليهما فيما يلي:

المطلب الأول: مفهوم التهيئة الإقليمية

1. تعريف التهيئة:

يعرف الفعل "هيأ" بأنه "تحويل أو تعديل شيء من أجل جعله**Larousse**عرف المعجم الفرنسي

أفضل وأكثر ملائمة بمعنى حضر الشيء ونظمه[1].

كما عرفها قاموس **Dictionnaire de l'urbanisme et l'aménagement**بأنها مجموع الأعمال المتداخلة

فيما بينها والتي تهدف إلى تنظيم السكان، مختلف أعمالهم، البنايات ووسائل الاتصال على مستوى كل الإقليم. فالتهيئة عبارة عن عمل إرادي تهدف من خلاله السلطات العامة لتخطيط المجال، تجديد الفواعل كالسكان، المؤسسات، المنتخبين المحليين والإدارات. وبذلك فالتهيئة تتم على مستويات متعددة وتستخدم في مجالات معينة مثل التهيئة الفلاحية، تهيئة السواحل، تهيئة المجال الحضري، أو على مستوى قطاع معين مثل تهيئة الطرقات .... الخ.[2]

2. تعريف الإقليم:

أ. **تعريف الإقليم لغة:** قدمت العديد من المعاجم تعاريف متنوعة ومتشابهة للإقليم التي تقابلها باللغة الفرنسية كلمة**Territoire**من الأصل اللاتيني **Territorios**بمعنى منطقة معينة**Région**وهي كلمة ذات أصل لاتيني، والتي تعني مساحة أرض تشغلها مجموعة بشرية.[3]

---

[1] Dictionnaire **le petit Larousse,** illustre, Edition françaises, Paris,1991 p.58

[2] Pierre MERLIN et Françoise CHOAY, **Dictionnaire de l`urbanisme et de l`aménagement**, Paris, presses universitaires de France, 1988, p29.

[3]**Dictionnaire latin français**] www.dicolatin.com/FR/LAK/0/REGIO/index.htm.]

كما عبرت المنظومة الإسلامية عن الإقليم بأنه "المكان الذي تحكمه الشريعة الإسلامية أو ما يطلق عليها بدار الإسلام."[1]بينما عرفت معاجم اللغة العربية "الإقليم " على النحو التالي:

❖ تعريف معجم اللغة العربية **"الوسيط "**: عرف كلمة إقليم بأنه "جزء من الأرض تجتمع فيه صفات طبيعية أو اجتماعية تجعله وحدة خاصة.[2]ويتضح هنا أن الإقليم هو قطعة من الأرض لها خصائصها الطبيعية من أشجار وتربة وهواء، مثل الإقليم الصحراوي، الإقليم الجبلي، والإقليم الساحلي، كما يملك خصائص بشرية كونه يضم مجموعة إنسانية لها عاداتها وتقاليدها وثقافتها تجعله يتميز عن غيره من الأقاليم مثل: إقليم "الباسك " الواقع بين الحدود الفرنسية الإسبانية. [3]

❖ تعريف معجم اللغة العربية **"الرائد"**: عرف الإقليم بأنه "قسم من أقسام الأرض، أو قسم من الأرض يختص بمميزات معينة، سياسية، طبيعية، مناخية، أو منطقة من مناطق البلد.[4]

أضاف هذا التعريف خاصية هامة وأساسية تتمثل في الخاصية السياسية، إذ يتواجد في كل إقليم سلطة سياسية تسهر على تسيير شؤون الدولة الواحدة، تلبية متطلبات المواطنين، وتقاسم الصلاحيات والمهام بين السلطات المركزية والسلطات اللامركزية.

كحوصلة لما سبق، يمكن تقديم التعريف الإجرائي للإقليم وهو كالتالي: هو ذلك الحيز الجغرافي أو الفضاء الذي يحتوي على مجموعة من الخصوصيات الطبيعية، البشرية، الاقتصادية، الثقافية، وحتى البيئية التي تميزه بدورها عن باقي الأقاليم والمناطق الأخرى، وله سلطة تدير شؤونه، وبالتالي فلكل إقليم امكانياته، مؤهلاته، ومميزاته.

ب. **تعريف الإقليم اصطلاحا:** عرفت" **مدرسة شيكاغو** "الإقليم سنة 1920أنه "الرقعة الجغرافية المتميزة بمجموعة من الخصائص التاريخية، الثقافية، الاقتصادية، والاجتماعية والذي يسير من قبل مجموعة من

[1]سامي محمد الصلاحات، **معجم المصطلحات السياسية في تراث الفقهاء**، ط1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة ،2006، ص،33.

[2]مجمع اللغة العربية، **معجم الوسيط**، ط1، مكتبة الشروق الدولية، 2004، القاهرة، ص، 22.

[3]مليكة سايل، **دورسياسة التهيئة الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة ال جزائر3، 2019-2020، ص4.

[4]مسعود جبران، **معجم الرائد**، ط7، دار العلم الملايين، بيروت،1992، ص110.

السكان وذلك لضمان انتاجيته واستجابته لمتطلباتهم الأساسية وهذا ما يجعلهم يدافعون عنه آخذين بعين الاعتبار حدوده الجغرافية."[1]

ويقصد بذلك أن الإقليم "مفهوم متعدد المجالات لا يمكن حصره في مجال معين دون غيره ، فقد يعكس الإقليم فئات اجتماعية و ثقافات معينة، كما قد يعكس نشاطا اقتصاديا يتسم بتمركز قطاع معين أو صناعة معينة،[2]فهو بالتالي يتوافق إلى حد ما مع وجهة نظر الاقتصادي **بيرناربيكور"Bernard Pecqueur"**الذي عبر عن الإقليم كنتاج أو واقع يتبلور من خلال أشكال مؤسساتية مثل المقاطعات الصناعية، الأوساط المبدعة، أو الأنظمة الإنتاجية المحلية،[3]وعلى هذا الأساس يصبح الإقليم مكانا تتجسد فيه السياسات العامة التي من شأنها تحقيق التنمية المحلية، والتي تعتمد أساسا على موارد محلية تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تثمينها و بالتالي إبراز خصوصيات كل إقليم والعمل على تسويق قيمه للخارج."[4]

أما من وجهة نظر باحثي العلوم السياسية فإن الإقليم هو ركن من الأركان القاعدية للدولة، هذه الأخيرة التي تتكون من مجموعة من الأفراد الذين يعيشون على إطار إقليمي واحد وتربطهم عادات، سيم، وتقاليد مشتركة بحيث تمارس السلطة السياسية مختلف صلاحياتها لضمان تسيير هذا الإقليم بالشكل المرغوب فيه،وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الإقليم ينطوي على ثلاثة خصائص أساسية وهي:[5]

- ✓ أنه علامة تشير إلى وجود الدولة بحدودها وسيادتها عليه.
- ✓ أن هذا الإقليم تقطنه تجمعات بشرية تمارس على علاقاتهم رقابة تنظم سلوكياتهم.
- ✓ أن هناك علاقة وطيدة بين الإقليم والسلطة فلا وجود لسلطة بدون إقليم، ولا يمكن أن يكون هناك إقليما بدون سلطة.

---

[1] رادية عليان، **التهيئة الإقليمية في الجزائر في إطار التعاون اللامركزي ما بين 1980-2012دراسة لحالتي تعاون جزائري أوروبي**،مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو 2، ص،18.

[2] **المرجع نفسه**، ص6.

[3] المرجع نفسه، ص6.

[4] **المرجع نفسه، ص6.**

[5] **المرجع نفسه**، ص7.

3. تعريف التهيئة الإقليمية وأهم خصائصها:

عرف مفهوم التهيئة الإقليمية في مختلف دول العالم عناية كبيرة من طرف العديد من الباحثين والمختصين الذين قدموا العديد من التعريفات التي تختلف تارة بحكم اختصاص وزاوية نظر كل باحث، وتتشابه أو تتقارب تارة أخرى من حيث المصطلحات المستخدمة، وعليه، فإنه يوجد مجموعة من التعاريف الأجنبية والعربية التي تناولت هذا المفهوم، من أهمها:

أ. تعريف التهيئة الإقليمية:

يعرف **جان جيرار دون Jean Girardon** التهيئة الإقليمية كما يلي:" هي الطريقة التي تتدخل بها السلطة لأجل تنظيم إقليم في أي مجتمع."[1] فحسبه التهيئة هي تلك الطريقة المنظمة التي تنظم بها السلطة إقليمها في مجتمع معين.

أما بالنسبة لجاك لونفيرسان **Jaques de Lanversin**، فهو يرى أن التهيئة الإقليمية هي "سياسة عامة تتدخل بها الدولة لمعالجة التباينات الجهوية ومشاكل التنمية عبر إقليمها."[2]

علاوة على ذلك، أدرج **المجلس الأوروبي** في الميثاق الأوروبي لتهيئة الإقليم المصادق عليه في **توريمولينوس Torremolinos** بإسبانيا سنة 1983 تعريفا للتهيئة الإقليمية التي هي "تعبير مجالي للسياسات الاقتصادية، الثقافية، والايكولوجية لكل مجتمع، كما أنها مادة علمية، تقنية، وإدارية تم تبنيها كاقتراب يشمل العديد من المجالات بهدف تحقيق تنمية متوازنة للمناطق المتخلفة، وهي أيضا تنظيم مادي للمجال وفقا لتصميم توجيهي."[3]

أما بالنسبة للدكتور **" تيجاني بشير"** الذي أفاد تعريفه أن "التهيئة الإقليمية هي الإرادة العمومية لتنظيم المظاهر الجغرافية، البشرية، والاقتصادية في الوسط لتحقيق التوازن بين الأماكن والتنظيم الشمولي الموجه

---

[1] Jean GERARDON, **Politiques d`aménagement du territoire**, Paris, éditions ellipses, 2008, p3.

[2] Jacques De Lanversin, **La région et l'aménagement de territoire dans la décentralisation**. Éditions: Economia, Paris, 1989, p.10.

[3] مليكة سايل، **المرجع السابق**، ص 18.

لإسعاد السكان وتوفير الشغل والإيواء والخدمات العمومية لهم، من خلال إنجاز الهياكل المتطلبة واستغلال الثروات الطبيعية المتوفرة للحفاظ على التراث التاريخي في بيئة ايكولوجية نظيفة."[1]

بالإضافة إلى هذا، تجدر الإشارة إلى الترجمات التي تعنى بتهيئة الإقليم، والتي تستخدم من طرف الباحثين الجزائريين وفي دول المغرب العربي، مثل: تهيئة الإقليم، التهيئة القطرية، التهيئة الترابية، الإعداد والتدبير المجالي، التهيئة المجالية، التهيئة العمرانية، والتهيئة الريفية أيضا [2]باعتبار أن كل هذه المفاهيم هي مفاهيم تشمل تهيئة الإقليم. أما في بلدان المشرق العربي، فيتم صياغة مفهوم تهيئة الإقليم من زاوية التخطيط وليس من زاوية التهيئة وهي بذلك ترجمة للمصطلحات الإنجليزية التالية:[3]

Planning Town and Country.، Territorial planning، Spatial Planning،Land Planning،Regional planning

كما أن المشرع الجزائري قد استعمل مصطلح التهيئة العمرانية في الوثائق الرسمية لعقد من الزمن (منذ1987الى غاية 2001)،وذلك للإشارة إلى مفهوم التهيئة القطرية أو التهيئة الإقليمية، حيث عرفها المشرع الجزائري في القانون رقم 03/87 المتعلق بالتهيئة العمرانية في الجريدة الرسمية العدد 05المورخة بتاريخ 1987/01/28 كالتالي: " التهيئة العمرانية تهدف إلى الاستعمال الأمثل للمجال الوطني من خلال الهيكلة والتوزيع المحكم للأنشطة الاقتصادية و الموارد البشرية و الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية ولا سيما منها الموارد النادرة. "[4]

يستخلص من مجمل ما سبق أن التهيئة الإقليمية هي سياسة عامة أو عملية منظمة ممنهجة ومدروسة لمعالجة مختلف المجالات الطبيعية، البشرية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والبيئية ومحاولة النهوض بهذه القطاعات مع ضرورة التنسيق فيما بينها، بالإضافة إلى توزيع النشاطات داخل الإقليم الواحد حسب مؤهلات ومميزات هذا الأخير والتي تجعله مختلفا عن باقي الأقاليم والمناطق، كما تسعى إلى معالجة مختلف الاختلالات والعراقيل التي تواجهه، وهذا بهدف تحقيق توازن إقليمي وفق مبدأ تكافؤ الفرص، وضمان التوزيع

[1] بشير التيجاني، **التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص84.

[2] محمد ساسي، **تهيئة الإقليم: تعديل المفهوم وتحديد معايير التخطيط المجالي _دراسة تحليلية ونقدية**، مجلة التعمير والبناء، المجلد 4/ال عدد03/أفريل 2021،ص54.

[3] **المرجع نفسه**، ص55.

[4] **القانون رقم 03/87 المؤرخ في 28 جانفي1987، يتعلق بالتهيئة العمرانية**. ج، ر، ال عدد05.

العادل للثروات الطبيعية، المادية، والبشرية حيث يتطلب نجاح هذه السياسة إرادة سياسية ومجتمعية نابعة من صميم روح التغيير والتطور.

ب. **أهم خصائص التهيئة الإقليمية:** تكتسي التهيئة الإقليمية مجموعة من الخصائص تتمثل فيما يلي:[1]

- **تهيئة إرادية قصدية:** بمعنى أنها سياسات إرادية نابعة من صميم رغبة السلطات العمومية والتي تهدف إلى تحقيق المنفعة العامة، بالإضافة إلى اشتراك فواعل أخرى سواء كانت هذه الفواعل رسمية أو غير رسمية في تنفيذ العملية ومثال ذلك الجماعات المحلية، القطاع الخاص، المجتمع المدني وغيرها.
- **تهيئة لامركزية:** ويقصد باللامركزية في مجال تهيئة الإقليم تقاسم الدولة أعباء العمل مع مجموعة من الفواعل سواء الرسمية كالسلطات المحلية (الولاية والبلدية)، مع إمكانية مساهمة أطراف أخرى غير رسمية كالقطاع الخاص لمباشرة عملية تهيئة الإقليم، وذلك بغرض تخفيف الضغط والعبء على الجهات المركزية من جهة، وإعطاء قدر من الاستقلالية خاصة المعنوية منها في تسيير المجال الإقليمي.
- **تهيئة مرنة ومنفتحة:** حيث ترتبط التهيئة المرنة بعدد المؤسسات والإدارات المختصة في مجال تهيئة الإقليم. وعليه فإنه كلما تعددت الإدارات والمؤسسات كلما ارتفعت مرونة تسيير عملية التهيئة وتنظيمها وحل مختلف مشاكلها، وبالتالي فإنها تصبح منفتحة ومؤهلة للعمليات الاستشرافية والتي تكون في شكل بحوث وبرامج طويلة المدى والتي يتم تحيينها ومراقبتها من أجل إيجاد الخلل ومختلف العراقيل ومحاولة تصحيحها، وأيضا إظهار الأهداف المنتظرة ومختلف القرارات التي ستصدر من قبل السلطة السياسية.

4. نشأة التهيئة الإقليمية وتطورها

ظهرت التهيئة الإقليمية كنشاط وواقع في الحضارات القديمة قبل أن تظهر كمصطلح، أو مفهوم، أو سياسة، أو حتى ممارسة، ويقول في ذلك **أنطوان سيرج Serge Antoine**:"إذا كان تاريخ الشعوب غير منقطع فإن التهيئة الإقليمية إذن قديمة قدم سلطة الأفراد على بيئتهم."[2]وما يجسد حقيقة هذا القول المعالم التاريخية التي رسمتها مختلف الحضارات العريقة كالإغريق عندما قاموا بتنظيم مجالهم الإقليمي حول البحر الأبيض

[1] رادية عليان، **المرجع السابق**، ص21.

[2] مليكة سايل، ص21.

المتوسط، كما عهد الرومان إلى وضع شبكة من الطرقات في أوروبا للتمكن من مراقبة الأقاليم البعيدة فهم بذلك مارسوا التهيئة بشكل منظم.[1]

أما التهيئة الإقليمية كمصطلح، فإنها ظهرت مع نهاية الحرب العالمية الثانية أين أصبحت الدول تبذل كل ما في وسعها لإعادة النهوض بالأقاليم المتضررة جراء الخسائر التي خلفتها هذه الأخيرة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الاهتمام بالمشاكل الإقليمية كان سببه الرئيسي الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929، وقد اختلف أسلوب معالجة هذه الفوارق من دولة لأخرى حسب النظام الاقتصادي المعتمد،[2]بينما كمفهوم باللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر وبدأت استعمالاتها بداية من القرن السابع عشر كمعنى سياسي وإداري، للدلالة على الهيمنة على قطعة أرض من طرف الدولة أو من طرف جماعة إقليمية.[3]

وعليه، فإن التهيئة الإقليمية هي سياسة جديدة ظهرت لأول مرة مع بداية الثلاثينيات في الإتحاد السوفياتي، ثم تطورت في الدول الرأسمالية لتصل بعدها إلى دول العالم الثالث.[4]و قد توسع انتشار هذه الفكرة خاصة بعد الكتاب الذي أصدره **جون فرونسوا قرافييه Jean François Gravier**المعنون ب" باريس و الصحراء الفرنسية Paris et le Sud Français"سنة 1947الذي شكل مصدر هلع للسلطات الفرنسية بسبب اللاتوازن الإقليمي الذي كانت تشهده، بهجر الأرياف والاستقرار في المدن لكثرة المصانع فيها واستقطابها لليد العاملة.[5]

ومنه يمكن القول أن سياسة تهيئة الإقليم لم تحظى بالعناية ولم تولى اهتماما كافيا إلا في أواخر القرن الواحد والعشرين نتيجة تفاقم الفوارق المجالية للأقاليم، والتي ساهمت بدورها في دق ناقوس الخطر الذي أصبح يهدد أمن الدول واستقرارها.

[1] Pierre Merlin،**la géographie et l'aménagement de territoire**، 2eme Édition، PUF، Paris, 1993، p 11.

[2]مليكة سايل، **المرجع السابق**، ص23.

[3]المرجع نفسه، ص21.

[4]- Mohamed DAHMANI،**Planification et Aménagement du territoire**، Alger، OPU, 1984، p13.

[5]رادية عليان، **المرجع السابق**، ص25.

المطلب الثاني: أهداف وشروط التهيئة الإقليمية

1. **أهداف التهيئة الإقليمية:** حدد الميثاق الأوروبي مجموعة من الأهداف التي تصبو التهيئة الإقليمية لتفعيلها وهي كالآتي:[1]

أ. **التنمية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم:** إذ تلعب التهيئة الإقليمية دورا هاما في تحقيق التنمية، وذلك من خلال تطوير وسائل الاتصال التي تساهم في مراقبة التطور بين المدن الأكثر نموا وتطورا، والتي تعرف نموا بطيئا والعمل بعدها على إنعاش هذه الأخيرة بإقامة الهياكل القاعدية اللازمة لتنمية اقتصادها والتوسع في نطاق الاستثمار.

ب. **تحسين المستوى المعيشي:** وذلك من خلال التركيز على تحسين المرافق العمومية، توفير السكن، والحفاظ على التراث التاريخي والثقافي، بالإضافة إلى محاولة توفير مناصب شغل وتطوير التجهيزات الاقتصادية والاجتماعية لإشباع مختلف حاجيات المواطنين.

ج. **التسيير العقلاني للموارد الطبيعية وحماية البيئة:** حيث يوصي الميثاق الأوروبي بضرورة حماية البيئة من الأخطار المحدقة بها والتي تؤدي بدورها إلى هلاك جميع الكائنات الحية واختلال التوازن البيئي وبالتالي عرضة الإقليم للتهديد وعليه يجب إيجاد السبل التي تعزز من بقاء المحيط البيئي نظيفا، وهذا بشرط الاستغلال العقلاني والغير المفرط للموارد الطبيعية خاصة الغير متجددة منها، مع الاستثمار في الطاقات المتجددة التي من شأنها الحد من تلوث البيئة باعتبارها صديقة لها.

د. **التقليص من حدة اللاتوازن الجهوي:** ويقصد بها محاولة الحد من الاختلالات الجهوية القائمة ما بين أقاليم الدول، وهذا لا يتحقق إلا بوضع استراتيجية تأخذ بعين الاعتبار خصوصية الأقاليم وتنوعها من إقليم لآخر حتى تتمكن في الأخير من تصحيح التفاوت القائم وتحقيق توازن إقليمي.

هـ. **تصحيح الاختلالات الإقليمية لخدمة المواطن:** وتأثير تلك الانعكاسات على مختلف الجوانب الديمغرافية، الاقتصادية، والوظيفية، مع محاولة التقليص من الفوارق المتواجدة بين الأقاليم سواء في الموارد، أو التوزيع العادل للثروات والأنشطة بين المواطنين مع ضمان حق كل مواطن على مستوى كل مجال إقليمي. وقد قام الدكتور **"بشير التيجاني "** بإجمال أهداف التهيئة الإقليمية التي استخلصها في:[2]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص23.

[2] بشير التيجاني، **المرجع السابق**، ص37.

- ✓ تنظيم سلطة الدولة.
- ✓ نشر وتوزيع النشاطات الاقتصادية بطريقة عقلانية.
- ✓ تحقيق التكامل الجهوي وتكوين المحيط الاقتصادي الوطني.
- ✓ تلبية رغبات المواطنين، وتنمية الدخل القومي والإنتاج الداخلي.
- ✓ حماية المحيط والبيئة، وإخراج الأماكن والمناطق المحرومة من العزلة.
- ✓ الرفع من الدخل القومي والإنتاج الوطني.

يستنتج من أهداف التهيئة الإقليمية فكرة أساسية مفادها أن عملية تهيئة الإقليم كسياسة عامة تهدف وبالدرجة الأولى إلى القضاء على مشكل الفوارق الإقليمية الذي يؤثر سلبا على مختلف القطاعات لا سيما القطاع الاقتصادي، القطاع الاجتماعي، وغيرهما. غير أن نجاح هذه العملية مرهون بتنسيق العمل بين المخططات الوطنية الشاملة والمخططات المحلية مع ضمان الرقابة الدورية بهدف تلبية احتياجات المواطنين من جهة، وضمان التوزيع العادل للأنشطة، الثروات، والموارد كسبيل لتحقيق التنمية المحلية الشاملة للإقليم.

2. شروط التهيئة الإقليمية وأهم مستوياتها:

أ. شروط سياسة تهيئة الإقليم:

يتطلب نجاح سياسة تهيئة الإقليم جملة من الشروط الأساسية، والتي يجب أن تتوافر داخل المجتمع الذي يرغب في تهيئة إقليمه وتنفيذ عملية سياسة تهيئة الإقليم عليه، ومن بين هذه الشروط نذكر:[1]

- **شرط التطور النسبي للمجتمع:** وهو من أقوى الشروط وأهمها، حيث أن نجاح سياسة تهيئة الإقليم مرهون بدرجة معينة من النضج والوعي المجتمعي وبالتالي فإن هذا الأخير لا يتوقف فقط على استفادة المواطنين من الإجراءات المطبقة وإنما دور الإطارات والمسؤولين في إنجاح هذه العملية، لأن إسقاط نماذج غربية متطورة بحتة وتحويلها من دول أجنبية إلى دول عربية أو أخرى دائما ما ينعكس سلبا على الدولة المتبناة لهذه النماذج خاصة وأن البيئة هي غير البيئة التي طبق فيها هذا النموذج.
- **شرط الديمقراطية:** أو ما يعرف عند المختصين في علم الجغرافيا ب«**جغرافية الحرية**"، ومعنى ذلك أن تتم عملية تقسيم الثروات والموارد بشكل عقلاني، مدروس، وعادل حسب إمكانيات ومؤهلات كل إقليم، وأن

[1] مليكة سايل، **المرجع السابق**، ص30وص31.

يكون للفرد كذلك الحرية في التصرف في الموارد التي يمتلكها كحق من حقوقه. وهذا ما تفتقده المجتمعات الشمولية بسبب السيطرة الكلية للسلطة الحاكمة على كل المجالات، كما تفتقر دول العالم الثالث لهذا الشرط أيضا بحكم ظروفها السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية التي تعيشها.

- **شرط غنى المجتمع:** ويقصد بذلك أن يكون المجتمع مجتمعا غنيا ،لأن تجسيد سياسة تهيئة الإقليم على الواقع يتطلب ثروة كبيرة وتكلفة عالية، وعليه فإن الدول الفقيرة التي تفتقر لأبسط أولويات العيش الكريم تجد نفسها عاجزة أمام تحقيق هذا الهدف بالرغم من مختلف الجهود التي تبذلها في سبيل تقليص نسبة البطالة، نسبة الأمية، وخلق مناصب شغل تعود بالإيجاب على المردودية الاقتصادية وتسهم في تدفق رؤوس الأموال وزيادة الاستثمار، ولكي تتمكن هذه الدول من تفضيل العيش الكريم على المردودية الاقتصادية، لا بد لها أن توفق في اختيار المؤسسات وتموقعها حتى تتمكن من الوصول إلى أهدافها المسطرة.

وهذا ما يشكل عائقا أمام الدول المتخلفة أو حتى السائرة في طريق النمو خاصة الدول التي تتعرض لأزمات اقتصادية حادة متكررة وتجد نفسها مجبورة على الاستدانة من جهات أخرى والتي تشكل بدورها أداة للسيطرة والنفوذ، وبالتالي لا تتمكن هذه الدول أي دول العالم الثالث من تحقيق تهيئة إقليمية ناجعة تتماشى مع متطلبات المجتمع من جهة، والتطورات التكنولوجية الحديثة والعولمة السريعة من جهة أخرى.

ب. **أهم مستويات التهيئة الإقليمية:** تنطوي التهيئة الإقليمية على مستويات عديدة وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(01) يوضح مستويات التهيئة الإقليمية

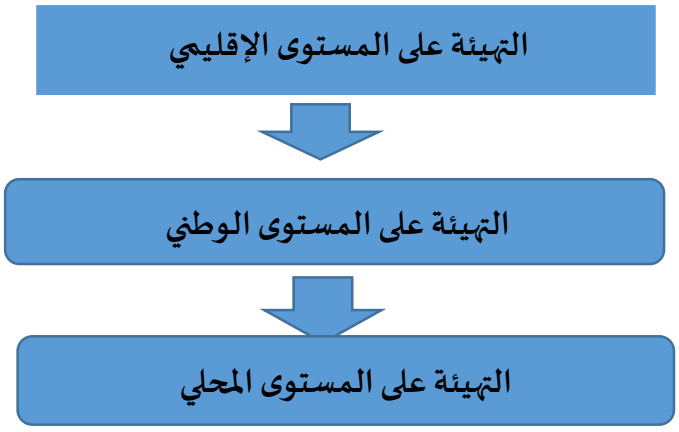

المصدر: من إعداد الطالبة، اعتمادا على رادية عليان، **التهيئة الإقليمية في الجزائر في إطار التعاون اللامركزي ما بين 1980-2012دراسة لحالتي تعاون جزائري أوروبي**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو 2، ص26.

من خلال هذا الشكل، يلاحظ وجود مستويات متعددة للتهيئة الإقليمية بداية بالتهيئة على المستوى الإقليمي، ومثال ذلك سياسة تهيئة المجال للاتحاد الأوروبي كما هي محددة في المخطط الأوروبي لتهيئة المجال، بينما ترتكز التهيئة الوطنية على الدولة الواحدة مثل الجزائر. أما التهيئة المحلية فتكون على مستوى ولايات الدولة الواحدة أو بلدياتها حسب التقسيم الإقليمي المعتمد في كل دولة.

المطلب الثالث: وسائل التهيئة الإقليمية

تعكس وسائل التهيئة الإقليمية تنوع المجالات التي يمسها هذا القطاع، فالمسؤولون عن تهيئة الإقليم يضعون على عاتقهم عدة وسائل لتنفيذ هذه السياسة، ومن بين هذه الأدوات نذكر ما يلي:[1]

1. **الوسائل السياسية:** تعد الوسيلة السياسية من بين أهم الوسائل الأساسية التي يجب العمل عليها وهذا بعد الاستشارة والموافقة المسبقة للدولة على جميع النشاطات التي ستنفذ على الميدان ومن بين هذه الوسائل نجد:[2]

أ. وضع استراتيجية تنموية إقليمية تحدد فيها أهم توجهات السياسة العامة، وأهدافها التي تصبو إلى تحقيقها.

ب. العمل على تشجيع اللامركزية من خلال منح استقلالية أوسع للسلطات المحلية مع العمل على مراقبة سيرورة عملها في مجال إقليمها المحلي، حيث تعتبر البلدية الهيكل القاعدي الأكثر دراية بواقع مجالها الإقليمي وكذلك الإطار الأكثر قربا للمواطنين وانشغالاتهم، وعليه يجب تفعيل دورها وتخفيف الوصاية عليها حتى تتمكن من إدارة إقليمها وتحقيق تنمية محلية.

2. **الوسائل المؤسساتية والقانونية:** يتطلب نجاح أي سياسة في أي قطاع توفر الإطار المؤسساتي والقانوني، وذلك من خلال:[3]

أ. تأسيس وزارة تتكفل بأعباء هذه السياسة والنشاطات المترتبة عنها.

ب. تعيين مؤسسات مختصة في إعداد مخططات التهيئة، متابعة، وتقييم نتائج عملية التنفيذ، ومثال ذلك المرصد الوطني لتهيئة الإقليم الذي يمثل بنكا للمعلومات يساعد في عملية اتخاذ القرار في هذا المجال.

---

[1] رادية عليان، **المرجع السابق**، ص26.

[2] مليكة سايل، **المرجع السابق**، ص32،33.

[3] **المرجع نفسه**، ص33.

ج. وضع مجموعة من القوانين، المراسيم، والتعليمات لتسهيل تنفيذ سياسات التهيئة مثل القوانين العقارية، قانون الغابات، قانون التعمير، قانون البيئة، والتي من شأنها مرافقة مخططات التهيئة الإقليمية.

3. **الوسائل البشرية**[1]: والتي تعتبر كغيرها من الوسائل وسيلة أساسية للنهوض بالمجال الإقليمي، إذ يعد المورد البشري حجر الأساس في أي عملية كغيرها من العمليات التنموية، حيث تعمل هذه الوسيلة على "تشكيل فرق عمل من تخصصات متنوعة (جغرافيين، اقتصاديين، اجتماعيين، وغيرهم) من أجل القيام ببحث موضوعي للفضاء الإقليمي المعنى بالدراسة.

4. **الوسائل المالية والجبائية:** تحتاج أي عملية تنموية او استراتيجية لغلاف مالي معين لإجراء مختلف نشاطاتها ومواصلة عملها دون انقطاع، كما تحتاج سياسة تهيئة الإقليم لإجراءات تحفيزية لتنفيذها، ومثال ذلك الإعانات المالية أو ما يعرف بعلاوة تهيئة الإقليمLa prime d'aménagement de territoire التي تقدمها الدولة عادة للمؤسسات التي تقع في مناطق نائية ومهمشة عن طريق صناديق خاصة تقوم بتوزيع هذه الإعانات.[2]

المطلب الرابع: مقاربات نظرية في التهيئة الإقليمية

شكلت التوجهات النظرية الركيزة الأساسية لنشاط التهيئة والتخطيط الإقليمي، ولعل أهمها على سبيل الذكر لا الحصر:

1. **نظريات الموقع أو التوطن الزراعي:**

أ. **نظرية "جوان اينريتش فون تونان Johann Heinrich Von Thunen"**

يعد الفكر الألماني **"فون تونان"Von Thunen**رائد الاقتصاد الإقليمي وأول مفكر قام بوضع أسس نظرية التوطن الزراعي في كتابه المعنون ب «الدولة المنعزلةDie Isolierte Staat، حيث قدم تصورا ذهنيا عن نتيجة تجربته الشخصية في إدارة مزرعته "تيللو" الواقعة بالقرب من إحدى المدن الألمانية "روستوك"، وتبرز أهمية هذه النظرية التي طرحها **"فون"** في الأفكار والمعتقدات التي أشار إليها من خلال إبراز أهمية المسافة التي تفصل بين السوق (المدينة)، والمزرعة بغرض حساب تكلفة نقل المنتوجات الزراعية وكذا توضيح أثرها على

[1] مليكة سايل، **المرجع السابق**، ص33.

[2] **المرجع نفسه**،ص34.

نمط استخدام الأرض الزراعية وأنواع المحاصيل الواجب إنتاجها وكيفية توزيعها جغرافيا من خلال تقسيمه للمنطقة إلى ستة (06) نطاقات زراعية مختلفة، وهي كالتالي:[1]

- **النطاق الأول:** يختص هذا النطاق بزراعة الخضراوات، والفواكه، وتربية الحيوانات المنتجة للألبان بحكم عرقلة حركة النقل المعتمدة على العربات الميكانيكية، وبالتالي الخوف من عرض المنتجات للتلف بسبب غياب تقنيات التبريد.
- **النطاق الثاني:** وهو عبارة عن غابات الخشب الواقعة بالقرب من المدينة تستعمل للتدفئة، كما أنه اعتبر موردا هاما نظرا لمداخيله الكبيرة للمزارع بالنظر إلى أهمية المنتوج.
- **النطاق الثالث:** يكمن دوره في زراعة الحبوب وباقي المحاصيل الزراعية الأخرى.
- **النطاق الرابع:** يختص في زراعة الحبوب بشكل أقل كثافة من سابقه بسبب اعتماده على دورة زراعية تترك فيها الأرض بورا لمدة سنة واحدة لكل ست سنوات.
- **النطاق الخامس:** وهو أيضا نطاق خاص بزراعة الحبوب لكنه يختلف من خلال مدة زراعة هذه المحاصيل، ويتم ذلك خلال سنتين تترك فيها الأرض بورا لمدة سنة واحدة كل ست (06) سنوات.
- **النطاق السادس:** يتم تخصيصه للمراعي وتربية الحيوانات بشتى أنواعها.[2]

وبالتالي، فإن نموذج **"تونان"** هو نموذج نظري هام في مجال التهيئة الإقليمية من خلال توزيع مختلف الأنشطة وتنظيم المنتوجات حول المدينة، بالإضافة إلى وسائل النقل ودورها في تقريب المسافات وتقليص التكاليف.

2. نظرية أقطاب النمو لفرانسوا بيرو Perroux François

عرفت هذه النظرية انتشارا واسعا في مختلف مناطق العالم، وهذا باعتبار أن العالم الاقتصادي **فرانسوا بيرو François Perroux**هو أول مفكر تطرق إلى فكرة أقطاب النمو سنة 1950، والتي من خلالها قام بطرح نموذج انتشار النمو من الأماكن المركزية نحو أطراف الإقليم، ويعتبر هذا بدوره أسلوبا للتخطيط الإقليمي للتنمية أو تنظيم الإقليم، حيث يرى أن تحقيق نسبة عالية من الربح لدولة ما يتطلب تطوير عدة مراكز

[1] مليكة سايل، **المرجع السابق**، ص37،38.

[2] **المرجع نفسه**، ص38.

إقليمية تنتج بدورها تأثيرات تسلسلية منتجة من شأنها أن تحفز اقتصاد المناطق المجاورة، حتى تصبح قادرة على الاندماج في هيكل الإنتاج الإقليمي.[1]

وبهذا شكلت المدن مركزا للنمو والتراكم الشيء الذي يمكنها من تغيير النظم الاقتصادية والاجتماعية في الدولة والإقليم اعتمادا على التخصص المكاني من جهة، والاختلافات الوظيفية في التركيب الهرمي للنظام الحضري والتركيب الداخلي للمدينة من جهة أخرى.[2]

ومنه، فقد عرفت نظرية أقطاب النمو اهتماما بالغا ودليل ذلك استعانة العديد من الدول بهذه الفكرة وتبنيها كأسلوب لتحقيق التنمية الاقتصادية مثل المكسيك والبرازيل.

المطلب الخامس: نماذج دولية في السياسة الإقليمية

سعت العديد من الدول على غرار الدول الغربية والدول العربية إلى محاولة النهوض بمجالها الإقليمي كأساس لتحقيق التنمية بأبعادها المختلفة، وذلك اعتمادا على مجموعة من الأسس المبنية على استراتيجيات علمية مدروسة تراعي الإمكانيات المتوفرة وشروط كل منطقة إقليمية، وعليه فهي تعتبر كنماذج يقتدى بها في تطبيق تهيئة إقليمية ناجعة، ومن بين أشهر الدول الناجحة في عملية التخطيط الإقليمي وقع الاختيار على نموذجين أحدهما غربي والثاني عربي. وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

1. التخطيط الإقليمي في إيطاليا:

تعد إيطاليا أول دولة من الدول الغربية الأوروبية التي سخرت عناية قصوى لتحسين مجالها الإقليمي بالرغم من مختلف الاختلالات والفوارق المجالية التي كانت تشهدها أقاليمها، حيث قامت بمنح حرية استقلالية الأقاليم في المناطق التي كانت لها تقاليد قديمة في الاستقلالية مثل: سردينيا، سيسيليا، وجوليان.[3]في حين وضعت باقي الأقاليم مؤسساتها الإقليمية حين صدرت قوانين 1968 و 1970،حيث شكلت الانتخابات الأولى

[1] مليكة سايل، **المرجع السابق**، ص41.

[2] **المرجع نفسه**، ص41.

[3] الطاهر لعشيبي، **الاختلالات المجالية والتهيئة الإقليمية في الجزائر: حالة الإقليم الشمالي الشرقي للجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم الأرض، تخصص: تهيئة إقليمية، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة الإقليمية، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، الجزائر، 2014،ص 34.

للمجالس الإقليمية حجر الأساس في الحياة السياسية والإدارية بإيطاليا من حيث طبيعتها التشريعية، إذ يضع كل إقليم قانونه و نظامه الخاص به تحت مراقبة البرلمان الوطني والمجلس الدستوري.[1]

علاوة على ذلك، فقد خصصت السلطات الإيطالية غلاف مالي ضخم مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى في مجال السياسة الإقليمية، وهذا حسب ما جاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الذي كان هو الممول الرئيسي في سبعينيات القرن الماضي وكانت المصاريف التي خصصها كالتالي:[2]210 مليون دولار لفرنسا، 370 مليون دولار لألمانيا الفيدرالية، 580 مليون دولار لإنجلترا، و2450 مليون دولار لإيطاليا. وهذا ما يؤكد أن إيطاليا بذلت جهودا كبيرة للسياسة الإقليمية بحكم الفوارق المتواجدة في الجزيرة الإيطالية التي تتميز بثنائية: بين الشمال والجنوب من جهة، وبين قلة المناطق الصناعية وكثرة المناطق ذات الاقتصاد التقليدي من جهة أخرى.[3].لذا سارعت هذه الأخيرة إلى تطبيق سياسة تهيئة الإقليم لتثمين مواردها المحلية وتعزيز عملية القضاء على الفوارق المجالية.

2. السياسة الإقليمية في تونس:

اعتبرت التجربة التونسية من التجارب الناجحة في مجال التهيئة الإقليمية نظرا لما حققته من نجاحات نسبية في ظرف قياسي بالرغم من الموارد المحدودة والإمكانيات الضعيفة.

حيث اعتمدت تونس على وزارة التنمية والتعاون الدولي كمصدر أساسي للتخطيط من خلال تركيزها على بعدين أساسين أولهما يتعلق بالمركزية من حيث إشرافها على إدارة التنمية الجهوية بالوزارة، وإعداد المخططات الخماسية والعشرية الوطنية، مع التشاور القبلي مع المجلس الأعلى للتنمية والمجلس الاستشاري الإقليمي واللجان الوطنية.[4]

---

[1] **الطاهرلعشيبي، المرجع السابق**، ص34.

[2] **المرجع نفسه**، ص34.

[3] **المرجع نفسه**، ص34.

[4] الطاهر لعشيبي، **المرجع السابق**، ص31.

أما البعد الثاني فهو البعد الإقليمي، وذلك عن طريق مساهمة المؤسسات الإقليمية بمجموع الدراسات الضرورية واقتراح التدابير التي تمكن من تحديد السياسات التنموية وبرامج الاستثمار الخاص بالاعتماد على قاعدة المعطيات الخاصة بكل منطقة أو محافظة تحت اشراف مديريات التنمية الجهوية.[1]

علاوة على ذلك، فإن الهيئة المؤسساتية القانونية المسؤولة عن عملية التخطيط المكاني واستعمالات الأرض في الدولة التونسية هي وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية، حيث تعمل على إعداد السياسات السكانية وتحسين وتطوير السكن بكافة مستلزماته من مرافق عمومية، طرق، مستوصف ...الخ. وذلك لا يتم إلا بإعداد مخططات التهيئة الترابية وإعداد الخرائط والمخططات الطبوغرافية والمساحية اللازمة. كما تقوم هذه الهيئة بدور المراقبة على الهيئات المحلية في تنفيذ هذه المخططات من عدمها بما يتوافق مع مخططات استعمالات الأراضي حسب أقسامها ومؤسساتها.[2]

و بهذا فإنه على غرار الدول السابقة الذكر، يمكن القول أنها ساهمت في تحقيق تهيئة إقليمية متوازنة تتماشى وشروط أقاليمها ومؤهلات مناطقها، كما تسعى جاهدة إلى تقسيم أعباء تسيير الإقليم بين السلطات المركزية والسلطات اللامركزية المحلية من خلال الوقوف على مكامن القوة والضعف، وأيضا توفيرها لمعطيات محلية تعالجها وتقوم بتحيينها دوريا لتدرك فاعلية نجاح التخطيط الإقليمي لأقاليمها ولو بشكل نسبي، الأمر الذي يبين الإرادة الفعلية لهذه الدول في نجاح أقاليمها وجعلها نماذجا يقتدى بها من طرف بقية الدول التي تطمح إلى تخطيط إقليمي متناسق.

[1] الطاهر لعشيبي، **المرجع السابق**، ص32.

[2] **المرجع نفسه**، ص31.

المبحث الثاني: الأسس المفاهيمية والنظرية للتنمية المحلية

شكل موضوع التنمية المحلية القاعدة الأساسية التي ترتكز عليها مختلف دول العالم لإحداث التغييرات التنموية في كافة المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، وحتى الثقافية، وللتعرف أكثر على هذا المفهوم الذي تطرق إليه المختصون في المجال، يجب التطرق أولا إلى كل من النمو والتنمية والفرق بينهما، ثم دراسة مختلف المقومات، الشروط، الأهداف، الأبعاد، وأيضا بعض التجارب العالمية الناجحة في مجال التنمية المحلية، وبعض المعوقات التي سببت عجزا للدول خاصة المتخلفة والسائرة في طريق النمو إلى النهوض بتنميتها الشاملة.

المطلب الأول: ماهية التنمية المحلية

1. مفهوم التنمية والنمو والفرق بينهما

ترتكز التنمية المحلية على مفهوم التنمية الذي يحمل في طياته أبعاد ومستويات متنوعة، حيث يشير إلى تلك التحولات الجذرية التي تمس جميع القطاعات الديمغرافية، الاقتصادية، والاجتماعية، إذ يتم قياسها

ب "مؤشر التنمية البشرية"، والذي يعتمد على ثلاثة مؤشرات رئيسية نوجزها فيما يلي:[1]

أ. مؤشر العمر المتوقع عند الولادة الذي يشير إلى مستوى الصحة ونسبة الوفيات عند الأطفال.

ب. مستوى التعليم، من خلال تعلم القراءة والكتابة لدى الكبار، ونسبة الالتحاق بالمدارس لدى الصغار.

ج. نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام PIBبالدولار الأمريكي الذي يعادل القدرة الشرائية، ومنه فهو يشير إلى درجة التنمية الاقتصادية للبلد.

بينما يشير مفهوم النمو على حد تعبير **فرانسوا بيرو François Perroux**إلى تلك الزيادة المتتالية خلال فترة زمنية معينة أو عدة فترات لمؤشر الناتج الإجمالي الصافي للدولة بالقيمة الحقيقية.[2]فالنمو الاقتصادي يقيس الثروة المنتجة داخل الدولة الواحدة في مجال زمني معين سواء كانت في حالة تراجع، استقرار، أو تطور، ومنه

[1] مليكة سايل، **المرجع السابق**، ص45،46.

[2] François, Perroux,**l'économie du xx siècle**. Éditions : PUF, Paris, 1964, p247.

فإن الزيادة في مستوى معيشة الفرد مرتبطة بمجموعة من المعايير كالتوزيع العادل للثروة، ارتفاع أو تراجع نسبة السكان، وغيرها.[1]

ومن ثمة يبرز الاختلاف بين المفهومين، بحكم أن الزيادة في ثروات دولة معينة لا تؤدي بالضرورة إلى تحسين المستوى الاجتماعي للأفراد ما لم يكن هناك توزيع عقلاني للموارد والثروات والأنشطة، فالتنمية مفهوم كيفي في حين أن النمو مفهوم كمي.

2. تطورمفهوم التنمية المحلية:

اعتبرت التنمية المحلية فلسفة حديثة تم ابتكارها كأسلوب لمواجهة مختلف الأزمات الاقتصادية والفشل المحدق بالمخططات التنموية التي تشهدها الدول في الوقت الراهن، بحيث يصبح الحل المحلي أحسن من الحل الوطني، على حد تعبير الاقتصاديين، وقد انتشرت فكرة المحلي للتصدي لآثار العولمة وما خلفته من تداعيات على مختلف الأقاليم الريفية والحضرية.[2]

وتعود بوادر ظهور التنمية المحلية كنمط تنموي بديل إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بهدف إنعاش الاقتصاد الأوروبي من مجمل الأوضاع المزرية التي خلفتها الحروب، كما أدركت الدول الغربية بأن سياسات التهيئة الإقليمية التي انتهجتها الدولة لتصحيح الفوارق بمختلف أنواعها يمكن أن تحقق نجاحها باعتمادها على تنظيم الإرادات المحلية. وقد ساهم هذا الأخير في ظهور مفهوم التنمية الداخلية، من خلال الكتابات التي نشرها كل من الباحثان **جون فريدمان John Friedmann** و**وولترستورWalter Stohr**الذي يرتكز على إقليم محدد، كما ساهمت أبحاثهم في فتح المجال أمام ما يعرف بالتنمية من القاعدة أي التنمية من الأسفل، والذي يعتمد بالدرجة الأولى على الموارد الداخلية أو المحلية للإقليم.[3]

و في هذا الصدد ، يرى **فيليب أيدالو Philippe Ay dalot**أن" التنمية المحلية مغامرة شيقة و إحدى مفاتيح الديمقراطية لخلق مجتمع مسؤول عن نفسه."[4]له مجموعة من المعطيات و الخصوصيات الخاصة بإقليمه ، ليخلق بها ثروات تساعده في رفع مستوى معيشة المجتمعات المحلية، كما أن فكرة التنمية المحلية تؤثر على

[1] مليكة سايل، **المرجع السابق**، ص47.

[2] **المرجع نفسه**، ص 48.

[3] **المرجع نفسه**، ص49.

[4] **المرجع نفسه**، ص50.

السياسات التنموية والتهيئة واللامركزية، لذلك تتجه الدول نحو إجراء تعديلات وإصلاحات هيكلية، ولامركزية لمنح الصلاحيات اللازمة للفاعلين المحليين لتمكينهم من التدخل في تسيير الشأن المحلي وخدمة المواطنين على المستوى الداخلي.[1]

3. تعريف التنمية المحلية:

عرف مفهوم التنمية المحلية تعريفات متنوعة من قبل الباحثين والمفكرين كل حسب اختصاصه، ومن بين هذه التعريفات:

تعريف **"هيئة الأمم المتحدة"** للتنمية المحلية بأنها " تلك العمليات التي يمكن توحيد جهود المواطنين والحكومات (الهيئات الرسمية) لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع."[2]

بينما قدمت **"مندوبية تهيئة الإقليم والجاذبية الجهوية بفرنسا "** تعريفا لها، حيث ترى بأنها تعني تنفيذ مشروع كامل يمس الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتنمية، ويتم ذلك غالبا في سياق التعاون ما بين البلديات.[3]بمعنى أن عملية التنمية المحلية التي يطلقها عموما المنتخبون المحليون يتم تصميمها عن طريق تشاور محلي بين جميع المواطنين والشركاء المعنيين، كما تترجم على أرض الواقع عن طريق التحكم في إنجاز مشترك يقوم على أساس التعاون.[4]

من خلال هذا التعريف، يتضح أن المندوبية قدمت حلا من الحلول الناجعة لتحقيق التنمية المحلية وهو التنسيق بين البلديات في إطار التشاور والتعاون لدفع عجلة التنمية، الشيء الذي ينعكس إيجابا على السكان المحليين للاستجابة لمختلف متطلباتهم واحتياجاتهم.

---

[1] مليكة سايل، **المرجع السابق، ص50.**

[2] محمد سليماني، علي يايزيد، **أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد03، المدية، ص172.

[3] Paul Houée, **le développement local aux défis de la mondialisation**. Édition .L'harmattan, Paris, 2002, p108.

[4] **Paul Houée،Ibid.** p107.

ومن ثمة، فإن التنمية المحلية مفهوم شامل يتخذ أبعاد متنوعة تمثل بدورها أساليب للنهوض بالإقليم المحلي، وذلك من خلال التنسيق بين الهياكل المحلية بمختلف مؤسساتها مع مراكز صنع القرار بهدف التوصل إلى خلق الانسجام داخل المجتمع الواحد وتحقيق الاستقرار المجتمعي والاستقرار السياسي.[1]

التعريف الاجرائي للتنمية المحلية: هي تلك العملية التشاركية بين السلطات الحكومية والجهود الشعبية عبر أسلوب علمي وعملي يوضح حقوق وواجبات المواطنين ويلبي احتياجاتهم، كما يضمن لهم المناخ الملائم والبيئة المناسبة للاستقرار في إطارهم الجغرافي المحلي.

4. شروط نجاح التنمية المحلية

لكي تحقق التنمية المحلية الأهداف التي تصبو اليها سواء كانت هذه الأهداف اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، أو بيئية لا بد من توفر الشروط التالية:[2]

أ. توفر مجتمع محلي: ويقصد به مجموع المواطنين من فئات مختلفة يقيمون في مجال جغرافي معين، ويتمثل دورهم الأساسي في تحديد انشغالاتهم في الوقت الذي تبادر السلطات المحلية بتوعيتهم بما يحتاجونه من متطلبات، الأمر الذي سيسهم بدوره في مبادرتهم ولو بطرق بسيطة في عملية التنمية المحلية، فكلما كانت المشاركة أقوى كلما ارتفعت فرص نجاح المشاريع.

ب. شرط الشراكة: وهو شرط أساسي وضروري لنجاح التنمية المحلية، حيث يلعب دورا هاما في تدعيم شبكات التواصل بين السلطة المحلية والشركاء الاقتصاديين أو الاجتماعيين داخل الإقليم الواحد، وحتى بين الفواعل غير الرسمية كالقطاع الخاص، وبالتالي الانفتاح على العالم الخارجي. كما تلعب هذه الهيئات دورا محوريا في مساعدة السلطات المحلية على إنجاز مشاريعها وتنفيذها على أرض الميدان ما سيسهم في الأخير في تحقيق المنفعة العامة.

ج. شرط المناخ الملائم والبيئة المناسبة: إذ يجب توفر بيئة ومناخ لا يعيق نجاح عملية التنمية المحلية، وذلك يتجسد من خلال تحديد أهداف مشتركة بين المواطن والجماعات المحلية التي تسعى إلى وضع مجموعة من الخطط، والهياكل الضرورية لتأطير وتدعيم مجهودات الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات، وهذا

[1] مليكة سايل، **المرجع السابق**،59،60.

[2] **المرجع نفسه**، ص60،61.

بدوره يهدف إلى ضمان التعايش المتناغم مع البيئة الاجتماعية، الإدارية، والتفاعل الإيجابي بين الهياكل الرسمية والهياكل غير الرسمية.

المطلب الثاني: التنمية المحلية: مقوماتها وأهم أهدافها

1. مقومات التنمية المحلية

تحتوي التنمية المحلية على مقومات عديدة، وهذه المقومات عنصر جوهري لا يمكن التفريط فيه، فهي بمثابة البناء القاعدي للتنمية المحلية، حيث لا يمكن لأي عملية تنموية أن تكون ناجحة إذا لم تبنى عليها، ولعل أهمها:[1]

أ. المشاركة الشعبية في جهود التنمية المحلية، والتي تقود إلى مشاركة المواطنين المحليين داخل الإقليم الواحد في جميع النشاطات التي تبادر بها السلطات في تحسين المستوى المعيشي ونوعية حياة الفرد.

ب. توفير مختلف الخدمات وأيضا مشاريع التنمية المحلية التي تشجع الاعتماد على النفس والمثابرة في تحسين مجالهم الإقليمي وتطويره.

ج. الاعتماد على الموارد المحلية المتواجدة في المجتمع والإقليم من موارد بشرية، مادية، اقتصادية، وغيرها. وذلك عن طريق جمع أكبر قدر ممكن من المبادرات المحلية لتشكل بذلك الوعاء المحلي الذي يدفع محرك التنمية الاقتصادية المحلية، وخلق التماسك الاجتماعي، وتحقيق الاستقرار السياسي.

د. يختلف تطبيق نموذج التنمية المحلية من دولة لأخرى حسب القدرات المتاحة لكل دولة.

بينما يرى مفكرون آخرون أن هناك مقومات أخرى أكثر أهمية لا بد أن تتوافر لإحداث تنمية محلية متوازنة، وهي: [2]

❖ التغير البنائي الذي يؤثر بدوره في أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة تختلف عن تلك الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع، حيث يقتضي أن يحدث تغير في العلاقات السائدة في المجتمع المحلي.[3]فلا يمكن تصور

---

[1]-سميحة شمار، **دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية**، مذكرة ماستر، فرع الحقوق، تخصص قانون اداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2018-2019، ص39،40.

[2]محمد بلخير، **التنمية المحلية و انعكاساتها الاجتماعية، دراسة حالة ولاية تمنراست**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع والتنظيم، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص42،43.

[3]-عبد الباسط محمد حسن، **التنمية الاجتماعية**، القاهرة، الطبعة الثانية دار غريب، 1988، ص110.

مجتمع متخلف تحدث فيه تنمية ولا يتغير بناءه الاجتماعي، بل الانطلاقة نحو التنمية تقتضي تغير بنائي حقيقي للمجتمع المحلي للحد من المشكلات الاجتماعية المترسبة.

❖ يستلزم توفر دفعة قوية نحو التغير والخروج من دائرة التخلف، حيث تمتلك الحكومات في البلدان المتخلفة إمكانيات التغيير وهي المسؤولة عن ضمان حد أدنى لمستويات معيشة الأفراد، وإحداث الدفعة القوية.

❖ وضع استراتيجية ملائمة ومحكمة تنطلق من أسس تظافر الجهود بين المؤسسات الوطنية والمحلية والمواطنين على أن تقوم استراتيجية التخطيط على التكامل والتوازن بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.

❖ ضرورة تعاون الأنساق الديمقراطية المتمثلة في التنظيمات الشعبية المحلية ذات الصلاحيات القانونية والدستورية كالمجالس المحلية والتنظيمات السياسية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وممثلي العشائر وأصحاب المكانة الاجتماعية المحلية، وبالتالي التنسيق الكامل بين

الجهود الحكومية والجهود الشعبية.

2. أهداف التنمية المحلية:

تختلف أهداف التنمية المحلية في الوحدات المركزية، فالهدف العام لها يرمي إلى تحقيق مستوى رفاه متوازن لكل الأفراد والجماعات في أي مجتمع، وهذا يتحقق بالاستناد إلى مجموعة من الأهداف التي تندرج تحت الهدف العام، وهي كالآتي:[1]

أ. تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الدخل القومي الذي سيزيد من ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد، وبالتالي تلبية رغباته، فزيادة الدخل القومي في أي بلد تحكمه مجموعة من العوامل كمعدل الزيادة السكانية والإمكانيات المادية والفنية المتاحة.[2]

ب. القضاء على الفقر والجهل والتخلف، ويتم ذلك من خلال فتح مناصب شغل بواسطة المشاريع مما سيسهم بخفض نسب البطالة وفع القدرة الشرائية للمواطن.

---

[1]-سميحة شمار، **المرجع السابق**، ص40،41.

[2]محمد مزاري، **شروط تحقيق التنمية المحلية وأهدافها**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، ال عدد01، مارس،2017، ص173.

ج. تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات، فالتنمية الحقيقية تتمثل في مدى وصول ثمار النمو إلى جميع شرائح المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية.[1]

د. توسيع الهياكل التربوية كالمدارس والتجمعات السكانية خاصة في الريف كهدف لخلق التوازن الإقليمي بين المدينة والريف وإخراجها من ظاهرة العزلة.

هـ. استثمار الإمكانيات المادية والبشرية مع تدعيم حرية المواطن وكرامته.

و. محاولة التنسيق بين المشاريع وتوزيعها بشكل عادل بين العاصمة والمناطق المحلية، وزيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة الى حالة المشاركة الفاعلة.

ز. تعزيز الاستقرار المجتمعي والأمن المحلي وحماية الإقليم المحلي من مختلف الأخطار المحدقة به من خلال توفير مقومات القوة المادية والبشرية، وأيضا توعية شرائح المجتمع بالأخطار التي يمكن أن تهدد أمن واستقرار مناطقهم.

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المحلية ومعوقاتها

1. **أبعاد التنمية المحلية:** ترمي التنمية المحلية إلى تحقيق ثلاثة أبعاد جوهرية لبلوغ تنمية وطنية شاملة، وتستخلص هذه الأبعاد فيما يلي:[2]

أ. **البعد الاجتماعي:** يشكل الإنسان محور التنمية وهدفها الأساسي، حيث يركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على عدة قضايا اجتماعية كمكافحة الفقر، تحقيق العدالة الاجتماعية، توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، وتلبية رغباتهم. بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال إشراك الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية.[3]

والملاحظ أن البعد الاجتماعي هو الأساس لتوفير حياة اجتماعية، كريمة، ومتطورة من شأنها أن تدمج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة وخلق القيمة المضافة. كما توجد ميادين عديدة تربطها صلة وثيقة بالبعد

[1] المرجع نفسه، ص173،174.

[2] -أحمد غريبي، **أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد الرابع، جامعة المدية، 2010، ص6،7،8.

[3] -محمد بادر، علي وردم، **العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان2003، ص189.

الاجتماعي كالصحة، التعليم، الأمن، الإسكان وغيرها. فكلما زاد اهتمام الدولة بهذه المسائل الحساسة كلما انعكس أثره بشكل إيجابي على المجتمع.

ب. **البعد الاقتصادي:** تهتم الدولة ببعدها الاقتصادي بهدف تنمية إقليمها المحلي، وذلك عن طريق تنشيط عمليات الزراعة، الصناعة، التجارة، والمجال الحرفي. وعليه فكل دولة تقوم بتحديد خصوصيات إقليمها من أجل معرفة نوعية النشاط المناسب لها، والذي من شأنه أن يحقق لها تنمية محلية شاملة وينشط وتيرة الاقتصاد من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتوجات المحققة. كما يتم تفعيل البعد الاقتصادي عادة بواسطة الحد من نسب البطالة، تنويع المنتوجات الاقتصادية للاستهلاك المحلي أو للتوزيع لأقاليم أخرى، بالإضافة إلى بناء الهياكل القاعدية المحلية من طرق ومستشفيات، والتي بدوها تعمل استقطاب أصحاب رؤوس الأموال أي المستثمرين المتواجدين في الأقاليم الأخرى.

ج. **البعد البيئي:** يشكل البعد البيئي منذ القدم محور اهتمام على المستوى العالمي بأسره، نظرا للقضايا والمشاكل التي تطرحها البيئة وانعكاسات هذه المشاكل على أمن الدول واستقرارها ومن أمثلة ذلك ظواهر الاحتباس الحراري، ثقب طبقة الأوزون، ظواهر الجفاف، التصحر، والتلوث بأشكاله، وغيرها من الظواهر التي دعت الضرورة لإيجاد سبل نافعة للتقليص أو الحد منها.

ولهذا عقدت الأمم المتحدة "**مؤتمر الأرض**" حول البيئة والتنمية بالبرازيل سنة 1992، ولعل أبرز المسائل التي تناولها هذا المؤتمر أن الاقتصاد البيئي ينظر إلى مشكلتين: الأولى مشكلة الآثار البيئية، والثانية الإدارة السليمة للموارد الطبيعية.وبالتالي فإن البعد البيئي ينصب اهتمامه على مراعاة الحدود البيئية بحيث لا يجوز تجاوز نسبة من الاستهلاك والاستنزاف البيئي لأنه سيؤدي حتما إلى تدهور بيئي خطير. وعلى هذا الأساس يجب وضع حدود أمام الاستهلاك، النمو السكاني، التلوث، أنماط الإنتاج البيئية، استنزاف المياه، قطع الغابات، انجراف التربة، وغيرها من العراقيل المهددة للأمن البيئي.

من مجمل ما سبق ذكره، يمكن القول أن جميع الدول مطالبة بالالتزام بالأبعاد الثلاثة السابقة الذكر حتى تكون هناك تنمية محلية مختلفة المجالات.

2. معوقات التنمية المحلية

تختلف معوقات التنمية المحلية من بلد لآخر ومن فترة زمنية لأخرى حسب الظروف الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية المحيطة بكل دولة، ومن أهم هذه المعوقات:[1]

أ. **المعوقات السياسية:** من بين المعوقات السياسية التي تعرقل عملية سير التنمية المحلية:

- ✓ سيطرة العلاقات والروابط التقليدية على عملية اتخاذ القرارات السياسية بشأن برمجة المشاريع التنموية المحلية.
- ✓ تمركز القوة السياسية في المجتمعات المحلية في أيدي جماعات معينة.
- ✓ ضعف المشاركة السياسية والثقافة السياسية داخل المجتمع المحلي، بالإضافة إلى غياب الوعي السياسي.
- ✓ تتميز المجتمعات المحلية بالتغير السريع والفجائي وعدم الاستقرار السياسي.[2]

ب. **المعوقات الإدارية:** وتتجلى في:[3]

- ✓ تعقد الإجراءات وتفشي الروتين والبطء في إصدار القرارات.
- ✓ انتشار اللامبالاة وسيطرة العوامل الشخصية على علاقات العمل الرسمية.
- ✓ وضع الرجل غير المناسب في مناصب حساسة وصعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية الجديدة والأجهزة التقليدية القائمة، ويعود ذلك بالأساس إلى عدم الاهتمام بإدارة الموارد البشرية التي لها الدور الفعال في عملية التنمية المحلية.

ج. **المعوقات الاجتماعية:** تتعدد المعوقات الاجتماعية ولعل أهمها:[4]

- ✓ القيم الاجتماعية السائدة التي تعرقل عملية التنمية المحلية مثل عدم الاقتناع بالتغيير وعدم تقدير قيمة الوقت.
- ✓ نقص الأيادي العاملة في الريف بسبب النزوح الريفي نحو المدن.

---

[1] سميحة شمار، **المرجع السابق**، ص44.

[2] العلمي بن عطا الله، **علاقة إدارة الموارد البشرية بالتنمية المحلية**، شهادة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة ورقلة، 2011-2012، ص107، 108.

[3] العلمي بن عطا الله، **نفس المرجع**، ص107، 108.

[4] سميحة شمار، **المرجع السابق**، ص44، 45.

✓ ضعف المشاركة الشعبية وهو من أهم القضايا التي تعرقل عملية التنمية المحلية، حيث أصبحت المجتمعات المحلية تتميز بالجمود وعدم المساهمة في رسم سياسات التنمية المحلية.

✓ يعود فشل المشروعات في التجمعات المحلية الى جهل الباحثين لثقافة المجتمع المحلي، فالمشروع الذي يصلح في مجتمع معين لا يصلح بالضرورة في مجتمع آخر خاصة إذا كانت هذه المشاريع مستوردة من بيئة مختلفة في ثقافتها وتنشئتها وظروفها.

د. **المعوقات الاقتصادية:** وتشمل:[1]

✓ إن عدم ملائمة البيئة والمناخ المناسب للنشاطات الاقتصادية والزراعية قد يشكل عائقا يصعب تخطيه لما يتطلب من إمكانات مالية أو بشرية كبيرة، فكلما كانت البيئة الطبيعية والخصائص المناخية ملائمة للنشاط التنموي سواء الفلاحي، الزراعي، أو حتى الإنتاجي، كلما زاد مردود المخططات التنموية.

✓ كما أن عدم الاستقرار السياسي، الأمني، نقص الخدمات الصحية، التعليمية، والترفيهية يشكل عائقا معتبرا أمام مجهودات التنمية المحلية خاصة أمام إلحاح الأفراد المحليين على توفيرها وعزوفهم عن أي مشروع تنموي آخر لا يستجيب بشكل مباشر لهذه الاحتياجات، بالإضافة إلى الأعباء المالية الكبيرة التي تتحملها الهيئات الحكومية مما يعرقل المسيرة التنموية في المجتمع المحلي التي تهدف أساسا إلى إخراج أفراده من حالة الركود إلى حالة الإنتاج والتصنيع. كما يمكن لعمليات التخطيط والتنفيذ أن تكون عائقا أساسيا أمام التنمية المحلية، خاصة إذا لم تبنى على أسس علمية مدروسة أي لم تبنى على أولوية تلبية المطالب المحلية التي تشكل الهدف الأساسي لعملية التنمية المحلية في المجتمع.[2]

هـ. **المعوقات الديمغرافية:** تعتبر الزيادة المستمرة للسكان أحد أهم العراقيل التي تقف في وجه التنمية المحلية، فعدد السكان المتزايد يؤثر سلبا على بروز أثر زيادة الإنتاج والدخل. والحل الأنسب للتخلص أو الحد من هذه المشكلة هو اتباع حث المواطنين على تحديد النسل أو على الأقل تنظيمه، مع تكثيف الجهود لرفع الإنتاج وخلق مناصب عمل جديدة تستطيع استيعاب الزخم الهائل من السكان الذي أصبح يشكل عبئا كبيرا على معظم الدول خاصة المتخلفة منها والنامية.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص46،47.

[2] محمد حشمون، **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية**، دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011، ص117.

ومنه يمكن استنتاج أن هذه العوائق المتعددة شكلت ولا تزال تشكل مصدر خوف للدول خاصة وأنها في تزايد بشكل مفاجئ من فترة زمنية لأخرى، لذا وجب مكافحتها والتصدي لها لبناء مجتمع محلي وواعي يدرك ظروف بيئته، ويسعى بجانب السلطات المحلية إلى النهوض بالتنمية المحلية لإقليمه وتطويرها وتنميتها.

المطلب الرابع: نظريات التنمية المحلية

ظهرت عدة تيارات ومدارس فكرية ساهمت في زيادة انتشار أفكار التنمية المحلي، ولعل أهمها:

1. **نظرية أقطاب النمو:** تعتبر هذه النظرية ضمن التوجهات النظرية للتهيئة الإقليمية، كما أنها تمثل همزة وصل بينها وبين التنمية المحلية، حيث أن نظرية أقطاب النمو حسب **فيليب أيدالو Philippe Ay dalot** ليست فقط نظرية للتنمية الاقتصادية، وإنما هي نظرية للانتشار المجالي للنمو والتنمية في الوقت ذاته.[1]

حيث أنها تقوم على فكرة أساسية مفادها تقسيم الإقليم إلى أقطاب غير متجانسة ومن ثم يسعى كل قطب إلى التطور حسب خصوصيته، لتنتشر التنمية بعد ذلك وتتسع إلى كل الإقليم. لذلك أخذت العديد من الحكومات هذه النظرية كنموذج حي للقضاء على مشكل الفوارق الجهوية التي تنتج بين الريف والمدينة، وبالتالي اعتبر المختصون في المجال أن هذه النظرية هي بمثابة نظرية للتنمية المحلية.[2]

2. **نظرية القاعدة الاقتصادية:** ظهرت هذه النظرية لأول مرة مع عالم الاجتماع والاقتصادي الألماني **فيرنير صومبار Werner Sombart** سنة 1916 كقراءة أولية "لميكانيزمات التنمية الجهوية والتي ترتكز على أن ثروة إقليم معين مرهونة بمدى قدرة هذا الإقليم على جلب المداخيل من جميع بلدان العالم، واستهلاك هذه المداخيل في الداخل، أي ما يعرف بعملية تمرير وتدوير المداخيل أو "القطاع الأليف."[3] بمعنى آخر تقوم هذه النظرية على وجوب التمييز داخل الإقليم الواحد بين نوعين من الأنشطة يتعلق الأول بمدى قدرة كل نشاط على الحصول على مداخيل من خارج الإقليم. أما الثاني فيرتبط بمدى تشغيل هذه المداخيل من حيث:[4]

- أنشطة القاعدة الاقتصادية التي تعبر عن تلك الأنشطة التي يتم استهلاك منتوجها خارج حدود الإقليم، أي أنشطة التصدير.

---

[1] Philippe ،Ay dalot، **Économie régionale et urbaine**. Éditions :économica, Paris, 1989, p127.

[2] مليكة سايل، **المرجع السابق**، ص66.

[3] **مليكة سايل، المرجع السابق**، ص66.

[4] **المرجع نفسه**، ص67.

- الأنشطة الأليفة أو المحلية التي تستهدف الزبائن المتواجدين داخل الإقليم. وبالتالي فإن القدرة على تمرير وتدوير المداخيل سيسهم بدوره في خلق مناصب شغل وتلبية احتياجات المواطنين مما يؤدي إلى تطوير المنطقة ليشمل بعد ذلك الوطن بأكمله.

3. نظرية التنمية الداخلية:

ظهرت نظرية التنمية الداخلية مع كل من المفكر **جون فريدمان John Friedmann**و **وولترستور Walter Stohr**في نهاية خمسينيات القرن الماضي، حيث رأى هؤلاء أن التنمية أسلوب ينطلق من الأسفل مرتكزا على الموارد المحلية أو الداخلية، كما يستخدم التقاليد الصناعية المحلية مع التركيز بشكل خاص على القيم الثقافية والاعتماد على الأساليب التعاونية.[1]

المطلب الخامس: التجربة البرازيلية في التنمية المحلية

إن أهم ما ميز دولة البرازيل كنموذج في التنمية المحلية هو أنها:[2]

1. حققت البرازيل خلال العشرينيات الماضية استقرارا اقتصاديا ملحوظا في تقليص نسبة الفقر من جهة، وتحسين القدرات المالية والبشرية مع تحقيق نمو اقتصادي من جهة أخرى، بالإضافة إلى انخفاض نسبة الديون الخارجية وتقليص التفاوت الذي كان قائما بين مداخيل الأفراد.

2. البرازيل هي الدولة الأولى في تصدير البن وهي أيضا من بين أكبر اقتصاديات دول العالم التي استطاعت تجاوز العديد من الدول المتخلفة والسائرة في طريق النمو بفضل نموها السريع وقدرتها في التحول من بلد فقير يعيش البطالة والحرمان إلى دولة ذات اقتصاد قوي ومتطور لا يستهان به.

3. تبني النهج الذي اتبعته العديد من دول أمريكا اللاتينية بداية بسياسة التصنيع عوض الاستيراد في الفترة الممتدة ما بين (1950-1980) ثم سياسة الحماية والدعم الجماهيري والمشاركة المباشرة في المشروعات المملوكة للدولة، وذلك بهدف دعم قاعدة التصنيع في الدولة.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص67.

[2] فتحي ناصر، **إشكالية التنمية المحلية في الشرق الجزائري: تحليل حول فكرة الأقلمة**: أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الأرض، تخصص: تهيئة الإقليم، معهد علوم الأرض والكون، جامعة مصطفى بن بولعيد، باتنة، 2020-2021، ص89-93.

وفي هذه الفترة، شهد الاقتصاد البرازيلي نموا عاليا وتنوعا كبيرا. وبهذا دخلت هذه الدولة مرحلة بناء القاعدة الاقتصادية، وانتهجت سياسة الانتقال من استراتيجية إحلال الواردات إلى استراتيجية الإنتاج والتصدير، وكان من نتائج ذلك تجاوز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نحو 7% سنويا.[1]

قامت البرازيل بداية من فترة التسعينات بمجموعة من الإصلاحات وعلى رأسها التوجه نحو اقتصاد السوق والقضاء على الحواجز غير الجمركية وفتح برامج الخوصصة رغم أن النتائج كانت كارثية على الاقتصاد، لكن مع بوادر الانفتاح التي شرعت سنة 1994وبالنظر للتحولات الاقتصادية التي شهدها البلد مثل تغيير العملة قصد الحد من نسبة التضخم التي فاقت معدلات هائلة، كما تبنت السياسات الداعمة إلى إلغاء الحواجز وانفتاح الاقتصاد البرازيلي مع تخفيض حجم التعريفات الجمركية وتخفيض الضرائب عن الشركات الأجنبية، ما انعكس بالإيجاب على اقتصاد الدولة من حيث التدفق الكبير للاستثمارات الأجنبية مقارنة بفترات سابقة.[2]

ليعود بعد ذلك تطور اقتصادي ملحوظ بمعدل نمو فاق 5.1% سنة 2008، حيث عملت البرازيل على محاربة الفقر وعدم المساواة في توزيع الثروة، وهذا في إطار التنمية المحلية من خلال إتباع وسائل وبرامج الإعانات المالية المشروطة للأسر الفقيرة، حيث يرجع لهذا البرنامج الفضل في توسيع نطاق المنفعة من هذا المشروع ومنح طاقة أكبر وأموال أكثر فيه، وكانت نسبة الإنفاق على هذا البرنامج ما يقدر5.0% من الناتج المحلي وبتكلفة قدرت بـ5.9 مليار دولار، ويقوم البرنامج على منح الأسر الفقيرة التي يقل دخلها عن 28 دولار معونات مالية قصد تحسين مستواها المعيشي بشروط أهمها الالتزام بإرسال أطفالهم إلى المدرسة وحصولهم على التعليم واللقاح بشكل منتظم، حيث تحصل الأسرة على 87 دولار شهريا كإعانة بما يعادل 40%من الحد الأدنى للأجر في الدولة، كما وصل عدد المستفيدين منها بما يقدر ب11مليون أسرة أي حولي 4/1 من الشعب البرازيلي.[3]

[1] المرجع نفسه، ص84.

[2] المرجع نفسه، ص91.

[3] المرجع نفسه، ص92.

وقد قامت البرازيل من أجل نقل التكنولوجيا بتوفير المناخ الملائم للشركات المتعددة الجنسيات بتعديلها لقوانين الاستثمار الأجنبي بما يتماشى مع استراتيجيتها، فقد قامت بتشجيع البحث العلمي ومحاولتها إنتاج سلع ذات تكنولوجيا متقدمة، وهذا ما تشير إليه إحصائيات البنك الدولي.[1]

يستخلص من التجربة البرازيلية أن الاستقلال السياسي والاستقرار الاقتصادي الذي تميزت به البرازيل رغم مختلف العراقيل التي واجهتها في سبيل تحقيق تنمية محلية شاملة من شأنه أن يكون نقلة نوعية نحو التغيير وبناء مستقبل أفضل، فالدمج بين تصحيح الاقتصاد الكلي بدلالة ربط ذلك مع التنمية البشرية من شأنه أن يحقق مستويات عالية من معدلات النمو والتنمية.

[1] المرجع نفسه، ص92.

المبحث الثالث: علاقة التهيئة الإقليمية بالتنمية المحلية

ترتبط التهيئة الإقليمية والتنمية المحلية ارتباطا وثيقا، ويظهر هذا الارتباط من خلال الأهداف المشتركة التي يصبو إليها كل عنصر أو طرف لتحقيقها، وتتمثل هذه الأهداف في عنصرين هما: التنمية الإقليمية والحكامة المحلية الإقليمية.

المطلب الأول: التنمية الإقليمية هدف مشترك

تعكس التهيئة الإقليمية ارتباطها بمختلف أبعاد التنمية، فهي تسعى دائما إلى خلق استراتيجيات وخطط تمس جميع الجوانب الملمة بالإقليم، وهذا بغرض تحقيق تنمية إقليمية تعبر في جوهرها عن تنمية محلية باعتبارها تخص إقليم معين ألا وهو "المحلي"،[1]فهي عبارة عن " عملية توجيه وتفعيل لمجمل النشاطات والفعاليات الموجودة على الإقليم الواحد مع التنسيق والربط بينها لا سيما النشاطات الصناعية والتجارية والزراعية والسياسية من جهة، والاجتماعية والعمرانية من جهة أخرى".[2]

فهي تسعى بذلك إلى وضع استراتيجية شاملة لمستقبل الإقليم لتنميته بشكل مستدام، وهنا يظهر الاندماج بين كل من التهيئة الإقليمية والتنمية اللذان يهدفان بالأساس إلى تطوير مختلف نواحي الحياة بشكل متناسق ومدروس، على عكس أسلوب التنمية الذي تعتمده الدولة من خلال مخططاتها المتعددة لحل قضايا وأزمات تطرأ على المجتمع أو البلد، فيتم معالجتها بتوجيه الخطط باتجاهها ضمن إطار ضيق أو ما يسمى بالسياسات القطاعية أو التنمية الجزئية التي تعني تنمية إقليم دون آخر دون تنسيق بين هذه القطاعات.[3]

علاوة على ذلك، فقد توسعت التهيئة الاقليمية التي كانت ترتكز على البعد الاقتصادي "تصحيح الفوارق المجالية "لتشمل أبعادا أخرى اجتماعية وعلى رأسها إخراج السكان من دائرة الفقر والتخلف والبطالة، وأبعادا بيئية فيما تعلق بمكافحة التلوث البيئي وعمليات استنزاف الثروات.

---

[1] مليكة سايل، **المرجع السابق**، ص71.

[2] سليم العبدول، **المخطط الإقليمي ودوره في توجيه توسع المخططات التنظيمية في سورية** (رسالة دكتوراه، قسم التخطيط والبيئة، كلية الهندسة المعمارية، جامعة دمشق) في مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثاني ،2009، ص،544.

[3] **المرجع نفسه**، ص545.

1. مفهوم التنمية الإقليمية وأهم أهدافها

أ. تعريف التنمية الإقليمية:

يعود ظهور التنمية الإقليمية إلى نهاية تسعينيات القرن الماضي مع كتابات بعض الاقتصاديين أمثال **كلود كورلي Claude Courlet**و**بيرنارد بيكور Bernard Pecqueur**باعتبارها مفهوما حديثا في مجال الاقتصاد الإقليمي.

فعلى حد تعبير الثاني، لا يمكن حصر التنمية في بعدها الوحيد وهو البعد المحلي[1]لأن المسألة لم تعد تعني تنمية أقاليم معينة بالاعتماد على مواطنيها، مواردها، وخصوصياتها فقط، بل أصبحت أعمق من ذلك، فهي تشير إلى أقاليم جاملة للتنمية أي لها مقومات وإمكانيات تشجع على تمركز الأنشطة فيها، وهي بذلك أقاليم يتم بناءها اعتمادا على سياسات التنمية والتهيئة التي ستسهم بدورها في توجيه مختلف الأنشطة الاقتصادية إلى الأقاليم الأكثر ملائمة حسب خصوصيات كل إقليم، مع إشراك جميع الفواعل المحليين في العملية.[2]

ب. أهدافها:

تسعى التنمية الإقليمية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من شأنها تحقيق مستقبل أفضل للإقليم من خلال تشخيص مكامن القوة والاستفادة منها، وتقليص نقاط الضعف ومكافحتها، كما تأخذ بعين الاعتبار الضغوطات الخارجية والتهديدات التي يتعرض لها الإقليم من الخارج، من أجل تحقيق التوازن الإقليمي عبر تفعيل ثلاثة أنشطة رئيسية وهي:[3]

- ❖ خلق أقطاب الامتياز والتنافسية.
- ❖ توفير وسائل النقل، الخدمات، الطاقة، ووسائل الاتصال الحديثة.
- ❖ التنسيق ما بين الأقاليم الحضرية والريفية لمعالجة الاختلالات الجهوية.

ج. محركاتها: تعتمد التنمية الإقليمية على محركين أساسين هما علاقات الإنتاج وأساليب الحكامة.

🡸 **علاقات الإنتاج:** ترتبط التهيئة الإقليمية بالإنتاجية أو الأنشطة الإنتاجية، غير أن هذه الخاصية تؤكد على بعدين أساسين هما: الإبداع التكنولوجي وتفاعل العلاقات المحلية. ومن هنا تتوضح العلاقة ما بين التنمية

[1] مليكة سايل، **المرجع السابق**، ص73.

[2] **المرجع نفسه، ص73.**

[3] **المرجع نفسه**، ص74.

المحلية والتهيئة الإقليمية، حيث طرحت الأولى فكرة الأنظمة الإنتاجية الممركزة، التي هي عبارة عن أسلوب أو نموذج عام يرتكز على العلاقات والتبادلات الرسمية الضرورية للتنمية الإقليمية، بينما تطرح الثانية فكرة التكتلات الإنتاجية التي تعتمد بالأساس على الابتكار التكنولوجي والدراية الفنية التي تساهم في رفع الأداء والقدرة التنافسية ومستوى الإبداع.[1]

← **أساليب الحكامة:** لا يمكن الحديث عن التنمية الإقليمية بمعزل عن أساليب الحكم وتسيير الشأن المحلي والحكامة، فالحكم هو عبارة عن القدرة على اتخاذ القرارات، الفصل في النزاعات والمعارضات، إدارة أنماط الإنتاج، والمساهمة في تنظيم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وفق تسلسل هرمي يهيمن بدوره على إدارة التنمية بواسطة القوانين والسياسات العامة. بينما الحكامة أو الحوكمة تعبر عن تلك الأساليب المرنة في التسيير.[2]

المطلب الثاني: الحكامة المحلية الإقليمية وعلاقتها بالتنمية المحلية

عرف مفهوم الحكامة تطورا كبيرا نتيجة الآثار التي خلفها التقويم الهيكلي المفروض على بعض الدول كوسيلة لتدعيم الديمقراطية من جهة، وتحقيق التنمية من جهة أخرى، وذلك من خلال تحسين المستوى الاجتماعي للفرد والحفاظ على حقوقه. كما تزامن هذا التطور مع التحول في السياسات التنموية بعد أن كانت الدولة هي الفاعل الرئيسي في تسيير شؤون الحكم، لتفتح المجال للمبادرات المحلية لتحسين المستوى المعيشي للسكان محليا. لتنتقل الحكامة فيما بعد إلى ما يعرف ب الحكامة الإقليمية " لتنمية الإقليم وتنظيمه بحثا عن أسلوب ناجح بدأت بوادره بالظهور شيئا فشيئا وهو ما تم الاصطلاح عليه ب "التنمية المحلية."[3]

1. انتقال مفهوم الحكامة من حكامة المؤسسات إلى حكامة الأقاليم:

تعود بوادر ظهور مفهوم الحكامة في اللغة الفرنسية إلى القرنين الثالث والرابع عشر كمرادف لكلمة **حكومة**Gouvernanceالتي كان يقصد بها مجموع التقنيات التي تسمح بالتنظيم والحفاظ على الصالح العام،

[1] **المرجع نفسه**، ص75.

[2] **المرجع نفسه**، ص75،76.

[3] المرجع نفسه، ص75،76.

ليعاد استخدامه مرة أخرى في اللغة الإنجليزية**Gouvernance** مع مطلع ثمانينيات القرن الماضي وبالضبط في مجال تسيير الجماعات المحلية.[1]

وقد انتقل المفهوم إلى مجال العلوم السياسية في نفس الفترة التي ظهر فيها باللغة الإنجليزية، واصطلح عليه ب الحوكمة الحضرية**Urbain Gouvernance**للدلالة إلى النشاط العمومي الإقليمي، باعتبار أن المجال الحضري إقليم محدد يخص المدينة، وكل هذا تزامن مع ظهور مفهوم الحكم الراشد أو الجيد، ومفهوم الحوكمة العالمية، وذلك في حقل العلاقات الدولية.[2]

وعليه، فإن الحكامة في مفهومها الشامل تعنى بمجمل المؤسسات، القواعد، والممارسات المعتمدة على قوانين تساهم من خلالها الفواعل المعنية في صياغة السياسات العامة بكل شفافية ومسؤولية خدمة للصالح العام. "بينما انتقل هذا المفهوم إلى الإقليم في إطار ما يعرف ب"الحكامة الإقليمية " للتعبير عن تلك الأدوات الاستراتيجية التي تملكها الدولة وأبرزها الحكامة الإقليمية لإعادة تشكيل الأنماط التقليدية للنشاط الحكومي بالاعتماد على التدخلات القطاعية للدولة."[3]

2. **مفهوم الحكامة الإقليمية:** لقد ارتبط ظهور مفهوم الحكامة الإقليمية بمفهوم الحكامة المحلية التي تقوم على أساس تدخل جميع الفواعل على المستوى المحلي في عملية صنع واتخاذ القرار، حيث تبرز العلاقة بين المفهومين في كون الحكامة المحلية تظهر كشكل تنظيم إقليمي وترابط حيوي بين مختلف الوكلاء المنتجين والمؤسسات المحلية.

وبهذا يصبح الإقليم عاملا هاما لتقليص تكاليف الصفقات بين الشركات، ويشكل بدوره مستوى مناسب وملائم للتنسيق بين جميع الأنشطة الجماعية، ويعود هذا إلى القرب المجالي الذي يخفض من نسبة التكاليف نتيجة تمركز معظم المؤسسات على إقليم محدد.[4]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص77.

[2] Fabienne Le loup, Laurence Moyart, Bernard Pecqueur, **« la gouvernance territoriale comme nouveau mode décoordination territoriale ? »**, Géographie, économie et société, Vol. 7. 04/2005, p.324.

[3] مليكة سايل، **المرجع السابق**، ص78.

[4] **المرجع نفسه**،ص81.

فالحكامة الإقليمية حسب كل من المفكر **جون بيبر جيلي Jean Pierre Gilly** والمفكر الآخر **فريديريك فال ي Frédéric Walley** كعملية صياغة حيوية لمجموع الممارسات والترتيبات المؤسسية فيما بين الفواعل المتقاربة والمتجاورة جغرافيا بهدف حل مشكل إنتاجي أو إنجاز مشروع تنمية.[1]

وفي الأخير يمكن القول أن الإقليم وفقا لمفهوم الحكامة الإقليمية هو عامل هام في السياسات العامة يؤثر فيها من مختلف القطاعات سواء ما تعلق بالتنمية الاقتصادية، الصحة، السكن، النقل وغيرها. كما أن معظم العراقيل والمشاكل التي تقف في وجه هذه المجالات بحاجة إلى مؤسسات محلية تسهر على إدارة شؤون الإقليم وتنظيمه بفضل اللامركزية والديمقراطية المحلية حتى تكون قادرة على التكيف مع التطورات الحاصلة مع مختلف الأقاليم.[2]

3. علاقة الحكامة الإقليمية بالتنمية المحلية:

تقتضي عملية الحكامة الإقليمية تظافر جهود الفواعل الرسمية وغير الرسمية في إطار التنسيق والتعاون لتجسيد حكامة إقليمية محلية قائمة على روح المسؤولية والتطوير. ولنجاح هذه العملية، يشترط توافر أربعة آليات، تتمثل فيما يلي:[3]

أ. **الاستشراف**: وهو أداة هامة لتجسيد التنمية المحلية من خلال إدماج المبادرات الجماعية والفردية مع خيارات التنمية الجهوية، يتم من خلاله وضع استراتيجية طويلة المدى تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العناصر، كما تقوم بمتابعة وتقييم نشاطات التنمية، حيث تعتمد سياسات تهيئة الإقليم على استشراف مستقبل الأقاليم وإعطاء سيناريوهات تقدم تصورات لما يمكن أن تكون عليه الأقاليم مستقبلا على ضوء المعطيات الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية المتوفرة.

ب. **المشاركة:** لا تتحقق المشاركة الفعلية إلا باستشارة الأفراد في صنع القرار المحلي وإقحامهم فيه لوضع مخططات تنموية تتماشى مع أبعاد التنمية المستدامة التي أصبحت قضية من القضايا والمحورية لأغلب المجتمعات الحالية.

---

[1] **المرجع نفسه، ص81.**

[2] **المرجع نفسه**، ص82.

[3] **المرجع نفسه**، ص84،85.

ج. **التنشيط:** يقصد بالتنشيط إيجاد فضاء للتفاوض، الحوار بين الأطراف المحلية عبر مرافقتهم لعملية صنع القرار، باقتراح معلومات تسمح للقرار المحلي الانسجام مع الواقع المحلي اعتمادا على خلاصة الخبرات، التجارب، الكفاءات، والإعلام. ووضع دفاتر المواصفات، المتابعة، والتقييم. كما يلعب الباحثون دور الوسيط لتسهيل عملية التحريك والتنشيط لمرافقة أنشطة التنمية المحلية.

د. **التفاوض:** يعتبر من بين الآليات التي تحرك العملية التنموية التي تنسق بين أنشطة الأفراد والعمل الجماعي، حيث أن نجاح أي مبادرة تنموية محلية يقف على شرط التفاوض بشكل جماعيبين مختلف الفواعل المعنية بحكم الموارد والفضاء المشترك.

خلاصة الفصل الأول:

كخلاصة لما تم التطرق إليه في هذا الفصل، يمكن القول أن التهيئة الإقليمية سياسة متجذرة في الحضارات العريقة التي تم العمل بها كأسلوب لتنظيم المجال الإقليمي ومعالجة الفوارق المجالية التي كانت تواجه الأقاليم آنذاك.

أما في الوقت الراهن، فإن التهيئة الإقليمية تعد من بين أهم السياسات العامة التي تنتهجها الدول للنهوض بأقاليمها وتحقيق توازنها الإقليمي وتطوير مجالاتها الجغرافية الضعيفة والمعزولة عبر استراتيجية طويلة المدى تأخذ بعين الاعتبار خصوصية ومؤهلات كل إقليم، مع تشخيصها للمشاكل التي تواجهها، وأيضا ضمان مشاركة جميع الفواعل المحلية من فواعل رسمية وغير رسمية كالمجتمع المدني والقطاع الخاص، والذي من شأنه المساهمة في تدعيم اللامركزية المحلية والديمقراطية التشاركية القائمة على روح الحوار، المشاركة، والتفاوض.

كما أن التهيئة الإقليمية هي الأخرى تلعب دورا بارزا في تحقيق التنمية المحلية، وذلك انطلاقا من عدة مستويات على غرار المستوى الاقتصادي الذي يضمن التوزيع العادل للأنشطة الاقتصادية والموارد، والمستوى الاجتماعي الذي تعمل من خلاله الدولة على تحسين المستوى الاجتماعي للفرد من خلال قياس مجموعة من المؤشرات لمعرفة مدى مساهمتها في إحداث تنمية محلية شاملة كقياس نسب البطالة، الفقر، والأمية، ومدى محاربتها لهذه الظواهر التي تعيق العمليات التنموية، كما أن هذه العملية لا تتحقق إلا بتطبيق واحترام الأبعاد الثلاثة التي تمثل حجر الزاوية للتنمية المستدامة.

بالإضافة إلى أن سياسة تهيئة الإقليم هي سياسة تنبع من تجارب الدول، لذا تبقى عملية استيراد نماذج دول متقدمة وإسقاطها على دول نامية أو متخلفة ليس حلا عقلانيا للتخلص من مشكل الفوارق الإقليمية.

الفصل الثاني:

دور المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT
في تنمية الإقليم وتحقيق ديمومته.

تمهيد:

من خلال هذا الفصل، سيتم التطرق بداية إلى المراحل التي مرت بها سياسة تهيئة الإقليم في الجزائر منذ الحقبة الاستعمارية إلى غاية صدور القانون01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة في ديسمبر2001، والذي تم استحداثه بأهم إصلاح تاريخي في الجزائر في مجال تهيئة الإقليم وهو القانون10-02 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم(2010-آفاق2030)، الذي اعتبر بمثابة الانطلاقة الحاسمة للجزائر نحو تبني رؤية مستقبلية لكامل التراب الوطني، بما يمكنها من القضاء على ظاهرة التفاوت الجهوي والنزوح الريفي وغيرها من الركائز ، التي يمكن من خلال تصديها تكوين قاعدة إقليمية تنافسية تقوم على توزيع محكم للثروات، الأنشطة، والموارد.

كما سيتم ذكر مضمون ما جاء في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم من سيناريوهات رهانات، ومختلف أدواته التي تساهم بدورها في فتح المجال للسلطات المحلية للعمل وتجسيد المشاريع التي تنبثق تحت خطوطه العريضة بهدف تحقيق تنمية شاملة بما فيها التنمية المحلية كأساس للوصول إلى التنمية المستدامة بمختلف أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية.

المبحث الأول: سياسة تهيئة الإقليم والتنمية في الجزائر

مرت الدولة الجزائرية بعد استقلالها عن السلطات الفرنسية بمجموعة من المراحل كانت بمثابة محاولة لاسترجاع سيادتها الوطنية التي فقدتها لمدة دامت أكثر من 130 سنة، وأيضا كهدف لإعادة الاعتبار لأقاليمها المهمشة وتنميتها بمخططات وبرامج ترمي إلى تحسين التوازن الجهوي بين الأقاليم.

المطلب الأول: وضعية الإقليم الوطني في الفترة الاستعمارية

ارتبطت تهيئة الإقليم بشكلها الحديث في الجزائر ارتباطا وثيقا بالاستعمار الفرنسي، لذلك لا يمكن كتابة تاريخ تهيئة الإقليم الوطني بتجاهل الفعل الفرنسي،[1] وما أكد ذلك الاستراتيجيات التي طبقها المستعمر الفرنسي لتوجيه استثماراته نحو المدن الساحلية والسهول القريبة مثل سهل متيجة، وهران، وعنابة من أجل تشجيع توطين الأوروبيين وتوفير كل احتياجاتهم[2] في الوقت الذي تم تهميش السكان الأصليين وعزلهم في مناطق نائية افتقرت لأبسط أولويات العيش. وعموما، مرت سياسة تهيئة الإقليم أثناء تواجد السلطات الفرنسية بمرحلتين أساسيتين هما:[3]

1. **المرحلة التجريبية (1919-1958):** ما ميز هذه المرحلة هو جعل الجزائر مخبرا للتجارب الفرنسية فيما يخص مختلف تقنيات التهيئة، بالإضافة إلى إعداد مخططات التهيئة على غرار وكالة المخططات الجزائرية، وخلق الصندوق الجزائري للتهيئة الإقليمية سنة 1956، الذي أعطيت فيه الأولوية لتنمية وتهيئة المجال الوطني.[4]
2. **المرحلة التخطيطية(1958-1963):** بعد أن أدركت فرنسا فشل سياستها الخاصة بتهيئة الإقليم الجزائري، قامت بإعادة النظر في مخططاتها التنموية معلنة بذلك عن "مشروع قسنطينة" الذي يمثل بالنسبة لها استراتيجية اقتصادية وثقافية لتفعيل نشاطاتها وبرامجها في الساحة الوطنية.

---

[1] Ahmed Tessa, Algérie:**Histoire d'une construction spatiale 1960-2004**.Paris, édition publisud, 2004. p14.

[2] بشير التيجاني، **التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية ،2000،ص19.

[3] رادية عليان،**المرجع السابق**، ص75.

[4] Ahmed Tessa،**op.cit.p**14-15.

وبالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية، الاجتماعية، وأيضا المحلية على مستوى الولايات والبلديات، حيث شمل هذا المخطط إدخال تقنيات جديدة تمثلت في:[1]

أ. التهيئة المائية، تثبيت السكان، وتطوير الأراضي الفلاحية عبر إدخال تكنولوجيات جديدة.
ب. التطوير الصناعي كوسيلة لتثمين المحروقات وتطوير الوحدات الصناعية خاصة في المناطق الشمالية.
ج. توفير مناصب شغل جديدة لتشجيع اليد العالمة وتحقيق ثروة اقتصادية.
د. إصدار برنامج الصناعات الغذائية والتحويلية ومواد البناء في المناطق الجنوبية.

فالهدف الظاهر لهذا المشروع هو زيادة نسبة النمو الاقتصادي إلى 7% والذي تم عن طريق تقديم مساعدات مالية سنوية قدرت ب 200مليار فرنك فرنسي واستثمارات تقدر كذلك ب200 مليار فرنك فرنسي،[2]على الرغم من أن خلفيات هذا المشروع كانت مبهمة، فلقد كان هذا المشروع مشروعا براغماتيا يسعى إلى إدماج الجزائريين بفرنسا وزرع السياسة الاغرائية بغية كسب التأييد الجماهيري والسيطرة الكاملة.

وكنتيجة لكافة البرامج التي تم رسمها، لم يتحقق من هذا المشروع إلا القليل خاصة في مجال تهيئة الإقليم باستثناء مركب عنابة للحديد والصلب، وإنجاز بعض أنابيب الغاز التي تربط الصحراء بمختلف الموانئ وبناء بعض السدود الصغيرة.[3]

ومنه يمكن القول أنه بالرغم من فشل بعض الاستراتيجيات التي حاول النظام الاستعماري تجسيدها على الإقليم الوطني، إلا أن الجزائر استفادت من الهياكل القاعدية الأساسية التي تركها بعد خروجه بصفة رسمية كوسائل النقل والاتصال، شبكة حديدية قدرت ب3900 كلم، شبكة طرقات شاسعة وصلت حتى للمناطق الجنوبية، والتي كانت تبلغ 80.000 كلم، إضافة إلى الموانئ، المطارات، السدود، وغيرها.[4]

حيث اعتبرت هذه الهياكل بمثابة الانطلاقة الرسمية للجزائر المستقلة نحو تبني مجموعة من الإصلاحات السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية في شكل مخططات تنموية تمكنها من تقليص الفوارق الجهوية بين

[1] رادية عليان، **المرجع السابق**، ص76.
[2] **المرجع نفسه**، ص77.
[3] **المرجع نفسه، ص77.**
[4] **المرجع نفسه، ص77.**

الأقاليم، وبين الريف والحضر خاصة، لتجسيد اقتصاد وطني فعال وتنافسي، وحياة اجتماعية مستقرة وآمنة بعد الأوضاع المادية والبشرية التي خلفها المستعمر الغاشم.

المطلب الثاني: التنظيم الإقليمي للجزائر بعد الاستقلال

مرت سياسة تهيئة الإقليم في الجزائر بعد الاستقلال بمجموعة من المراحل تستخلص في:

1. **مرحلة التوازنات الجهوية:** حيث تم الاهتمام بمبدأ التوازن الجهوي الذي يهدف بصورة أساسية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التوزيع العادل للدخل الوطني، توفير فرص الترقية، والقضاء على الفوارق الجهوية التي تشهدها أقاليم الوطن، كما برز الاهتمام بصورة أوضح بهذا المبدأ بعد إصدار الجزائر للمخططات التنموية الثلاثية والرباعية(1970-1977)، زيادة على ذلك الشروع في تنفيذ المشاريع الصناعية الكبرى والبرامج الخاصة التي خصصت عمليات أخرى على المستوى المحلي كالمخططات الولائية، المخططات البلدية، مخططات التجديد العمراني، وغيرها.[1]

حيث ارتكز **المخطط الثلاثي(1967-1969)**على تنمية القطاع الصناعي عبر إنشاء أقطاب صناعية كبرى في المناطق الساحلية قصد تحقيق التنمية، التخفيف من حدة البطالة، وخلق نوع من التوازن بين جهات الوطن.[2]كما هيمن النشاط على الاستثمارات الاقتصادية، وذلك من خلال إنشاء العديد من المؤسسات الوطنية الضخمة والأقطاب الصناعية المتخصصة في الصناعات المصنعة والطاقوية. إذ استحوذ القطاع الصناعي على 51%من القيمة الاجمالية من تكاليف المخطط،[3]بينما تم تهميش العديد من الميادين الأخرى بما فيها السكن، الماء، الهياكل القاعدية، وحتى مجال التهيئة الإقليمية ومتغير التنمية المحلي اللتان لم تدرجان في المخطط التنموي.

وعليه، فقد انجر عن هذا المخطط الصناعي والاقتصادي العديد من الانعكاسات السلبية التي زادت من حدة الفوارق الجهوية خاصة في القرى الريفية والمداشر نتيجة التركيز على المدن الكبرى فقط، الشيء الذي دفع السلطات الجزائرية بتبني مخطط آخر وهو **المخطط الرباعي الأول (1970-1973)** الذي انصب اهتمامه على

---

[1] بشير التيجاني، **تهيئة التراب الوطني في أبعادها القطرية مع التركيز على التجربة الجزائرية**، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران،2004، ص15.

[2] Jean Claude Martens, **Le modèle Algérien de développement : bilan d'une décennie 1962-1972**. Alger. SNED .1973 p27-28.

[3]-رادية عليان، **المرجع السابق**، ص77.

القطاع الفلاحي وكيفية النهوض به كوسيلة لتقليص النزوح الريفي وتقليل الضغط الديمغرافي على المدن. وذلك عبر ثلاث ثورات أهم ما جاء فيها:[1]

أ. **الثورة الصناعية:** التي ارتكزت على نموذج الأقطاب الصناعية الذي يرمي إلى تنظيم المناطق الكبرى ذات الصناعات المختلفة مثل: الصناعة الميكانيكية، والصناعة البيتروكيميائية.

ب. **الثورة الزراعية:** التي اهتمت بإنشاء تعاونيات فلاحية وتوزيع الأراضي على الفلاحين، لكن ظاهرة النزوح الريفي كان لها الأثر في تقليص هذه البرامج وتنفيذها.

ج. **بناء القرى الاشتراكية:** حيث تم إطلاق مشروع بناء 1000 قرية اشتراكية لتحسين التجهيزات وتثبيت السكان والنهوض بالقطاع الزراعي في الأرياف، إلا أنه لم ينجز من هذا المشروع إلا 750 قرية فلاحية، كما لجأت الدولة إلى إطلاق مشروع السد الأخضر الممتد من شرق البلاد إلى غربها.

علاوة على ذلك، فقد تم إقرار **"البرامج الخاصة"** للمناطق الضعيفة التجهيز وغير المتطورة قصد تحسين مستواها الاقتصادي والاجتماعي، وأيضا جعل كل الأقاليم الوطنية تساهم في التنمية حسب طاقاتها وإمكانياتها الطبيعية والبشرية. بالإضافة إلى:[2]

- برامج التجهيز المحلي للبلديات بداية من1970 لتنمية قطاع الصناعة والفلاحة والتشغيل في البلديات.
- المخطط البلدي للتنمية PCDالذي يهدف إلى تخطيط تنظيم المدن اعتمادا على التعمير والتصنيع.
- مخطط العصرنة العمرانية PMUبداية من السداسي الثاني من سنة 1976.

أما بالنسبة للمخطط الرباعي الثاني (1974-1977) الذي انطلق من فكرة ضرورة تنمية وتطوير المدن الداخلية، وذلك من خلال:[3]

- زيادة الاستثمارات في المناطق المتأخرة تنمويا.
- دور الجماعات المحلية في إنشاء صناعات متوسطة وصغيرة لخدمة الحاجيات المحلية.

---

[1]-Ahmed TESSA،**Algérie، histoire d`une construction spatiale: 1960-2004.** op.cit. p31-33.

[2]كمال تكواشت، **التهيئة العمرانية: مفهوم ومراحل التنظيم**، مجلة الدراسات القانونية، المجل د09، العدد:01، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر،31-01-2023، ص270.

[3]رادية عليان، **المرجع السابق**، ص79،80.

❖ تحديد المناطق الواجب تهيئتها على أساس درجة التعمير، الصناعة، الكثافة السكانية، والثروات الاقتصادية.

2. مرحلة بلورة سياسة تهيئة الإقليم(1980-1990): تم في هذه المرحلة تبلور الوعي السياسي والشعبي بخطورة الوضع القائم نتيجة التفاوت الشديد بين مختلف جهات الوطن، لذا تم تبني سياسة واضحة المعالم للخروج من هذا المأزق، وذلك عبر مناقشات واسعة كان من بين أهم نتائجها:[1]

أ. إنشاء أول وزارة للتخطيط والتهيئة العمرانية في الجزائر سنة 1976 التي كلفت بإعداد الخطط الإقليمية والوطنية لتحقيق تنمية شاملة متوازنة.

ب. استحداث مديريات التخطيط والتهيئة العمرانية في جميع ولايات الوطن لمعالجة مشاكل تهيئة المجال الوطني.

ج. تأسيس الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الأقاليم ANAATسنة 1981 التي كلفت بإعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

د. إصدار تعديلات متعلقة بقانوني الولاية والبلدية سنة1981 والتي تنص على صلاحيات الجماعات المحلية وأدواتها الخاصة بالتهيئة مثل: المخطط الولائي للتهيئةP.A.W، والمخطط البلدي للتهيئةP.A.C

كما ظهر في هذه الفترة مخططات تنموية هامة رغم توقف التخطيط لفترة زمنية شبه طويلة بسبب الآثار التي خلفتها المخططات السابقة على مجال تهيئة الإقليم، ومن هذه المخططات:[2]

✓ المخطط الخماسي الأول (1980-1984) الذي انصب اهتمامه على المناطق الداخلية، وذلك عبر تبني استراتيجية متنوعة ترتكز على القطاع الفلاحي وتعمل على تثمين المؤهلات الخاصة الاقتصادية والبشرية لتلك المناطق مع تشجيع الصناعة التقليدية وخلق الشروط الضرورية للتعمير.

ونتيجة الفكر الريعي الذي ساد في الجزائر وأيضا نمط التسيير المركزي فشل هذا المخطط في استغلال إمكانيات الأقاليم وتهيئتها، لذلك صدر المخطط الخماسي الثاني(1985-1989) الذي حدد الأهداف التالية:[3]

---

[1] بشير التيجاني، **المرجع السابق**، ص17،18.

[2] رادية عليان، **المرجع السابق**، ص82.

[3] هاجر فخار، عايدة مصطفاوي، **سياسة تهيئة الإقليم في الجزائربين الو اقع والمأمول**، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد الثاني عشر، جامعة البليدة 2، الجزائر، ص581.

- ❖ التحكم في التجمعات السكانية الكبيرة.
- ❖ الحفاظ على الأراضي الزراعية.
- ❖ تطوير المشاركة الشعبية في تدعيم سياسة الإسكان.

✓ إصدار أول قانون لسياسة تهيئة الإقليم في الجزائر وهو القانون رقم 03/87 المتعلق بالتهيئة الإقليمية الذي يحدد الأدوات الخاصة بها على المستويين الوطني والجهوي كالمخططات الجهوية، والتي يندرج تحتها 48 مخطط ولائي وبلدي للتهيئة.[1]

غير أن هذا القانون لم يشهد تطبيقا فعليا على أرض الواقع لأسباب عديدة، وعلى رأسها انهيار أسعار البترول، انخفاض قيمة الدولار، وأيضا تفاقم حدة الديون الخارجية وارتفاع معدل التضخم، فتعرضت سياسة التهيئة الإقليمية كغيرها من السياسات للتهميش ولم تحظى بالعناية الآزمة.

3. مرحلة اقتصاد السوق:

أحدث انتقال الجزائر بصدور دستور 1989 أزمة سياسية حادة تبعتها أزمة أمنية خطيرة، كما شهد مجال التهيئة الإقليمية تراجعا ملحوظا سببه الرئيسي ارتفاع الديون الخارجية وضعف الخزينة العمومية للدولة، وبالتالي تفاقمت المديونية العمومية التي وصلت إلى 29.4 مليار دولار سنة 1994 [2]مما انجر عنه تبعية الاقتصاد الجزائري للخارج وارتباطه بأسعار البترول في كل عملية تنموية. حيث اتبعت الجزائر آنذاك سياسة التقشف عبر تقليلها من البرامج التنموية الاقتصادية والاجتماعية مع محاولتها استرجاع ميزانياتها العمومية واستقرارها الداخلي. كما تم صدور برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1995 لإحداث التوازنات الاقتصادية وتحسين معدلات النمو الاقتصادي. لكن الأمر كان غير ذلك وهو ما سيوضحه الجدول أدناه:

جدول رقم(01) يوضح معدلات النمو الاقتصادي ما بين (1995-1999)

السنوات	1995	1996	1998	1999
معدل النمو الاقتصادي%	%3.8	%3.3	%1.2	%4.6

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على هاجر فخار، عايدة مصطفاوي، سياسة تهيئة الإقليم في الجزائر بين الو اقع والمأمول، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد الثاني عشر، جامعة البليدة 2، الجزائر، ص582.

[1] رادية عليان، **المرجع السابق**، ص82.

[2] **المرجع نفسه**، ص85.

يلاحظ من خلال هذا الجدول عدم استقرار في معدلات النمو الاقتصادي، حيث سجل معدل 3.8% سنة 1995، في حين انخفض إلى 3.3% سنة 1996، ثم إلى 1.2% سنة1998 ليرتفع مجددا إلى 4.6% سنة 1999. ويعود هذا التذبذب إلى ظواهر التعمير العشوائي والنزوح الريفي، مع غياب الأمن (فترة العشرية السوداء)، والذي أطاح بالاستقرار المجتمعي للمواطنين وأيضا نقص الاستثمار. "كما شهدت هذه الفترة غياب وزارة تهيئة الإقليم إلى غاية 1994 حين استحدثت إلى وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية."[1]

ومن أجل ذلك، قامت الجزائر منذ 1995 بتنظيم استشارة وطنية واسعة في شكل حوار وطني ضم جميع أطراف المجتمع لإثراء وثيقة عنوانها "الجزائر غدا"، والتي برز من خلالها تياران أساسيان أولهما دعا إلى اعتماد سياسة تشجيع المبادرة الحرة على أساس المنفعة الاقتصادية، بينما اهتم التيار الثاني بضرورة تدخل الدولة في ترشيد التنمية وتهيئة المجال. وعليه، فقد تشكلت هذه الوثيقة من قسمين رئيسيين هما:[2]

أ. القسم الأول الذي اختص بتشخيص مختلف الاختلالات الديمغرافية، السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية التي شهدها الإقليم الوطني، مع تقديم تصور لما سيكون عليه الفضاء الوطني مستقبلا.

ب. القسم الثاني الذي قام باقتراح بعض الأعمال المادية والقانونية الواجب العمل بها قبل الشروع في تجسيد التوجهات الكبرى لتهيئة الإقليم وتنميته، ومن بين القوانين المقترحة:

- القانون 90-08 المتعلق بالبلدية والقانون 90-09 المتعلق بالولاية.
- قانون رقم 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير الذي نص على مخططات تنظيم المجال على المستوى المحلي وهي: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعميرPDAU، ومخطط شغل الأراضيPOS

وبالرغم من أهمية هذه الوثيقة في معالجة التفاوت القائم بين أقاليم الجزائر، إلا أن المشاريع الإقليمية شهدت تهميشا شبه كلي في مختلف ربوع الوطن، ودليل ذلك أن الوكالة الوطنية للتهيئة الإقليمية آنذاك اعتبرت بمثابة نمط إداري بحت، بالإضافة إلى منح مجال التهيئة والتطوير لفواعل أخرى غير الجماعات المحلية التي لم

[1] هاجر فخار، **المرجع السابق**، ص582.

[2] كمال تكواشت، **المرجع السابق**، ص273.

تستفيد في تلك الفترة من ميزانية الدولة للشروع في برامجها المخططة ومن بين هذه الفواعل الجمعيات القروية، والمقاولين الاقتصاديين مع غياب رقابة الدولة.[1]

وبهذا يمكن القول أن السلطات الجزائرية لم تولي الاهتمام الكافي بالمتغير المجالي نظرا للعراقيل والأزمات التي كانت تواجهها مع ضعف التسيير وضعف الكفاءات المتخصصة في مجال تهيئة الإقليم، بالإضافة إلى ضعف الميزانية العامة للدولة و بالتالي عدم استفادة الجماعات المحلية من ميزانية كافية لخدمة مشاريعها المحلية التنموية.

المطلب الثالث: بوادر التجديد وإدراج البعد المجالي(2001-2014)

بعد الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية، والأمنية المزرية التي عاشتها الجزائر خلال فترة العشرية السوداء على غرار عدم احترام تشريعات البناء وتلويث البيئة مع انسحاب الدولة من عملية التخطيط ومحدودية التنمية، حاولت هذه الأخيرة إعادة تنمية الإقليم الوطني على أساس خصوصيات كل فضاء جهوي، وهذا من خلال إصدارها للقانون 01-20 المؤرخ في 12ديسمبر 2001 الذي ألغى القانون السابق (قانون رقم87-03) والذي يهدف بالأساس إلى:[2]

أ. خلق الظروف المناسبة لتنمية الثروة الوطنية والتشغيل.

ب. تساوي حظوظ الترقية والازدهار بين جميع المواطنين.

ج. دعم الأوساط الريفية والأقاليم والجهات التي تفتقر للإمكانيات.

د. حماية الفضاءات والمجموعات الهشة، وحماية الأقاليم من التقلبات الطبيعية مع تثمين الموارد التراثية، الطبيعية، والثقافية، وحفظها للأجيال القادمة.

كما يعود هذا التدخل إلى دوافع خارجية أبرزها:[3]

❖ العولمة باعتبارها الركيزة الأساسية التي تدفع الدول للاهتمام باقتصادها وتنميته وتكييفه مع التطورات التكنولوجية الراهنة ومع متطلبات السوق الدولية التنافسية.

---

[1]- Ministère de l`aménagement du territoire et de l`environnement،**conférence nationale sue le Schéma national d` aménagement du territoire (SNAT)** le 04 avril 2001.

[2]هاجر فخار، عايدة مصطفاوي، **المرجع السابق**، ص585.

[3]-رادية عليان، **المرجع السابق**، ص86.

❖ انضمام الجزائر سنة 1986 إلى منظمة التجارة العالمية وما فرضته عليها من شروط كإجبارية وضع مخططات تنموية على المدى الطويل، والتي تنعكس بدورها على الاقتصاد بتنميته وديمومته.

❖ فتح السوق الوطنية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية التي يتطلب نجاحها توافر هياكل قاعدية قوية بمعنى ضرورة تهيئة الفضاء الوطني لضمان استمرارية هذه الاستثمارات.

زيادة على ذلك، شرعت الجزائر في برمجة المشاريع التي من شأنها تحقيق تنمية شاملة، وهو ما سيوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(02) يوضح الأغلفة المالية المخصصة للبرامج التنموية ما بين(2001-2014)

البرامج التنموية	غلافها المالي
برامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)	525 مليار دينار جزائري
البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009)	4200 مليار دينار جزائري
البرنامج الخماسي للتنمية(2010-2014)	12421مليار دينار جزائري
مواصلة أشغال البرنامجين السابقين (برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي)	9700 مليار دينار جزائري
برامج جديدة لدعم الاقتصاد الوطني	11424 مليار دينار جزائري

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على رادية عليان، التهيئة الإقليمية في الجزائر في إطار التعاون اللامركزي ما بين 1980-2012، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري-تيزي وزو-، 2015، ص87،88.

ما يمكن ملاحظته أن السلطات الجزائرية سخرت مبالغ مالية ضخمة لخدمة الإقليم الوطني وتنميته، حيث أدخلت المتغير المجالي في جدول أعمال الحكومة وفي برامج الإنعاش الاقتصادي من خلال إقرار سياسة تهيئة إقليمية مجهزة بكل الوسائل القانونية، التنظيمية، التشريعية، المؤسساتية، الجبائية، والمالية لمعالجة الاختلالات وإحداث التوازن الإقليمي مع تثمين خصوصيات المناطق والاستثمار في مؤهلاتها.[1]

[1] - Ministère de l`environnement de l`aménagement du territoire et du tourisme، **Conférence nationale sur le Schéma national d` aménagement du territoire (SNAT)**، le 04 avril 2001.

الشكل رقم(02): أدوات التهيئة الإقليمية في الجزائر

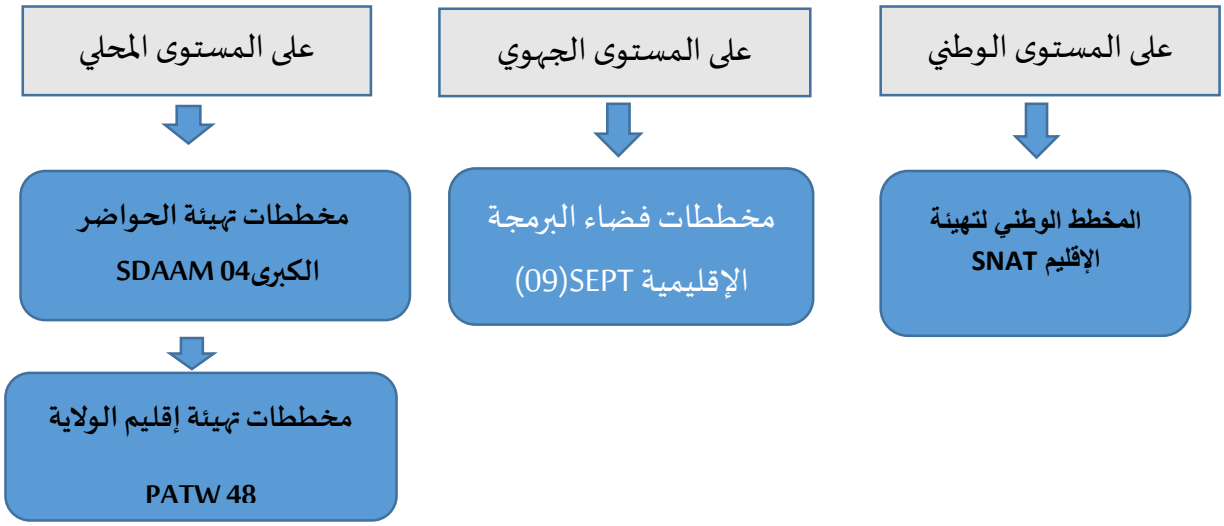

المصدر: القانون10-02 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الجريدة الرسمية، ال عدد61، 29 جوان2010.

ما يمكن قوله انطلاقا من الشكل الموضح أعلاه، أن الجزائر استعانت بهذه الأدوات التي لها بعدين أساسين أحدهما جهوي والثاني وطني، والتي ترمي بدورها إلى معالجة إشكالية الاختلالات والتباينات الطبيعية والتنموية التي أصبحت تشكل عائقا لمحاولات التنمية المحلية والتنمية المستدامة، كما أنها تعمل بالموازاة مع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.[1]

وبهذا تظهر الإرادة الفعلية للجزائر في النهوض بمستوى أقاليمها عبر محاولاتها المتكررة في تجديد برامجها التنموية بشكل يختلف عن البرامج التنموية التي سبقت فترة التسعينيات، وتسخيرها لمجموعة متنوعة من الأدوات التي تعمل على تهيئة الإقليم وتحقيق ديمومته، تنميته، وجاذبيته.

[1] بدر الدين حامد، **مخطط تهيئة إقليم الولاية بين الو اقع والتجسيد، دراسة حالة مخطط تهيئة إقليم ولاية الوادي**، مذكرة ماستر تخصص هندسة معمارية عمران ومهن المدينة، كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018-2019، ص5.

المبحث الثاني: المحتوى العام لوثيقة المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT

يعتبر المخطط الوطني لتهيئة الإقليم أداة من الأدوات الاستراتيجية في يد الدولة لتسيير وتنظيم مجال التراب الوطني، كما تجدر الإشارة إلى أن هذا المخطط ليس خاص بالجزائر فقط، وإنما يستخدم كأداة لتسيير الإقليم وتنظيمه في مختلف دول العالم، لكنه يختلف باختلاف التوجهات الأساسية للدولة، مبادئها، وأهدافها.

المطلب الأول: ماهية المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

1. تعريف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم:

يعتبر المخطط الوطني لتهيئة الإقليم "وثيقة توجيهية للتخطيط الإقليمي كونه يترجم التوجهات الاستراتيجية لتهيئة وضمان تنمية مستدامة لكامل الإقليم الوطني، فهو يشكل الإطار المرجعي لعمل السلطات العمومية في هذا المجال".[1]

علاوة على ذلك، فقد تم المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم بموجب القانون 02/10 المؤرخ في 2010/06/29، عن طريق التشريع لمدة 20 سنة ويخضع للتحيين كل 05 سنوات.[2]

كما يعرف بأنه: "عبارة عن عمل تعلن من خلاله الدولة مشروعها الإقليمي، حيث يوضح الطريقة التي تقوم الدولة من خلالها بضمان التوازن الثلاثي والمتمثل في الإنصاف الاجتماعي والفعالية الاقتصادية والإسناد البيئي في إطار التنمية المستدامة على مستوى كامل التراب الوطني بالنسبة للعشرين سنة القادمة".[3]

التعريف الإجرائي: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم هو استراتيجية طويلة المدى تعبر عن الإرادة الفعلية السياسية للدولة من أجل النهوض بمستوى أقاليمها من خلال التوزيع العادل للثروات، الموارد، والكفاءات مع ضمان مشاركة جميع الأطراف في العملية التنموية كأساس لتحقيق تنمية شاملة تراعي أبعاد التنمية المستدامة.

---

[1] المادة07 وال مادة08 من **القانون رقم 10-02 المؤرخ في 29 يونيو 2010 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة**. ج ر، العدد 61 بتاريخ 21 أكتوبر 2010.

[2] -المادة الأولى من القانون 02/10 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، **المرجع نفسه.**

[3] القانون 02/10 المتضمن **المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم**. ج ر، العدد 61 بتاريخ 21 أكتوبر 2010، ص115.

2. **خصائص المخطط الوطني لتهيئة الإقليم:** يستند المخطط الوطني لتهيئة الإقليم إلى أربعة خصائص محورية مكملة لبعضها البعض وهي:[1]

أ. **خاصية المركزية والشمولية:** حيث أكد المشرع الجزائري على أهمية الدولة بصفتها السلطة الأولى في رسم السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم، كما تميز هذا الأخير بخاصية الشمولية، بمعنى أنه لا يقتصر على مجال واحد أو قطاع واحد، وإنما هو مشروع متكامل متعدد الأبعاد يشمل جميع قطاعات الدولة دون أي استثناء.

ب. **خاصية الإلزامية:** حيث نصت المادة الثانية من القانون رقم 10-02 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم على ما يلي: " تلتزم كل القطاعات الوزارية وكذلك الجماعات الإقليمية، والمؤسسات الوطنية والمحلية، باحترام ضوابط وقواعد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، والعمل بها في إعداد كل مشاريعها ومخططاتها". [2]يتضح من خلال هذه المادة أن المشرع الجزائري قد ألزم كافة المؤسسات الوطنية والمحلية بضرورة اتباع الأحكام القانونية المنصوص عليها في وثيقة المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ووضعها حيز التنفيذ.

ج. **خاصية الطابع العلاجي:** يتوقف الطابع العلاجي للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم على مدى استجابة الدولة لرهان التوازن الإقليمي، والاستغلال الأمثل للفضاء الوطني، خاصة توزيع السكان والانشطة الاقتصادية على كافة الأقاليم، وكذا التوزيع الفضائي الملائم للمدن والمستوطنات البشرية.

جدول رقم(03) يوضح توزيع السكان على الإقليم الجزائري لسنة 2008

الأقاليم	نسبة المساحة الإجمالية	نسبة السكان فيها
إقليم الشمال	4%	%63
إقليم الهضاب العليا	9%	%28
إقليم الجنوب	87%	%9

المصدر: القانون 10-02 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، ج ر العدد 61. المو افق ل 29 جوان 2010.

[1]كريمة العيفاوي، سليمة خرف الله، **المخطط الوطني لتهيئة الإقليم" أداة لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماسترفي الحقوق**، تخصص قانون الجماعات المحلية والهيئات الإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، ص7، 8، و9.

[2]المادة الثانية من القانون 10-02، **المرجع السابق**،ص4.

يلاحظ أن الإقليم الجزائري إقليم متباين، تعرف فيه ظاهرة التفاوت الجهوي توسعا كبيرا، والذي نتج عنها عدة انعكاسات سلبية كظهور أزمة السكن الحادة، أزمة العقار الحضاري والفلاحي، وأيضا أزمة البناء الفوضوي، .... وغيرها. ومن أجل معالجة هذه الاختلالات، سيتم التخطيط إلى ما يلي:[1]

- ❖ إعادة نشر مليونين ونصف ساكن من الشمال نحو الهضاب العليا في آفاق2030.
- ❖ إنشاء مليونين وحدة سكنية ضمن البرنامج الخماسي 2010-2014.

د. **الطابع الوقائي:** يسعى المخطط الوطني لتهيئة الإقليم باعتباره أداة من أدوات التهيئة الإقليمية في الجزائر إلى تفعيل الجانب الوقائي، وذلك من خلال مدى الاستجابة للتوزيع العادل للسكان والأنشطة على كافة التراب الوطني، بالإضافة إلى مدى الاهتمام بالأقاليم المهمشة والمعزولة ومحاولة إحيائها بتوفير الهياكل القاعدية الأساسية لها واستغلال الإمكانيات المتاحة بها والتي من شأنها النهوض بتنميتها المحلية والإقليمية.[2]

3. **مبادئ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم:** يحتوي المخطط الوطني لتهيئة الإقليم على مبدأين محوريين هما: مبدأ التنمية المستدامة، ومبدأ الحكم الراشد.

أ. **مبدأ التنمية المستدامة:** عرف المشرع الجزائري في المادة الرابعة من القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة أنها: " مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية".[3]حيث تتحقق التنمية المستدامة على ضوء الاستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم من خلال ثلاثة أبعاد أولها البعد الاقتصادي الذي يرتكز على الآثار المستقبلية للاقتصاد على البيئة، إذ يطرح مسألة اختيار، تمويل، وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد البيئية، كما يتجسد البعد الاجتماعي من خلال تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية بين الجيل الحاضر، الجيل القادم، وبين أفراد الجيل الواحد أيضا. أما البعد البيئي فيتحقق من خلال وضع حد للاستهلاك، النمو السكاني الغير منتظم، التلوث، ومختلف أشكال الاستنزاف العشوائي للموارد الطبيعية.

---

[1] القانون 10-02، **المرجع السابق**، ص120.

[2] فاطمة الزهراء دعموش، **سياسة التخطيط البيئي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2010، ص11.

[3] المادة الرابعة من **القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة**، ج ر عدد43، الموافق ل19جويلية 2003.

ب. **مبدأ الحكم الراشد:** عرف المشرع الجزائري الحكم الراشد في المادة الثانية من القانون رقم06-06 المتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة كما يلي: "الحكم الراشد الذي بموجبه تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن وتعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية".[1]ما يلاحظ من خلال هذا التعريف أن المشرع اكتفى بذكر دور الدولة في الاستجابة لاحتياجات المواطن وتقريب الإدارة منه دون ذكر المقومات الأخرى التي يرتكز عليها الحكم الراشد. حيث تم الاعتماد على مبدأ الحكم الراشد في الوثيقة الرسمية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم والمتمثل في فتح المجال التشاركي لمختلف الأطراف في صنع وتنفيذ القرار السياسي.

إذ جاءت عملية الإعداد لهذا المخطط وفق مقاربة تشاركية تتجلى في وضع لجنة وزارية مشتركة بين القطاعات المختلفة والتي عقدت اجتماعات بصفة منتظمة، وبالتشاور مع الفاعلين الإقليميين (اللجنة الولائية)، إضافة إلى اجتماعات عمل منعقدة بين مكاتب الدراسات المعنية ومختلف الوزارات.[2]

المطلب الثاني: أهداف وأدوات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

1. **أهداف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم:** يسعى المخطط الوطني لتهيئة الإقليم إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:[3]

أ. الاستغلال العقلاني للفضاء الوطني وخاصة توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على كافة ربوع الوطن.

ب. تثمين الموارد الطبيعية واستغلالها العقلاني، مع خلق الظروف الملائمة لتنمية الثروة الوطنية والتشغيل.

ج. التوزيع الفضائي الملائم للمدن والمستوطنات البشرية من خلال التحكم في نمو المجتمعات السكانية وقيام بنية حضارية متوازنة.

د. دعم الأنشطة الاقتصادية حسب الأقاليم مع تساوي حظوظ الترقية والازدهار بين جميع المواطنين.

هـ. حماية التراث الايكولوجي الوطني، التاريخي، والثقافي مع ترميمه وتنميته.

و. تماسك الاختيارات الوطنية مع المشاريع التكاملية الجهوية.

---

[1]-المادة 02 من **القانون رقم 06-06 المتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة**. ج.ر. ال عدد15، الموافق ل20 فيفري2006.

[2]-القانون رقم 10-02، **المرجع السابق**، ص115.

[3]-هاجر شنيخر، **استراتيجية التهيئة الإقليمية لتحقيق التنمية المستدامة والفاعلية الاقتصادية: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة نموذجا**، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 7، العدد 3، ديسمبر 2020،ص203و204.

وبالتالي، فإن عملية تجسيد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتحقيق أهدافه، يتوقف على مدى توفر مجموعة من الأدوات لا سيما المخططات، والأدوات المالية والاقتصادية، وأدوات الشراكة، وذلك لا يتحقق إلا باستراتيجية واضحة المعالم تراعي أبعاد التنمية المستدامة الاجتماعية، الاقتصادية، والبيئية.

2. **أدوات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم:** يعتمد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في سبيل تحقيق الاستراتيجية الوطنية الرامية إلى تحقيق التوازن الجهوي في إطار تنمية مستدامة على مجموعة من الأدوات تتمثل في:[1]

أ. **برامج العمل الإقليمي:** وهي عبارة عن برامج عملية مادية تقوم بترجمة الخطوط التوجيهية وبرامج العمل للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم التي يبلغ عددها عشرون برنامجا يتم تزويدها بميزانيات خاصة.

ب. **هياكل الدعم للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم:** ويقصد بها الوسائل المالية، التقنية، والبشرية. وعليه، فإن عملية التنفيذ تحتاج إلى عدد هائل من المهنيين، المحترفين المؤهلين ذو كفاءات قيمة واختصاصات متنوعة.

ج. **المساعدات المالية:** ينص القانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة على تقديم مجموعة من المساعدات المالية لعدد معين من الأعمال، ومنها: مساعدات على الاستثمار، واعتمادات ذات صلة مع مخططات العمل الإقليمي.

د. **الأدوات المحفزة لتهيئة الإقليم:** ويتعلق الامر بالترتيبات الجديدة أو الموجودة سابقا والتي يتعين إعادة تجديدها وتتمثل في:[2]

❖ الصندوق الوطني لتهيئة وجاذبية الإقليم: وهو عبارة عن محاولة إعادة إحياء الصندوق الجزائري للتهيئة العمرانية، الذي تم إحداثه سنة 1963بموجب المرسوم 63-217 المؤرخ في 18جوان 1963، المتعلق بمجلس المراقبة ومجلس الإدارة للصندوق الجزائري للتهيئة العمرانية، ويتعين العمل على إعادة تنظيمه لأنه لا يزال غير عملي بعد، بحكم غياب النصوص التنظيمية والاعتمادات الضرورية.

❖ علاوات تنمية الإقليم: وهي عبارة عن علاوات مقدمة للمستثمرين الراغبين في تطوير مختلف الأنشطة في المناطق على حساب أهداف تهيئة الإقليم وطنيا ومحليا.

---

[1]-هاجر شنيخر، **المرجع السابق**، ص208،209.

[2]**المرجع نفسه**، ص208،209.

❖ عقود تنمية الإقليم: والتي تبرم بين الدولة والجماعات المحلية أو بين الجماعات المحلية وشركاء اقتصاديين آخرين في إطار تجسيد المخطط الوطني.

❖ المجلس الوطني لتهيئة الإقليم: أنشأ هذا المجلس لهدف أساسي يتمثل في السهر على تطبيق المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وبالتالي ضرورة إنشاء لجنة متابعة مراقبة للأعمال والبرامج في إطار تجسيد هذا المخطط الوطني.

المطلب الثالث: مراحل إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم:

تمر عملية تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (2010-آفاق 2030) بمرحلتين أساسيتين:[1]

أ. **المرحلة الأولى (امتدت من 2007إلى غاية 2015):** يقع على الدولة بصفتها الهيئة الرسمية مسؤولية تنفيذ البرامج المتعلقة بتهيئة الإقليم المنصوص عليها في المخطط والذي قام بتحديدها في جملة من الوظائف تتمثل فيما يلي:[2]

❖ إرساء القواعد التشريعية والتنظيمية الكفيلة بتنفيذ السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم من خلال تحديد القواعد المتعلقة بالتخطيط العمراني، ووضع صلاحيات السلطات اللامركزية في إنجاز هذا المخطط.

❖ توجيه ومتابعة التنمية الاقتصادية للإقليم.

❖ التضامن الوطني الاجتماعي والاقتصادي بما يضمن تحقيق توازن مستدام للأقاليم.

❖ تجسيد وتحفيز مبدأ الشراكة وذلك بالانتقال من تهيئة موحدة إلى تهيئة تشاركية متشاور عليها.

كما استعانت الدولة من أجل تنفيذ المخطط بسلطاتها المركزية لا سيما وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، ومختلف المديريات العامة التابعة لمصلحة تهيئة الإقليم وجاذبيته، والتي يخول لها مهام تنفيذ السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم بما فيها المخطط الوطني والمخططات التوجيهية المرتبطة بها.[3]

---

[1]-خير الدين فتني، **المخطط الوطني لتهيئة الإقليمSNAT**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص قانون عقاري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2019/2018، ص25.

[2]القانون رقم 10-02، **المرجع السابق**، ص109.

[3]المادة 03 من **المرسوم التنفيذي رقم 10-259 المؤرخ في 21 أكتوبر 2010 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة التهيئة الإقليمية والبيئة**، ج ر ع64 الصادرة في 26 أكتوبر 2010، معدل ومتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12-433 المؤرخ في 2012/12/25 ج.ر.عدد 71.

غير أن تفعيل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم للأهداف التي نص عليها مرهون بتكثيف جهود السلطات المركزية إلى جانب السلطات المحلية وعلى رأسها الولاية والبلدية التي يقع على عاتقها مسؤولية العمل، التعاون والتنسيق من أجل نقل المخطط الوطني إلى أرض الميدان أي تحويله من الإطار النظري إلى الإطار التطبيقي.

ب. **المرحلة الثانية (امتدت من2015إلى غاية2030):** وهي مرحلة الشراكة التي تتم فيها إشراك فواعل غير رسمية إلى جانب الدولة كعملية تساهمية لا سيما القطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطنين. وهو ما جعل الدولة تنتقل من الدور الرسمي إلى دور المرافق، وذلك من خلال:[1]

- ✓ تحديد تجسيد السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم مع الاقتصار على تقديم الإطار العام والتوجهات الكبرى.
- ✓ لعب الدولة دور المرافق طبقا للإمكانيات التقنية والمالية.
- ✓ تبقى أساس التضامن الوطني، الاقتصادي، والاجتماعي.
- ✓ تلعب دور الشريك والمحفز كما تمتلك وظيفة المشاركة.

كما تجدر الإشارة إلى أن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم أولى أهمية لدور السكان والمواطنين في عملية التهيئة الإقليمية وضرورة العمل على تمكينهم من المساهمة في متابعة مشاريع التهيئة والتطوير، وذلك بوضع إجراءات خاصة للتشاور من شأنها تنمية الشعور بالانتماء إلى المجموعة الوطنية لدى المواطن.[2]

[1] القانون رقم 10-02 ،**المرجع السابق**،ص109.

[2] - خير الدين فتني، **المرجع السابق**، ص29.

المبحث الثالث: الطبيعة المادية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم ودوره في التنمية

إن عملية تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم عملية معقدة ومترابطة في آن واحد، تتداخل فيها مجموعة من العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، وحتى الخارجية. لهذا قام المخطط بوضع مجموعة من الرؤى المستقبلية لما سيكون عليه الإقليم الجزائري في آفاق2030 والتي انبثقت عنها مجموعة من الرهانات التي ستمكن صناع القرار من وضع برامج إقليمية كإجابة لها لما تمكنها مستقبلا من تنظيم الإقليم وضمان ديمومته وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: الرؤى المستقبلية للجزائر"آفاق2030"

تعتبر السيناريوهات أداة من أدوات التخطيط الاستراتيجي، وهي الوصف التمثيلي للأوضاع والاحداث المحتملة الوقوع، حيث سعت الدولة الجزائرية إلى وضع أربعة سيناريوهات تعكس الاحتمالات التي يؤول إليها الإقليم الجزائري مستقبلا انطلاقا من المعطيات والخصوصيات التي يتميز بها كل إقليم، وتتلخص هذه الرؤى المستقبلية فيما يلي:[1]

1. **سيناريو التوازن الإداري:** يرمي هذا السيناريو إلى تشجيع الأنشطة والقواعد بما يضمن تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة لمناطق الهضاب العليا والجنوب، مع الحد من ظاهرة التعمير الفوضوي الذي يكثر في إقليم الساحل، حيث تبرز سياسة تهيئة الإقليم وتنميته في هذا النوع من السيناريو في:[2]

أ. تطوير جهاز تشريعي مدعم وأدوات تقنية وعقارية للتدخل تكون تابعة للدولة.

ب. إقامة شبكة من المدن الجديدة في الهضاب العليا لتخفيف الضغط على الساحل وجذب السكان، واستفادة الريف من العدد الهائل للسكان، وبهذا ستتم عملية نقل السكان في آفاق 2030 بحجم 2.5 مليون شخص موزعين بين الهضاب العليا والجنوب (2مليون للهضاب العليا و0.5 مليون للجنوب. وبالتالي نمو الفلاحة التنافسية في الريف بجوار المدن.

ج. الحد من آثار التهيئة على الوسط والموارد، وتحويل مياه البحر والسدود وتصفيتها لحل الأزمة.

[1] قانون رقم10-02، **المرجع السابق**، ص24،25.

[2] **المرجع نفسه**، ص24،25.

خريطة رقم(01): توضح سيناريو التوازن الإداري

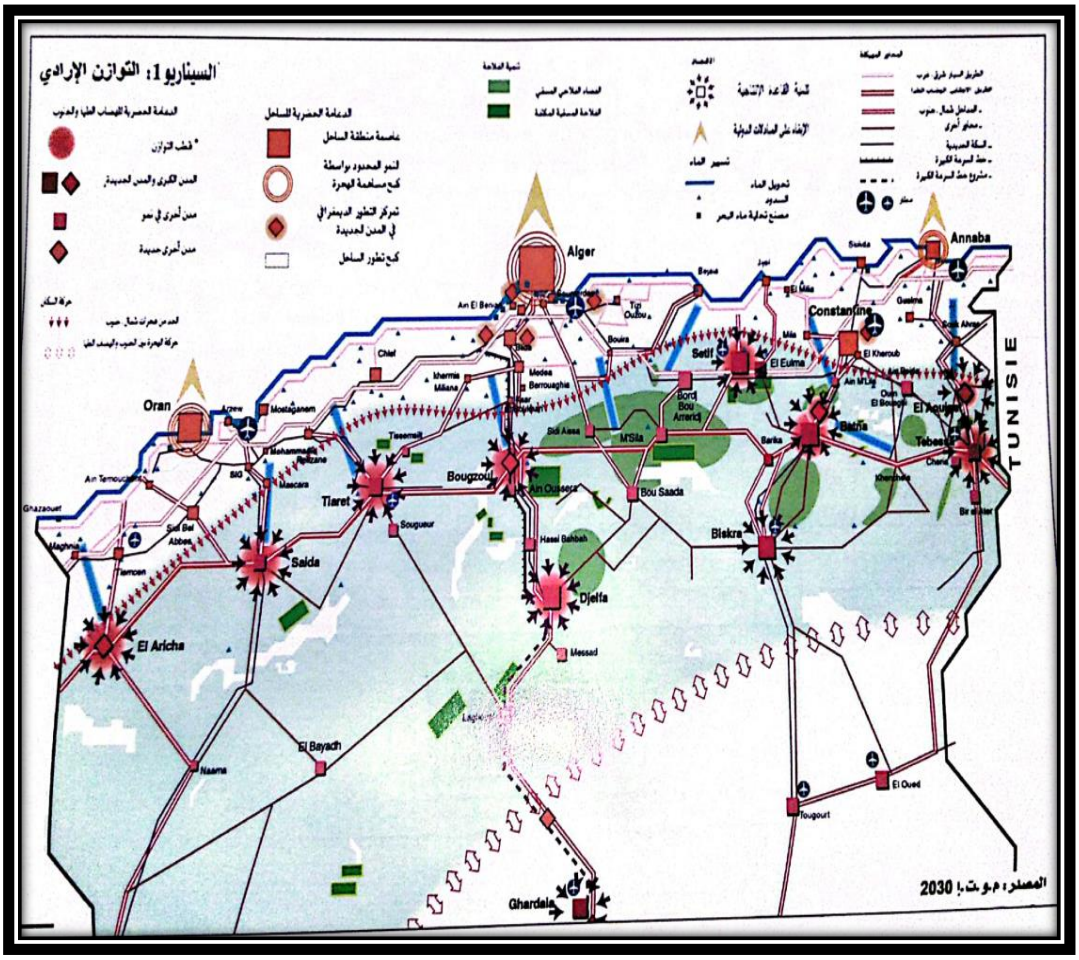

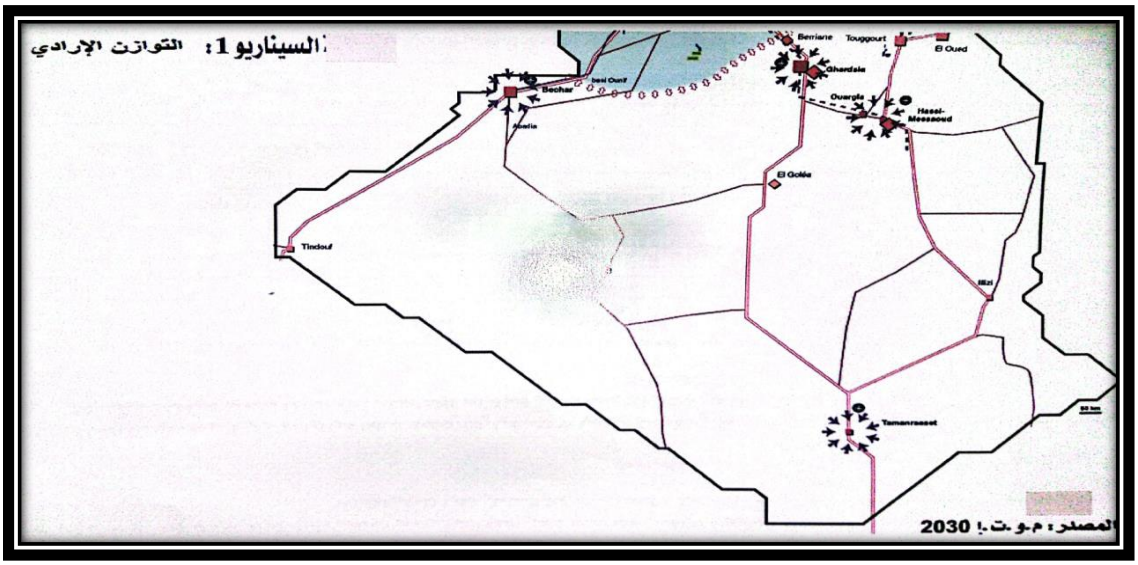

المصدر: القانون 10-02 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم. الجريدة الرسمية، ال عدد61، 29جوان 2010، ص26،27.

2. **سيناريو دينامية التوازن**: يهدف هذا السيناريو إلى تثمين مزدوج للإقليم، وتبرز سياسة تهيئة الإقليم وتنميته في هذا السيناريو فيما يلي: [1]

أ. إنشاء أقطاب للتوازن بين جميع أقاليم الفضاء الوطني.

ب. إنشاء أقطاب حضرية قصد تحقيق التوازن الإقليمي بين المدن والأرياف.

ج. نشر دينامية الساحل على كافة المنطقة التلية مع التركيز على هيكلة الشبكة الحضرية.

د. إنشاء مدن جديدة في الهضاب العليا سيعزز من بروز نظام حضري إقليمي يتكيف مع معطيات الفضاء الوطني.

هـ. إذا ما تحقق هدف توقيف الهجرة، ستستفيد الهضاب العليا من 4ملايين و450ألف ساكن إضافي في العشرين سنة القادمة، مما يترتب عنه تسجيل طلب عن العمل بمليون ونصف منصب عمل، وفي الجنوب يطمح هذا السيناريو إلى زيادة مليون و650ألف ساكن إضافي، مما ينتج عنه حوالي 40ألف طلب عن العمل.أما فيما يتعلق بتنمية الإقليم، فيكون من خلال:[2]

- تقليص الآثار البيئية للتنمية وتنويع مصادر التزود بالماء وتأهيل التجهيزات القائمة.
- عصرنة المرافق الحضرية وتشجيع التنمية المحلية مع ضمان تحقيق العدالة الاجتماعية.
- حماية الموارد التراثية والأوساط الطبيعية والمجمعات العمرانية.

[1] القانون رقم10-02**المرجع السابق**، ص28.

[2] **المرجع نفسه**، ص31.

خريطة رقم(02): توضح سيناريو دينامية التوازن

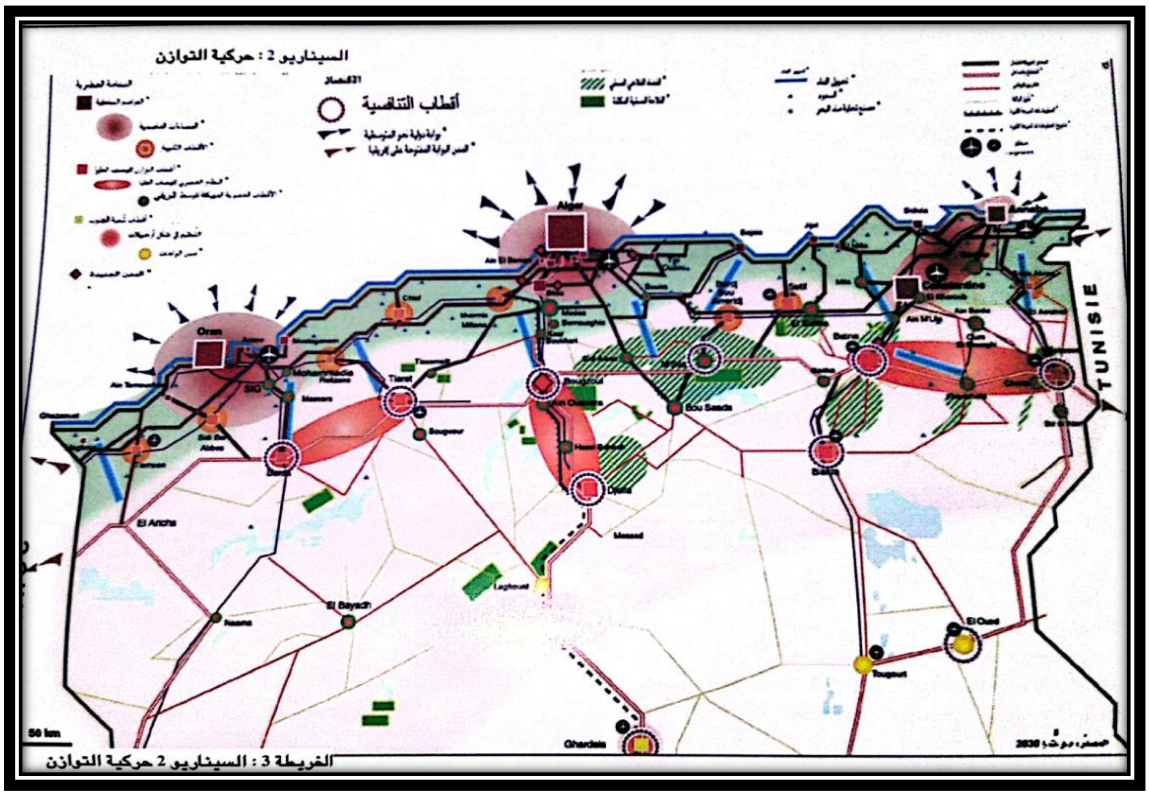

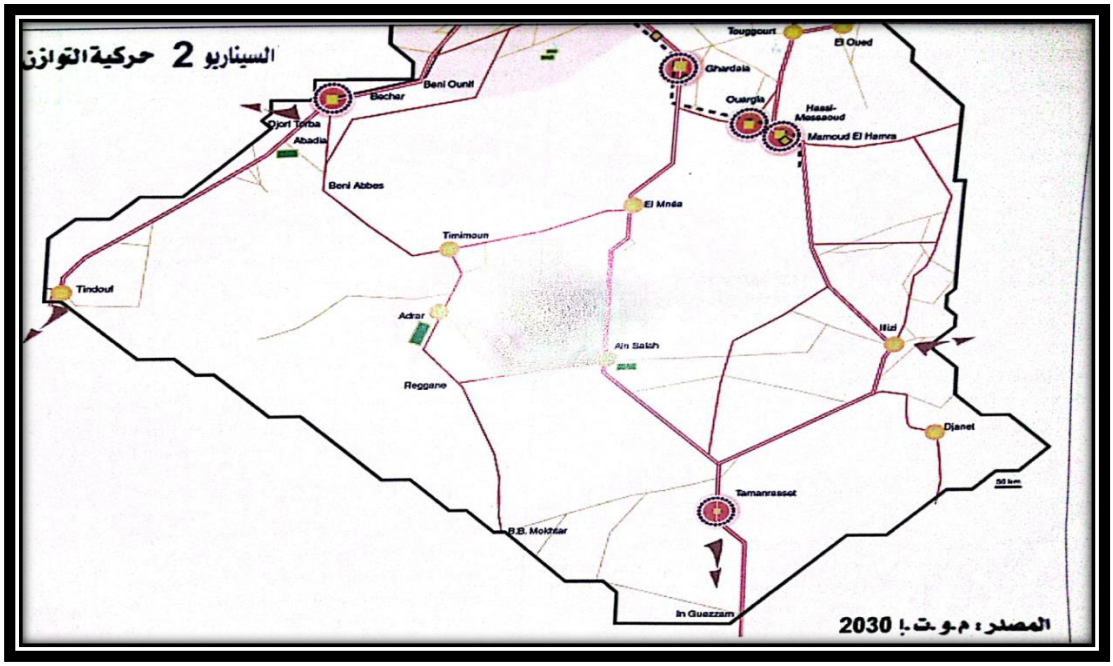

المصدر: القانون 10-02 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم. الجريدة الرسمية، ال عدد61، 29جوان 2010، ص30،31.

3. **سيناريو الإقليم التنافسي:** يتم في هذا السيناريو إعطاء الفرص لاقتصاد السوق، إذ تحتفظ الدولة بمسؤولية سياسة التهيئة ومرافقة قوى السوق في تشكيل إقليم تنافسي وجذاب، وذلك في إطار:[1]

أ. تعزيز الأقطاب الأكثر حيوية ودعمها لتستمر في تنمية الإقليم.

ب. تجهيز المدن خاصة الكبرى منها بوسائل التخطيط والتدخل.

ج. تدعيم القطاع الخاص قصد الاستجابة للاستثمارات العمومية.

د. وضع هيكل ثنائي يميز بين الأقاليم النشيطة (مدن الشمال ونقاط الازدهار في الهضاب العليا) والفضاءات الجوارية الموجودة أساسا في الهضاب العليا والجنوب.

[1] المرجع نفسه، ص32.

خريطة رقم(03): توضح سيناريو الإقليم التنافسي

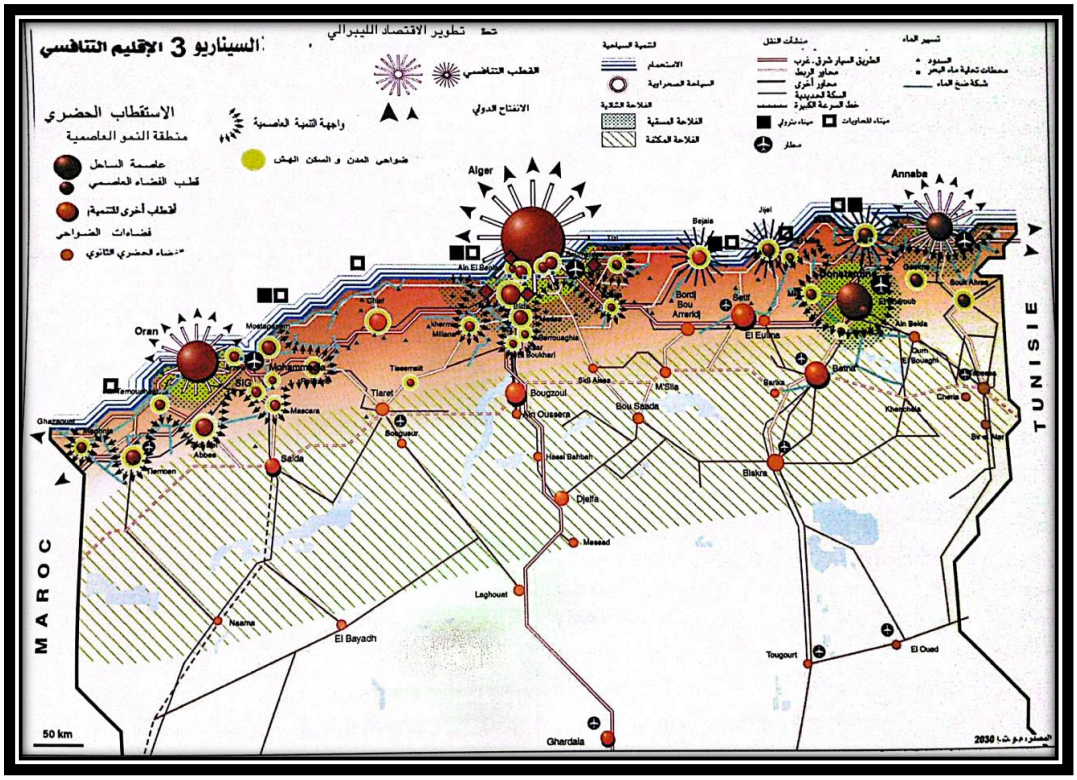

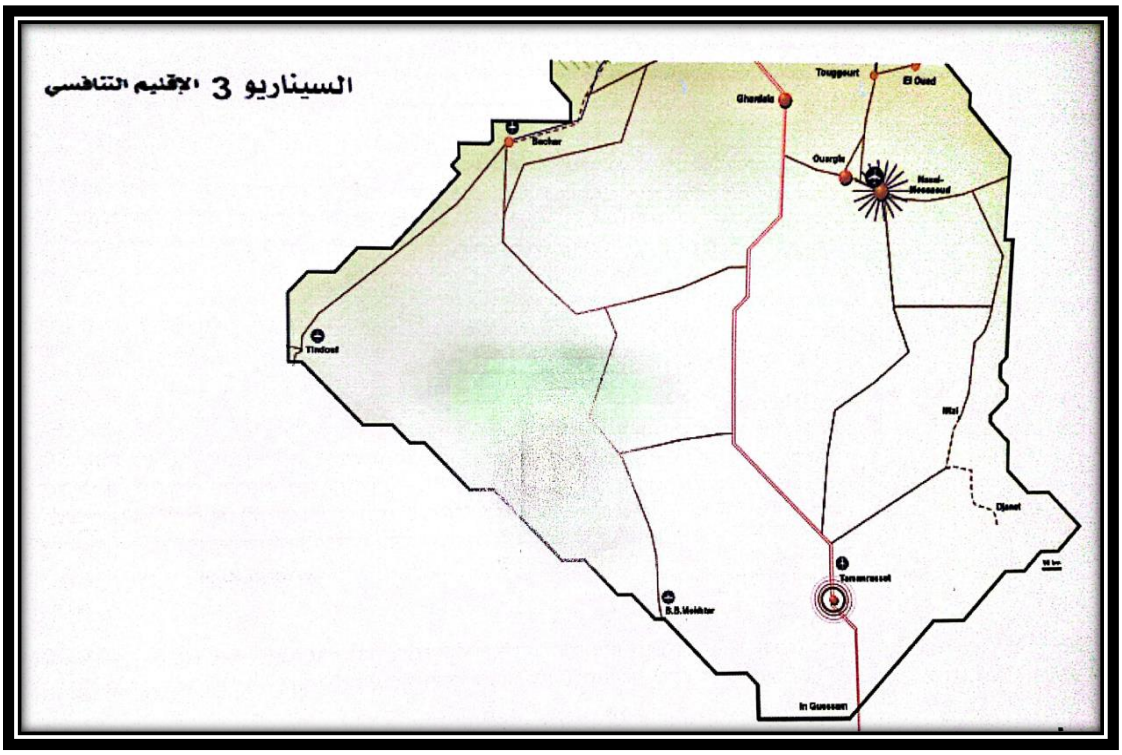

المصدر: القانون 10-02 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم. الجريدة الرسمية، ال عدد61، 29جوان 2010، ص34،35.

4. الإقليم المتناثر "السيناريو اللامقبول": يلاحظ هذا السيناريو أن هناك اختلالا إقليميا بالغا، وهذا يتجلى من خلال: [1]

أ. الاستقطاب الكبير الذي يشهده إقليم الساحل في حين أن الأقاليم الداخلية تعاني من نقص كبير في الخدمات والتجهيزات.

ب. ضعف الاقتصاد الريفي واعتماده بشكل كبير على المداخيل البترولية.

ج. ضعف شبكة الهياكل في أقاليم الهضاب العليا والجنوب.

د. سيطرة القطاع العمومي على الاقتصاد بسبب انكماش القطاع الخاص على نفسه.

هـ. فشل الانتقال من اقتصاد ريعي إلى الانفتاح على السوق الدولية أمام رهانات الإقليم وفوارقه الشاسعة.

[1] **المرجع نفسه**، ص32.

خريطة رقم(04): توضح سيناريو الإقليم المتناثر

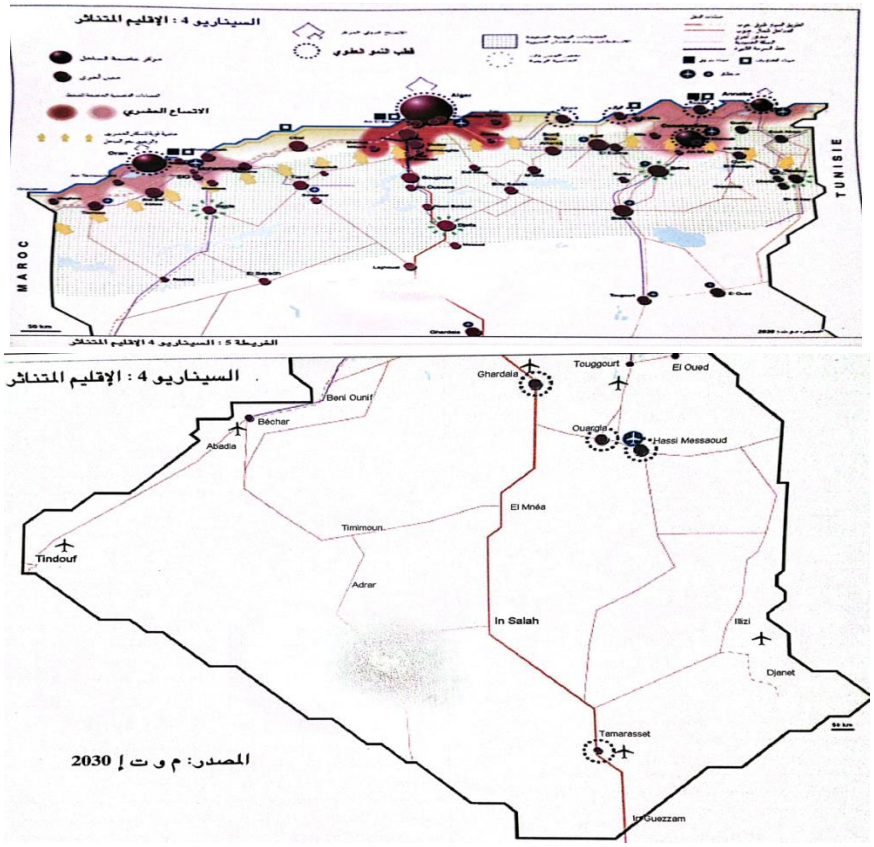

المصدر: القانون 10-02 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم. الجريدة الرسمية، ال عدد61، 29جوان 2010، ص37،38.

السيناريو المقبول: تم إعداد مشروع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم انطلاقا من التأليف ما بين كل العوامل الإيجابية في السيناريوهات الأربعة السابقة لتكوين سيناريو مقبول يهدف بالأساس إلى إقامة توازن مستدام بين المكونات الكبرى للإقليم الوطني وتكييف الأقاليم مع متطلبات الاقتصاد المعاصر، وتقوم هذه الاستراتيجية على ضرورة التوزان الإقليمي بين كل من تنمية الساحل، المناطق الداخلية، الهضاب العليا، والجنوب، بما في ذلك إقامة توازن بين الحضر والريف. ولتحقيق التوازن الإقليمي، يجب توفر مجموعة من الشروط، وفي مقدمتها توفير حياة ملائمة للسكان، مع الحفاظ على رأس المال الطبيعي والثقافي، وتطوير وتهيئة الإقليم وفقا للحمولة البشرية التي يمكن للأوساط الطبيعية أن تحملها دون أن تتعرض للتلف.[1]

كما يعتمد هذا السيناريو من أجل خلق تنافسية بين الأقاليم على تنظيم الإقليم في شكل فضاءات برمجة، وتسليط الضوء على أقطاب الجاذبية للمناطق المندمجة للتنمية الصناعية التي ستسمح بتطبيق

[1] **المرجع نفسه**، ص33.

الآليات الكفيلة بتوزيع النمو حول كافة الإقليم. وحتى لا يهمش أي إقليم على مستوى تنميته، سيتم تطبيق سياسة اقتصادية على المستوى الجهوي تقوم على ثلاثة محاور أساسية، وهي:[1]

- تنظيم فضاءات البرمجة الإقليمية وتحضيرها لآفاق عشرين سنة القادمة.
- توزيع النمو من خلال ربط الأقاليم في إطار فضاءات البرمجة الإقليمية والمخطط الوطني لتهيئة الإقليم.
- التنمية الذاتية التي يقصد بها تنمية الإقليم استنادا إلى موارده الخاصة به.

[1] **المرجع نفسه**،ص40.

خريطة رقم(05): توضح مشروع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT2030

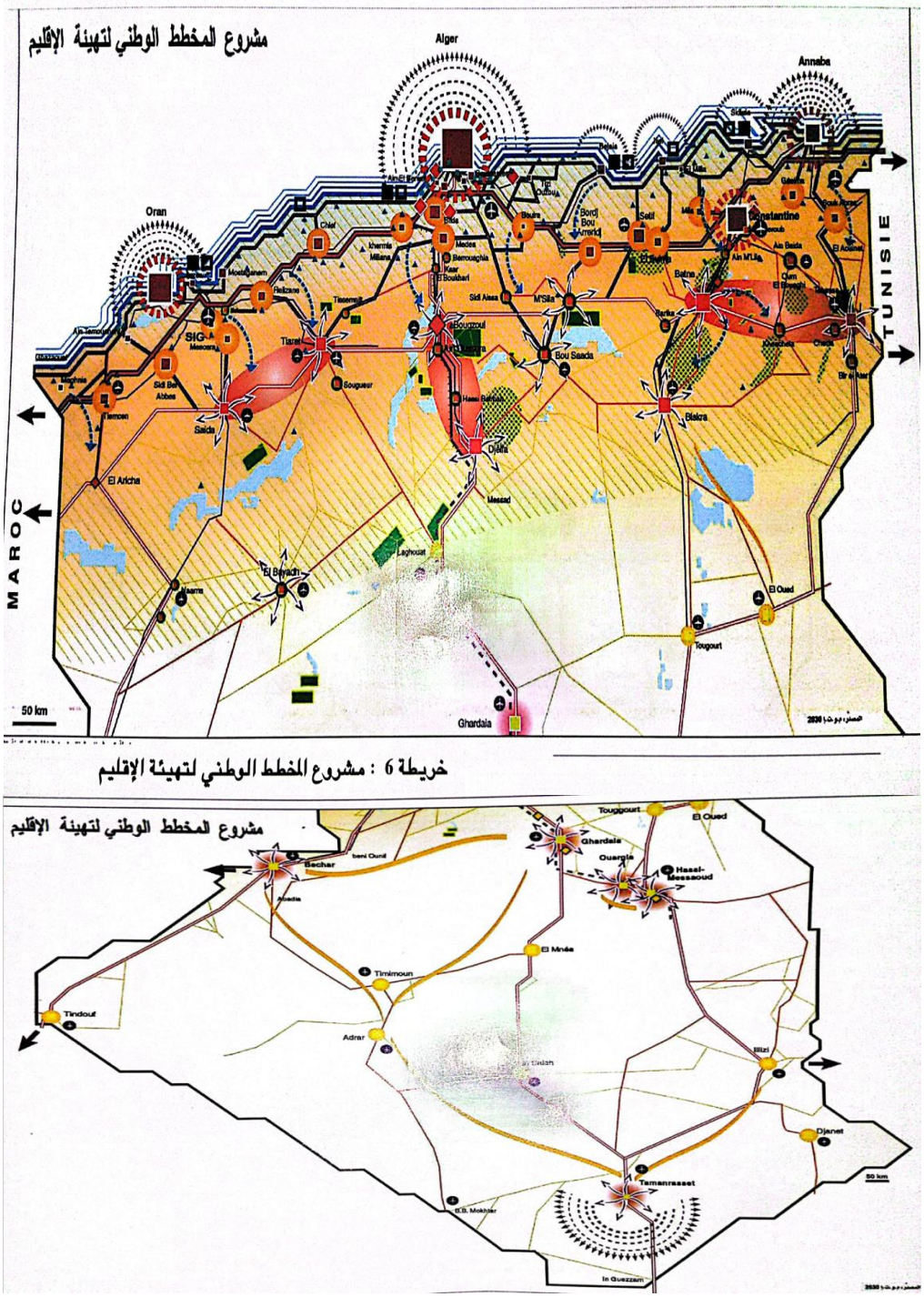

خريطة 6 : مشروع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

المصدر:القانون 10-02 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم. الجريدة الرسمية، ال عدد61، 29جوان 2010، ص41، 42.

المطلب الثاني: الرهانات والخطوط التوجيهية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم

حدد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ستة رهانات كبرى تسمح بتشخيص المشكلة ومعاينتها من أجل إيجاد أجوبة تنموية، عملية، ومستدامة يستجيب لها المجتمع المحلي وتتكيف مع متطلبات الاقتصاد المعاصر، لتأتي بعد ذلك الخطوط التوجيهية كإجابة لهذه الرهانات من خلال عشرين برنامجا إقليميا[1] بهدف تحقيق تنمية وديمومة للفضاء الوطني.

1. **رهانات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم:** تتضمن رهانات المخطط ما يلي:[2]

أ. **مشكلة الندرة المائية:** يشكل الماء موردا حيويا واستراتيجيا لتهيئة الإقليم، حيث شكل الاستغلال المفرط والغير عقلاني للموارد المائية مأزقا للإقليم الوطني أمام الندرة مقابل زيادة الطلب عليه خاصة في ظل الكثافة السكانية المتزايدة وارتفاع التجمعات الحضرية، الشيء الذي نتج عنه: ندرة الموارد المائية، هشاشة التربة والأنظمة البيئية، التعرض للمخاطر الكبرى المرتبطة بالتعمير غير المراقب، وإهمال التراث الثقافي ،مما أجبر الدولة الجزائرية في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم على ضرورة الاستناد إلى مبدأ الديمومة البيئية للتحكم في استراتيجيات تهيئة الإقليم و تنميته المستدامة.

ب. **الأزمة الريفية:** يتعرض عالم الريف إلى ظاهرة النزوح الريفي الذي أثر باستمرار على عملية التعمير والمباني العمرانية. وفي هذا الصدد يلوح اتجاهان: إما التوجه إلى المدن الصغيرة والمتوسطة أو العودة إلى الحياة الريفية بمعنى استعادة القرى لطبيعتها الفلاحية في الحالتين، مما يستوجب انتهاج سياسة التجديد الريفي لتقوية الرابط بين العالم الريفي والعالم الحضري.

ج. **الأزمات السوسيو-اقتصادية:** يعاني المجتمع الجزائري من العديد من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، حيث نجد فئة كبيرة من الشباب يعانون من أزمة البطالة ومستوى معيشي متدني من جهة، إضافة إلى هيكل اقتصادي ضعيف وعاجز عن مواجهة تحديات البلاد من جهة أخرى، سواء من حيث محاولاته في توفير مناصب شغل أو خلق ثروات جديدة للحد من المشاكل التي يواجهها، الشيء الذي ينعكس بدوره على مجال البيئة وتهيئة الإقليم والموارد الطبيعية ويسبب في خلق تعمير فوضوي يصعب القضاء عليه.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص45.

[2] **المرجع نفسه**، ص44،45.

د. **الأزمة الحضرية:** تنجر عن الأزمة الحضرية أضرار وخيمة على غرار التعمير الذي ينجر عنه النزوح الريفي، حيث تنمو المدن بطريقة غير منسجمة، وبهذا فإن النظام الحضري يبدو مختلا بصورة كبيرة، بين المناطق الكبرى ذات الوظائف والعلاقات والبرامج مقابل المناطق ضعيفة الهيكلة والتجهيز التي تفتقر لأبسط مستويات العيش الكريم. وهذا يؤثر على دخولها المنافسة الدولية بحكم أن خيار التعمير هو في الواقع خيار مجتمع ونمط اقتصادي.

هـ. **التبادل التجاري:** إن القرب الجغرافي للجزائر من مختلف الدول الجوارية أو دول الاتحاد الأوروبي جعلها في تبادل اقتصادي وعلاقات تجارية متبادلة تساهم في تشجيع الانفتاح الخارجي الذي يتحقق بتهيئة إقليمها وفقا لمعايير الجاذبية والتنافسية عن طريق القيام بإصلاحات في الجهاز الإنتاجي التابع لها، إزالة الطابع المادي للمبادلات، وخلق القيم المضافة الحاسمة في ميدان الإبداع مع معالجة نشر المعرفة.

و. **تقوية الرابط الإقليمي والحكم الإقليمي:** يتمثل الرهان الرئيسي لتهيئة إقليمية مستدامة في إشكالية خلق علاقة بين الأقاليم، وللوصول إلى هذا الهدف يقتضي الأمر تحقيق تنمية تتقاطع مع الديمقراطية من خلال إشراك الدولة ومختلف الفاعلين المحليين الاقتصاديين والاجتماعيين.

2. **الخطوط التوجيهية وبرامج العمل العشرونPAT:** جاءت هذه الخطوط التوجيهية لغرضين أساسين أولهما يتعلق بضرورة هيكلة المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، بينما ثانيهما يتعلق بأنه رد فعل للرهانات التي تواجه الفضاء الوطني. وعليه، فإن هذه الخطوط هي بمثابة الخيارات الأساسية والأهداف الكبرى للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم، وهو ما سيوضحه الجدول أدناه:[1]

[1] نور الدين براي، نعيمة عمارة، **أثر آلية التخطيط البيئي في دعم الشراكة البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة (المخطط الوطني لتهيئة الإقليم أنموذجا)**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد الأول، العدد العاشر، جوان2018، ص313.

جدول رقم(04): الخطوط التوجيهية الأربعة وبرامج العمل العشرون

الخطوط التوجيهية	برامج العمل الاقليمي
1 / نحو إقليم مستدام	PAT1 ديمومة الموارد المائية
	PAT2 المحافظة على التربة ومكافحة التصحر
	PAT3 الأنشطة البيئية
	PAT4 المخاطر الكبرى
	PAT5 التراث الثقافي
2 / انشاء محركات إعادة التوازن الاقليمي	PAT6 كبح توسع الساحل وموازنة الساحل
	PAT7 خيار الهضاب العليا
	PAT8 خيار تنمية الجنوب
	PAT9 تغيير مواقع الأنشطة والاتمركز الادارة
	PAT10 نظام حضري ومتسلسل ومترابط
3 / انشاء شروط جاذبية وثنائية الاقاليم	PAT11 عصرنة وتشبيك هياكل الاشغال العمومية والنقل والامداد واتصالات
	PAT12 الاتجاه نحو عوصم المدن الاربعة الكبرى "الجزائر ،وهران ،قسنطينة ،عنابة "
	PAT13 اقطاب التنافس ولامتياز "POC" و " POCER "
	PAT14 الفضاءات الجديدة للنمو : مناطق . البرنامج
	PAT15 التنمية المحلية
	PAT16 انفتاح الأقاليم على الخارج
	PAT17 المغرب العربي
4 / تحقيق العدالة الاجتماعية	PAT18 التجديد الحضري وسياسة المدينة
	PAT19 مركزية الفلاحة و استعادة حيوية القطاع
	PAT20 الاستدراك وإعادة تأهيل المناطق ذات المرافق

المصدر: القانون رقم02-10 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، لجريدة الرسمية، العدد 61، 29 جوان 2010.

يبين الجدول أعلاه الخطوط التوجيهية الأربعة للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم وأيضا السياسات القطاعية أو الإقليمية الجاري تنفيذها، والتي تقوم بدمج المشاريع والبرامج بشرط تكييفها مع رهانات التنمية الإقليمية التي سبق ذكرها.

وسيتم تنفيذ عشرون برنامجا للعمل الإقليمي، التي يقصد بها مجموعة من البرامج العملية طويلة المدى تقوم بجمع فواعل متعددة. وهي برامج مطروحة للنقاش على الصعيد الوطني والإقليمي وأيضا من طرف السلطات المحلية (الولاة والمنتخبين المحليين)، ولكن أيضا بصفة قطاعية من طرف الحكومات.[1]

المطلب الثالث: أدوات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته

يتفرع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم حسب ما نصت عليه المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 10-259 المؤرخ في 21 أكتوبر 2010 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة التهيئة الإقليمية والبيئة إلى مخططات قطاعية جهوية ومخططات إقليمية، وهي أدوات ميدانية يستخدمها المخطط لتهيئة الفضاء الوطني وتنميته.

1. **المخططات القطاعية الجهوية:** وهي مخططات البنى التحتية الكبرى والخدمات التي تهدفإلى تحقيق المنفعة العامة، وعددها 21 مخططا، تم تجميعها في خمسة ميادين رئيسية تتمثل في: البيئة والتراث، الاقتصاد، النقل والمواصلات، التكوين، الصحة والرياضة. حيث تهدف هذه المخططات إلى تطوير الإقليم الوطني والتنمية المنسجمة لمناطقه.[2]

وبالتالي، فإن كل مخطط من هذه المخططات يتضمن تحليل استشرافي عام للميدان والقطاع المراد تطويره، كما يحدد الأعمال الواجب القيام بها على المدى الطويل، المتوسط والقصير، وكذا تقسيمها الإقليمي وعناصر برمجتها، مع تبيان المشاريع ذات الأولوية، وكل الأحكام المطلوبة لتنفيذه.

2. **المخططات الإقليمية:** تنقسم المخططات الإقليمية المتفرعة عن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم التي تشغل مجال إقليمي معين إلى ثلاثة مخططات: مخططات فضاءات البرمجة الإقليمية، المخططات الجهوية لتهيئة فضاءات الحواضر الكبرى، ومخططات تهيئة الإقليم المحلي الولائي.

[1] **المرجع نفسه**، ص313.

[2] -المادة 22 من **القانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة**، ج. ر. عدد77، الموافق ل 21 ديسمبر2001.

أ. **المخططات الجهوية لتهيئة الإقليم:** تعد فضاءات البرمجة الإقليمية فضاء رئيسي للتخطيط الاستراتيجي، وهذا عن طريق إشراك عدة ولايات تجمعهم خصوصيات فيزيائية ووجهات إنمائية مماثلة أو متكاملة.[1]وقد تم تقسيم الفضاء الجزائري إلى تسعة فضاءات يوضحها في الجدول التالي:

جدول رقم(05) يوضح فضاءات البرمجة الإقليمية SEPT

الفضاء الجهوي	موقعه الجغرافي	الولايات المعنية
فضاء التل	شمال-وسط	الجزائر، بليدة، بومرداس، تيبازة، البويرة، المدية، تيزي وزو، بجاية، الشلف، وعين الدفلى.
	شمال-شرق	الطارف، عنابة، قسنطينة، سكيكدة، جيجل، سوق أهراس، وقالمة.
	شمال-غرب	تلمسان، وهران، مستغانم، عين تيموشنت، غيليزان، سيدي بلعباس، معسكر.
فضاء الهضاب العليا	وسط	الجلفة، الاغواط، المسيلة.
	شرق	سطيف، باتنة، خنشلة، برج بوعريريج، أم البواقي، وتبسة.
	غرب	تيارت، سعيدة، تيسمسيلت، النعامة، والبيض.
فضاء الجنوب	جنوب-غرب	بشار، تندوف، وأدرار.
	جنوب-شرق	غرداية، بسكرة، الوادي، ورقلة.
	الجنوب الكبير	تمنراست، إليزي.

المصدر: القانون رقم 02-10 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم. الجريدة الرسمية، ال عدد61، 21 أكتوبر2010. ص89.

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن عملية تقسيم الفضاء الوطني تسعى إلى إحداث توازن جهوي في عمليات التنمية، لا سيما ما تعلق بتنظيم العمران، توزيع الأنشطة والخدمات، ترقية القطاع الفلاحي والصناعي حسب مؤهلات كل إقليم، ووضع مشاريع اقتصادية من شأنها توفير فرص شغل جديدة.

[1] خير الدين فتني، **المرجع السابق**، ص37،38.

ج. مخططات تهيئة الحواضر الكبرى SDAAM

تعتبر هذه المخططات محل مخططات التهيئة الولائية المحددة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، وتشمل هذه المخططات أربعة حواضر كبرى كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(06): يوضح أقطاب الجاذبية للمدن الأربعة الكبرى

المدن الكبرى	أقطاب الجاذبية	الفروع
الجزائر	الجزائر، سيدي عبد الله، بوينان	تكنولوجيا الاعلام والاتصال، التكنولوجيا الحديثة، البيوتكنولوجيا
وهران	وهران، مستغانم، سيدي بلعباس، تلمسان	الكيمياء العضوية، الطاقة، تكنولوجيا الفضاء، المواصلات السلكية واللاسلكية
قسنطينة عنابة	قسنطينة، عنابة، سكيكدة	البيوتكنولوجيا(الغذائية-الصحية)، الميكانيك والبتروكيمياء

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على القانون 10-02 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم. الجريدة الرسمية، ال عدد61، 29جوان 2010.

يلاحظ من خلال هذا الجدول أقطاب الجاذبية للمدن الأربعة الكبرى، ومن خلالها يتم إعداد مخطط يدعى المخطط التوجيهي لتهيئة الحواضر الكبرى، والذي يهدف إلى:[1]

- ❖ تحديد التوجيهات العامة المتعلقة باستعمال الأراضي.
- ❖ تحديد حدود المناطق الزراعية، الغابية، الرعوية، السهبية، المناطق التي تجبحمايتها، ومساحات الترفيه.
- ❖ تحديد مواقع البنى التحتية الكبرى للنقل ومواقع التجهيزات الكبرى.
- ❖ التوجيهات العامة لحماية البيئة وتثمينها.
- ❖ التوجيهات العامة لحماية كل من التراث الطبيعي، الثقافي، التاريخي، والأثري.

[1]-المادة 52 من القانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، **المرجع السابق.**

❖ تحديد مواقع للتوسع الحضري وللأنشطة الصناعية والسياحية وكذلك مواقع التجمعات السكنية الجديدة.

ج. مخططات تهيئة إقليم الولاية PATW

هو أداة لتنفيذ سياسة التهيئة والتنمية المستدامة على مستوى إقليم الولاية آفاق2030، والتي تهدف بدورها إلى ضمان الانسجام بين الأدوات المتسلسلة لتهيئة الإقليم والمحددة مسبقا، (المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، المخططات التوجيهية للبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية ومخططات فضاء البرمجة الإقليمية، المخطط التوجيهي لتهيئة الساحل وأنظمة تهيئة إقليم الكتل الجبلية).

يبادر الوالي مع المجلس الولائي بإعداد مخطط تهيئة إقليم الولاية، وبهذه الصفة يضع لجنة متابعة مشروع المخطط والإشراف عليه كما يقوم بتعيين رئيسا للمشروع بين أعضاء اللجنة، كما يقوم هذا المخطط ب:[1]

- تنظيم الخدمات المحلية، ومساحات التهيئة والتنمية ما بين البلديات.
- السلم الترتيبي العام وحدود تمدن التجمعات الحضرية والريفية.
- التنمية الاقتصادية والتنمية الزراعية.
- تشجيع الاستثمار والقطاع التجاري وترقية المستوى الاجتماعي للمواطن.

بمعنى تنظيم الإقليم الولائي على شكل مساحات مخططة تستجيب لتنمية فعلية ومنسجمة وفق ما يتلاءم وخصائص البلديات، مراعيا في ذلك حدود مساحات التعمير والبناء لهذه البلديات.

3. مخططات المناطق الخاصة:

سميت بالمناطق الخاصة نسبة إلى المميزات التي تجعلها مختلفة عن المناطق الأخرى، كمنطقة الساحل، المناطق المعرضة للتصحر، والمناطق الجبلية. وتنقسم هذه المخططات إلى: [2]

❖ **المخطط التوجيهي لتهيئة الساحلSDAL:**حيث تتواجد هيئة عمومية تدعى "المحافظة الوطنية للساحل"، تسهر على تنفيذ السياسة الوطنية لحماية الساحل وتثمينه، كما تضطلع بإعداد تحليل شامل

[1]-المادة 53 من القانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، **المرجع السابق.**

[2]القانون رقم 10-02، **المرجع السابق**، ص124،125.

للمناطق الشاطئية وفق نظام إعلام، خريطة عقارية وبيئية خاصة بهذه المناطق، بالإضافة إلى مخططات حماية الشواطئ ومخططات التدخل المستعجل.

ب. **المخطط التوجيهي لحماية الأراضي ومكافحة التصحر:** بحيث يعتبر من الأدوات المنفذة للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم، [1]وذلك باتخاذ تدابير وقائية ومتنوعة كمراقبة التعمير في هذه المناطق، والحفاظ على الغطاء النباتي والطبيعي لضبط المنظومة البيئية المهددة بهذا الخطر.

ج. **نظام تهيئة إقليم الكتلة الجبلية:** تم إعداد نظام خاص بالمناطق الجبلية يحدده القانون 04-03 المؤرخ في 2004/06/23 المتضمن حماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة، وكذلك المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، حيث يتم مراعاة الاختلالات الجغرافية، البيئية، والاقتصادية، وكذا اختلافها من حيث التعداد السكاني وخصوصية كل منطقة جبلية قصد ضمان إعداد ترتيبات تتلاءم مع واقع ومؤهلات كل منطقة.[2]

[1] المادة 07 والمادة 45 من القانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، **المرجع السابق.**

[2] القانون 10-02، **المرجع السابق**، ص124.

خلاصة الفصل الثاني

كخلاصة لما تم التطرق إليه في هذا الفصل، يمكن القول أن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم يعكس التوجهات الفعلية للدولة في ترسيخها للبعد الإقليمي و إرساء دعائم سياسة التهيئة الإقليمية تتماشى والتطورات الراهنة، و تبرز أهميته في أنه أداة من الأدوات الديناميكية تنطلق من نظرة استراتيجية شاملة على المدى البعيد، والتي تسمح بمعالجة الاختلالات التي تشهدها مختلف أقاليم ربوع الوطن تارة، و استدراك العوائق العمرانية، البيئية، الفلاحية، والريفية تارة أخرى.

كما أن الاستراتيجية التي يجسد بها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم برامجه المستقبلية جاءت لتفعيل قدرات الأقاليم، خلق تنافسيتها، وتحقيق التوازن الإقليمي بينها بالشكل الذي يسمح لها بأن تواكب متطلبات الاقتصاد الراهن، وبما أن عملية تنفيذه ظاهرة معقدة تتداخل فيها العديد من الفواعل والعوامل فكان من الضرورة إرساء قواعد التشاركية عبر مراحل متتالية والتنسيق بين الجهات المركزية واللامركزية التي تلعب دورا حاسما في تفعيل العمليات التنموية خاصة على المستوى المحلي.

الفصل الثالث:

و اقع سياسة التجديد الفلاحي والريفي في ولاية بومرداس

تمهيد:

من خلال هذا الفصل، سيتم التطرق أولا إلى السياسات الفلاحية التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية صدور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة2000، والذي مهد لبروز برامج وطنية استراتيجية تهدف بالأساس إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي من جهة، وترمي من جهة أخرى إلى تنمية الإنتاج الوطني والمحلي وتحسين المردودية، عبر توفير الآليات التي من شأنها تحقيق تنمية فلاحية وريفية ترقى إلى تحسين المستوى المعيشي لسكان الريف وتقليص التفاوت الجهوي بين الارياف والمدن والحد كذلك من ظاهرة النزوح الريفي.

كما سيتم معالجة سياسة التجديد الريفي والفلاحي التي اعتبرت ثمرة عمل المجهودات التي تسعى إليها السياسات السابقة، والتي هدفت بالأساس إلى ترقية القطاع الريفي من جهة، وإحياء الطابع الفلاحي من جهة أخرى، برؤية اقتصادية اجتماعية ترقى إلى مستوى تشكيل قطاع زراعي مصدر للمحاصيل الزراعية.

حيث تم تطبيقها في العديد من ولايات الوطن على غرار ولاية بومرداس التي استفادت من تجسيد هذا المشروع، بحكم مقوماتها وإمكانياتها المادية، البشرية، والطبيعية المعتبرة، التي تمكنها من النهوض بكافة قطاعاتها وخاصة القطاع الفلاحي والريفي بهدف تحقيق تنمية محلية وإقليمية شاملة ترقى إلى مستوى الوصول إلى تنمية اقتصادية وطنية وأمن غذائي شامل وهذا هو الأساس الذي أطلقت به هذه السياسة مسار عملها.

وقصد الوقوف على ما تم تحقيقه جراء تجسيد هذه السياسة ومعرفة مسار سيرورتها والعراقيل التي واجهتها، قامت هذه الدراسة بتسليط الضوء على ولاية بومرداس لاستكشاف مجمل النتائج المسطرة وآليات تنفيذها. تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية:

المبحث الأول: ركائز سياسة التجديد الفلاحي والريفي

المبحث الثاني: لمحة عامة عن ولاية بومرداس

المبحث الثالث: أثر تجسيد سياسة التجديد الفلاحي والريفي على التنمية المحلية للولاية.

المبحث الأول: ركائز سياسة التجديد الريفي والفلاحي

شكلت سياسة التجديد الريفي والفلاحي إطارا كليا يدمج بين الشروط الاجتماعية والاقتصادية التي يجب توافرها لتحقيق تنمية ريفية مستدامة من جهة، وتنمية فلاحية متوازنة ومتنوعة من جهة أخرى.

المطلب الأول: السياسات الفلاحية السابقة عن سياسة التجديد الفلاحي والريفي

شكل رقم(03): يوضح السياسات والبرامج السابقة عن سياسة التجديد الفلاحي والريفي

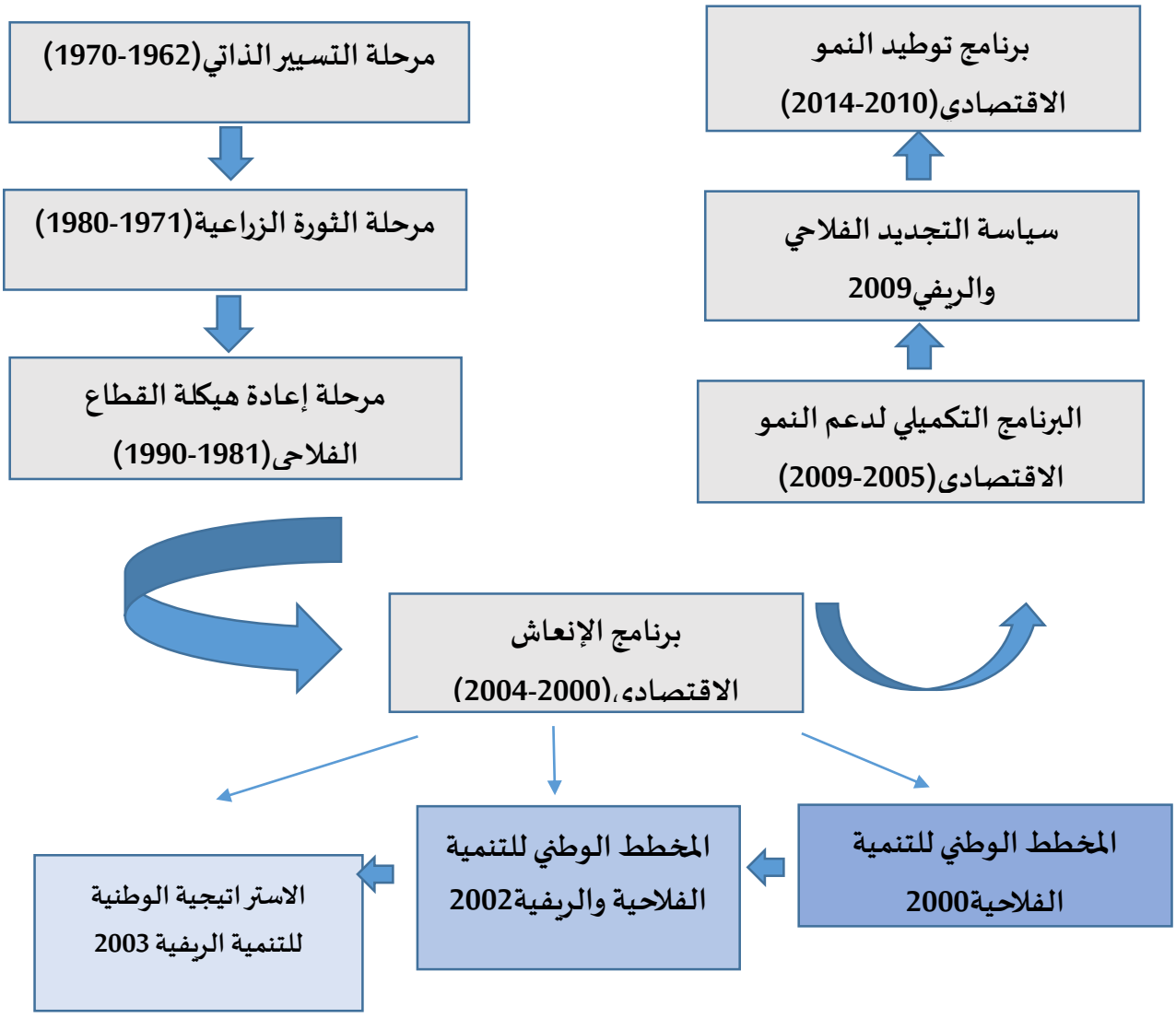

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على خديجة عياش، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر(دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2010-2011، ص60-70.

يمثل الشكل الموالي مختلف المراحل، السياسات، والبرامج التي انتهجتها الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال إلى غاية صدور برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة(20010-2014) في مجال القطاع الفلاحي والقطاع الريفي بهدف تنميته وترقيته، بداية بـ[1]:

1. **مرحلة التسيير الذاتي(1962-1970):** والتي اعتبرت بمثابة خيار اشتراكي حتمي للخروج من المشاكل التي عاشها القطاع الفلاحي جراء الأوضاع المزرية التي خلفها الاستعمار، وهذا عبر مخططات تنموية سنوية وقصيرة المدى(1967-1969)، من أجل تحسين مستوى الإنتاج الفلاحي ورفع مردوديته من المحاصيل الغذائية، إلا أن هذه الجهود المبذولة لم تصل إلى أهدافها المسطرة بحكم أن القطاع الفلاحي وحتى الريفي ظل يعاني من مشاكل عديدة على غرار ضعف التمويل، التسيير البيروقراطي، ونقص الخبرة لدى عمال التسيير الذاتي مما أعاق سير هذه العملية، وهو ما استوجب ظهور مرحلة أخرى.[2]

2. **مرحلة الثورة الزراعية(1971-1980):** حيث جاءت هذه المرحلة لإعادة النظر في المرحلة السابقة، وبهذا تم الإعلان عن سياسة الثورة الزراعية كمبدأ ضروري اجتماعي، اقتصادي، وسياسي، تحت شعار "الأرض لمن يخدمها"، [3]وكان هدف هذه السياسة يتمحور حول التوزيع العادل للأراضي، الدخل الفردي، ووسائل الإنتاج. بالإضافة إلى تنمية القطاع الرعوي في الهضاب وشمال الجنوب للحد من ظاهرة النزوح الريفي، وتحسين الظروف المعيشية لسكان الأرياف، وأيضا توعية وإرشاد الفلاحين لخدمة الأرض وتنميتها. إلا أن هذه السياسة أخفقت في تحقيق مساعيها، ويعود السبب الرئيسي وراء ذلك هو فشل الإصلاحات ذات الطابع الاشتراكي نظرا للبيروقراطية المشددة التي يتعرض لها القطاع الفلاحي من طرف الدولة، وأيضا الجمعيات

[1] ابتسام حاوشين، **السياسات الزراعية في الجزائر ومدى فعاليتها في تحقيق الامن الغذائي**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد السادس، جامعة البليدة، ص103-108.

[2] محمد السويدي، **التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية والتجارب العالمية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، (د ،س، ن)،الجزائر، 1986، ص182 وص183.

[3] ابتسام حوشين، **المرجع السابق**، ص104.

التعاونية من حيث عرقلة سيرورتها الاستثمارية، ضف إلى ذلك فشل المخططات التنموية في تلك الفترة في إعمال التوازن بين القطاعين الفلاحي والصناعي من حيث التركيز على قطاع وإهمال آخر.

3. مرحلة أعادة هيكلة القطاع الفلاحي(1981-1990): توالت بعد مرحلة الثورة الزراعية مرحلة إعادة هيكلة القطاع الفلاحي، والتي انبثقت من قانونين أساسين هما قانون استصلاح الأراضي، وقانون المستثمرات الفلاحية، غير أنها لم تستجب لمتطلبات القطاع، ليأتي بعدها قانون آخر وهو قانون 1990 المتعلق بالعقار الفلاحي[1].

عقب هذا القانون أزمة اقتصادية حادة عصفت بالجزائر، في ظل انهيار أسعار البترول في السوق الدولية، والتي كانت تعتمدها الجزائر بنسبة97% وعجز الميزان التجاري بسبب عدم التوازن بين الصادرات والواردات. ومنه، فقد أثرت هذه الازمة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، مما دعا الجزائر إلى تبني نظاما سياسيا جديدا انعكس بدوره على القطاع الفلاحي، والذي كان من بين أهم انعكاساته العمل بنظام الخوصصة.

1.مرحلة الألفية: ومع عودة الاستقرار الأمني والمجتمعي للجزائر بعد مرحلة العشرية السوداء والأزمة الاقتصادية والغذائية، مع ارتفاع أسعار البترول، جاء الإصلاح الفلاحي الجديد" المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ابتداء من سنة2000"، وكان ذلك في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي التي جاءت لمعالجة مختلف الاختلالات التي شهدها الإقليم الوطني طيلة الفترات السابقة
وخاصةفترةالتسعينات،أملافيخلقالشروطالمحفزةللنموفيظلنمواقتصاديمتدني،وتخفيفنسبالبطالةوالأمية، مع ضرورة تقوية الهياكل القاعدية المهترئة وإنعاش بيئة الاستثمار، وزيادة التكامل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة، بما فيها القطاع الفلاحي الذي خصص له من خلال هذا البرنامج غلاف مالي معتبر موزع على مختلف ربوع الوطن، حسب خصوصية ومؤهلات كل منطقة.

[1] ابتسام حاوشين، **المرجع نفسه**، ص106.

أ. **تعريف المخطط وأهم أهدافه:** هو عبارة عن استراتيجية متكاملة تهدف إلى ترقية التأطير التقني، المالي، والتنظيمي، قصد الوصول لبناء قطاع فلاحي عصري ذو كفاءة عالية من خلال حماية الموارد الطبيعية، والمحافظة عليها، واستغلالها بشكل عقلاني، واستصلاح أكبر مساحة ممكنة من الأراضي.[1]

وعليه، فإن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية هو رؤية جديد للحكومة الجزائرية التي تنوي من خلالها النهوض بالقطاع الفلاحي وتنميته، عبر سلسلة من الآليات القانونية والمالية والتنظيمية التي تباشر بها السلطات في عملية تنفيذه. ومن بين أهم الأهداف التي يرمي إليها: [2]

- ❖ حماية الموارد الطبيعية واستغلالها بشكل عقلاني.
- ❖ الاندماج في الاقتصاد الوطني.
- ❖ إعادة هيكلة المجال الفلاحي في كامل إقليم الوطن.
- ❖ تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي ليتم دمجه في الاقتصاد العالمي. وفي هذا الصدد، سطرت أهداف المخطط حسب البرامج السابقة لتحقيق ثلاثة مهام أساسية:[3]

- ➢ تحقيق الأمن الغذائي واستدامته في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.
- ➢ تنمية المنتجات الفلاحية من خلال استغلال القدرات والطاقات الوطنية والتحكم أكثر في العوائق الطبيعية.
- ➢ تهيئة الفلاحة الجزائرية للاندماج في الاقتصاد الدولي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- ➢ إعادة تهيئة المساحة الفلاحية وتأهيلها من جديد.

[1] سلطانة كتفي، **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2005**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006، ص07.

[2] آمال بن صويلح، **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أداة استراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر**، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ال عدد23، الجزء الأول، أفريل2018، ص188.

[3] آمال بن صويلح، **نفس المرجع**، ص189.

ب. الاستراتيجيات المتبعة لتنفيذ هذا المخطط:

حددت وزارة الفلاحة الخطوط العريضة للاستراتيجية الوطنية للتنمية الفلاحية، بالإضافة إلى جملة الآليات المالية والإدارية المنظمة لهذه الاستراتيجيات، والتي تتمثل في:

جدول رقم (07): يوضح أهم الآليات الإدارية والمالية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية

الآليات المالية	الآليات الإدارية
الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحيةFNRPA	مديرية المصالح الفلاحية
الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي	الغرفة الفلاحية
الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحيFNDIA	/
الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA	/
الصندوق الوطني للتنمية الريفيةFNDR	/
الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي	/
صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (بموجب قانون المالية1998)FDRMVTC	/

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على آمال بن صويلح، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أداة استراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ال عدد23، الجزء الأول، أفريل2018، ص193-200.

من خلال الآليات الموضحة في الجدول أعلاه، يمكن لوزارة الفلاحة تحقيق أهدافها المرجوة، عبر تسطيرها لجملة من البرامج أهمها:[1]

✓ برنامج تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية: كان الهدف من هذا البرنامج هو تقليص الفاتورة الغذائية وتوظيف المزارع النموذجية لتكثيف عمليات الإنتاج والمدخرات الفلاحية لبلوغ هدف التصدير.

✓ برنامج تكييف أنظمة الإنتاج: الذي يعتمد في تنفيذه نظام دعم خاص وملائم وكذا ضمان مشاركة الفلاحين باعتبارهم متعاملين اقتصاديين أساسيين يضمن تامين مداخيلهم.

[1] آمال بن صويلح، **المرجع نفسه**، ص190 وص191.

✓ برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز: وهو برنامج يقوم على دفع وتيرة الإنجازات في المجال الفلاحي بمشاركة الولاة ومدراء المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات.

✓ البرنامج الوطني للتشجير: بهدف إعادة تشكيل غابات الفلين بشرق البلاد ومنح الأولوية للتشجير المفيد مثل أشجار الزيتون، التين، اللوز، والفستق من أجل حماية التربة وتجانسها وحماية مداخيل الفلاحين جراء استغلال المناطق الغابية.

✓ برنامج استصلاح الأراضي بالجنوب: من حيث استصلاح الأراضي حول الواحات وتهيئتها للاستثمارات الوطنية والأجنبية.

وبالتالي فان هذه الاستراتيجية تمس العديد من المجالات خاصة المجال الفلاحي باعتباره قضية من القضايا التي تتنافس عليها الدول المتقدمة لاحتلال الريادة وخاصة فيما يتعلق بقضايا الأمن الغذائي الذي أصبح يشكل أمن الدول واستقرارها بالموازاة مع النمو الديمغرافي المتسارع، وبالتالي زيادة الطلب على الاحتياجات الغذائية. ولهذا بادرت الدولة الجزائرية بتشجيع زراعة الحبوب في الصحراء كمورد غذائي استراتيجي يدفع عجلة تنمية الدولة بوتيرة متسارعة تمكنها من تحقيق الاكتفاء الذاتي وطنيا إذا ما تم استغلال الموارد المتاحة بشكل عقلاني يضمن تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة والاجيال القادمة. كما توسعت هذه الاستراتيجية لتطلق بعد سنتين من صدورها برنامجا آخر يثمن الإقليم الريفي ويشجعه على المبادرة والاندماج في متطلبات السوق المحلية والدولية، وهو البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDRAسنة2002بمحاور استراتيجية جديدة تتعلق بإقامة شراكة محلية وإدماج متعدد للقطاعات في عالم الريف وجعله قطبا تنمويا يضاهي أقطاب المدينة التي أشار اليها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT2030.

ومن أجل تعزيز كل هذه الاستراتيجيات تمت المصادقة على قانون التوجيه الفلاحي سنة 2008 ليتولى مهمة تحديد محاور التنمية المستدامة للفلاحة وعالم الريف بصفة خاصة، ومن بين أهدافه أيضا:[1]

✓ مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي.

✓ ضمان تطور محكم للتنظيم وأدوات تأطير قطاع الفلاحة.

[1] سالم أقاري، **تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر(2009-2014)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص السياسات العامة، كلية العلوم السياسية، جامعة ال جزائر03، 2016، ص184.

- ✓ ضمان حماية الأراضي والاستغلال العقلاني للموارد المائية الفلاحية." الري الفلاحي".
- ✓ مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة دائمة.

كما تم صدور قانون استغلال الأراضي التابعة للأملاك الخاصة بالدولة في 15أوت 2010، حيث قام بتعداد الشروط الواجب التقيد بها لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة.

ليأتي بعدها خطاب رئيس الجمهورية السابق عبد العزيز بوتفليقة بولاية بسكرة في شهر فيفري2009 ليعلن عن أسس سياسة التجديد الفلاحي والريفي [1]التي تعتبر امتدادا للسياسات السابقة الذكر والتي تقوم حسبه على تحويل قطاع الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل في كل الأقاليم الوطنية وخاصة الريفية.

المطلب الثاني: مبادئ سياسة التجديد الفلاحي والريفيP.R.A.R

1. **تعريف سياسة التجديد الفلاحي والريفيP.R.A.R**

اعتبرت سياسة التجديد الفلاحي والريفي آلية جديدة للحكومة الجزائرية التي تبنتها رسميا يوم 28 فيفري 2009 في ندوة وطنية في بسكرة، قامت بوضع استراتيجياتها البارزة وكيفية تجسيدها والعمل بها، من حيث أنها هدف أساسي ومحرك للتنمية الاقتصادية الوطنية.

وبهذا، ترمي هذه السياسة إلى تجسيد جملة من الأهداف الاستراتيجية، وأهم ما يمكن أن يذكر:[2]

- ✓ تحقيق الامن الغذائي المستدام.
- ✓ النهوض بالمستوى المعيشي لسكان الأرياف.
- ✓ حماية الفضاءات الطبيعية والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية.
- ✓ تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية.

كما تعتبر محاولة لتحقيق الأمن الغذائي والوصول إلى ما يعرف ب "استدامة الامن الغذائي"، عبر أخذها في عين الاعتبار للعديد من الاستراتيجيات، وفي مقدمتها البحث عن البنى التحتية الأساسية التي تؤسس

[1]آمال بن صويلح، **المرجع نفسه**، ص191.

[2]ناصر بوعزيز، **سياسة التجديد الفلاحي والريفي و انعكاساتها على القطاع الفلاحي في ولاية قالمة**، مجلة العلوم الإنسانية، ال عدد43، جامعة محمد خيضر، بسكرة، مارس2016، ص418.

دعامة للأمن الغذائي، الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وبروز حوكمة جديدة للأقاليم الريفية، بهدف تحقيق تنمية ريفية مندمجة، متوازنة، ومستدامة لمختلف الأقاليم الريفية تكافح بدورها الهشاشة والتهميش والمساهمة بفعالية في سياسات تهيئة الإقليم وتقليص التفاوت والاختلالات الجهوية بين الأقاليم.[1]

التعريف الإجرائي: سياسة التجديد الفلاحي والريفي هي سياسة عامة تنموية تبنتها السلطات الحكومية لإحياء الطابع الريفي والطابع الفلاحي وإخراج سكانها من دائرة الفقر والتهميش، وجعلها قطبا تنمويا يشبه أقطاب المدن عبر توفير العديد من الإمكانيات التي تضمن المشاركة الفعالة لمواطنيها قصد المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، حماية مداخيلهم، وضبط أسعارها في السوق مع إمكانية استفادتهم من الدعم الفلاحي والعقار الفلاحي.

2. **مبادئ سياسة التجديد الفلاحي والريفي:** تحتوي هذه السياسة على ثلاثة دعائم أساسية، وهي:

أ. **التجديد الفلاحي:** يقوم التجديد الفلاحي على خاصية البعد الاقتصادي كأهم محرك للتنمية الاقتصادية التي تسهم بدورها في أمن غذائي مستدام، وقد تم إنجاز نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع سنة2008 من أجل تأمين عرض المنتجات، وحماية مداخيل الفلاحين والأسعار عند الاستهلاك، وأيضا عصرنة التمويل والتأمينات الفلاحية. ولضمان تفعيل هذه السياسة، تم إطلاق ثلاثة برامج عملية، تتمثل في:[2]

- ✓ برامج التكثيف والتحديث: لزيادة المردودية.
- ✓ نظام الضبط (SYRPALAC) لتأمين وتثبيت عرض المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع (الحبوب، الحليب، اللحوم، وغيرها).
- ✓ ضمان المناخ الملائم لإطلاق قروض بدون فوائد كقرض الرفيق لشراء المعدات والآلات الفلاحية، ووضع تأمينات في حالة نقص الإنتاج أو في حالات الكوارث الفلاحية، مع دعم التعاضدية الريفية الجوارية، والمنظمات المهنية.

ب. **التجديد الريفي:** تزامن هذا البرنامج مع صدور المخطط الوطني لتهيئة الإقليمS.N.A.T، والذي ينطلق من فكرة مفادها أن عالم الريف فضاء إقليمي خاص يجب تنميته وتطويره ليرقى إلى مستوى فضاء المدينة، كما

[1] سالم أقاري، **المرجع السابق**،ص167.

[2] ناصر بوعزيز، **المرجع السابق**، ص419.

يهدف برنامج التجديد الريفي إلى تحقيق تنمية منسجمة، متوازنة، ومستدامة للأقاليم الريفية، حيث تم إنجازه انطلاقا من البرامج الولائية للتنمية الريفية المتكاملة التي يتكفل بها الفاعلون المحليون (الولاية والبلدية). والتي نتج عنها مشاريع جوارية للتنمية الريفية المتكاملةP.P.D.R.I ومنه، تقع ركيزة التجديد الريفي في إطار إصلاح الدولة على دمقرطة المجتمع، الحكم الراشد للأقاليم الريفية، نظام اللامركزية، الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في مجال التشغيل والدخل واستقرار السكان، كل هذا ضمن الخطوط الرئيسية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليمS.N.A.T[1]

الشكل رقم (04): مخطط سياسة التجديد الريفي

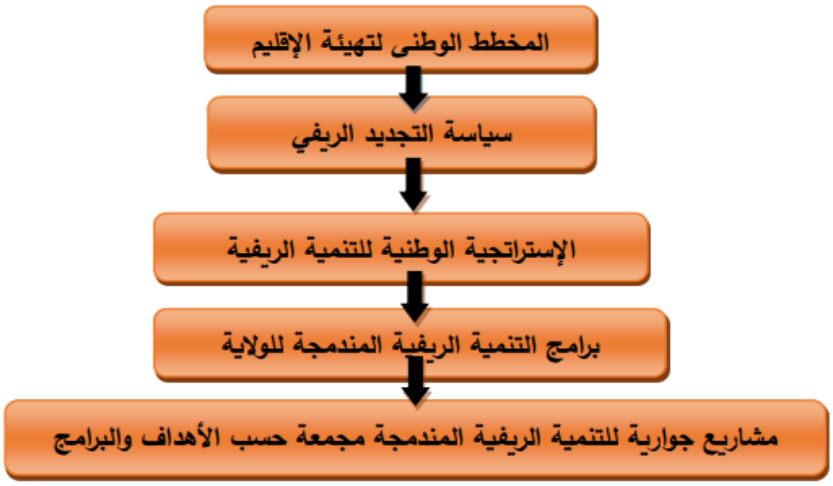

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على القانون رقم 10-02 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، ج. ر. ال عدد61، 29 جوان2010.

ويتجسد تدخل الدولة في هذا النوع من الركائز من خلال ثلاثة نقاط أساسية بداية بالاستثمارات الوطنية الكبرى (الطرق السريعة، السكك الحديدية، والتحويلات المائية) التي تنضوي تحت الاستراتيجية الوطنية والجهوية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة SRAT/SNAT ،[2] السياسات القطاعية التي تتدخل في الوسط الريفي وتحاول تنميته وتهيئته. بالإضافة إلى التدخل الإقليمي للتنمية الريفية عبر حشد جهود جميع الفواعل في الإقليم باختلاف مستوياتهم ونشاطهم. وقد أدرجت خمسة مشاريع تتعلق بالتجديد الريفي باختلاف أنواعها ومضمونها، أهمها:

[1] سالم أقاري، **المرجع السابق**، ص171.

[2] سالم أقاري، **نفس المرجع**، ص168.

الجدول رقم(08): مشاريع التجديد الريفي

المشروع	الهدف
حماية مياه السدود	-إنجاز 34 حوض على امتداد 3.5 مليون هكتار على مستوى 25 ولاية و350 بلدية، وبمعدل سكاني يقدر7 مليون نسمة.
مشروع الحفاظ على التوازن البيئي	-استصلاح أكثر من 188 ألف هكتار من الأراضي، على مستوى 52 بلدية و35 ألف عائلة، مع استحداث 17ألف و500 منصب عمل دائم.
مشروع توسيع الأراضي الزراعية	-تأهيل حوالي مليونين و300 ألف هكتار عن طريق عقود الامتياز. -إنجاز 10آلاف و200 مشروع في إطار عقود النجاعة للتجديد الريفي ما بين الفترة 2010-2014.
مشروع مكافحة التصحر	-استصلاح 137 هكتار على مساحة قدرها 2.5 مليون هكتار على مستوى 30 ولاية و350بلدية.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على سالم أقاري، تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي المنتهجة في الجزائر خلال الفترة 2009-2014، دراسات استراتيجية، العدد الواحد والعشرون، ص44.

يبين هذا الجدول المشاريع المستقبلية المندمجة في إطار سياسة التجديد الريفي على المستوى الوطني، والتي تنطوي تحت الاستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة SNAT (آفاق 2030).

علاوة على ذلك، فقد حددت الدولة الآليات المالية لدعم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المجاورة بعد المصادقة على المشروع من قبل الوالي ودخوله حيز **التنفيذ**، وتنقسم هذه الموارد بين:[1]

أ. **موارد مالية عامة:** وتشمل برامج قطاعية في إطار الموارد المائية، الطاقة، الأشغال العمومية، الصحة، الثقافة، التربية والتكوين المهني، إضافة إلى برامج بلدية للتنمية الريفية.

[1] محمد بن نعمان، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا، دراسة حالة ولاية بومرداس**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ال جزائر3، 2099-2011، ص92.

ب. **موارد مالية خاصة:** تشمل الدعم العمومي للأفراد في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصناعة التقليدية، السياحة وفروع الزراعة المغذية، إضافة إلى القروض البنكية والتمويل الذاتي من أصحاب المشاريع وأيضا الدعم الفلاحي لتربية المواشي.

ج. **برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية: هو** أداة لدعم سياسة التجديد الريفي والفلاحي لتحقيق تنمية زراعية وريفية حقيقية، وذلك من خلال:[1]

- ✓ تحسين معارف وخبرات كافة المشر فين والمؤطرين الفاعلين في تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي.
- ✓ بناء قدرات، مهارات جميع القائمين على عملية التأطير والإشراف وجميع الفئات المستفيدة.
- ✓ تقوية الروابط بين مؤسسات التدريب والتكوين قصد تعزيز عملية تطبيق المعارف والخبرات.
- ✓ استثمار هام في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي، وذلك من أجل وضع وتطبيق تقنيات جديدة.
- ✓ تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع.

3. الدعم المادي لبرامج سياسة التجديد الريفي والفلاحي:

قامت الحكومة الجزائرية بتخصيص غلاف مالي لسياسة التجديد الفلاحي والريفي موزعة على الركائز الثلاث التي تبنى عليها، وقد قدر هذا المبلغ 200مليار دينار جزائري موزعة على الشكل التالي:[2]

الشكل رقم(05): توزيع الأغلفة المالية على سياسة التجديد الريفي والفلاحي

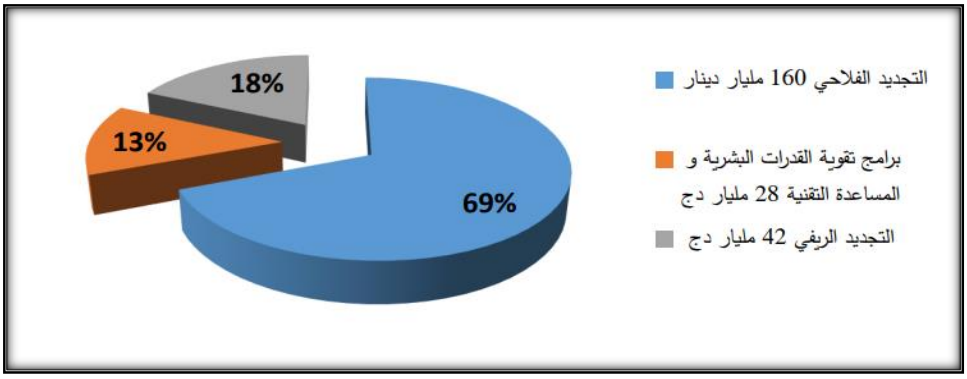

Source : ministère de l'agriculture et du développement rural le renouveau agricole et rural en marche revue et prospectives Algérie. , mai 2012 p09.

[1] ناصر بوعزيز، **المرجع السابق**، ص421.

[2] ناصر بوعزيز، **نفس المرجع**، ص421.

يبين الجدول التالي عملية تقسيم الأغلفة المالية على سياسة التجديد الفلاحي والريفي بداية بسياسة التجديد الفلاحي بأكبر نسبة وأكبر مبلغ قدر ب 160مليار دج، تليها سياسة التجديد الريفي بمبلغ قدره42 مليار دج، وأيضا برنامج تدعيم القدرات البشرية والتقنية الذي خصص له مبلغ مالي حوالي 28 مليار دج أي ما يمثل 13% من إجمالي المبلغ المالي لسياسة التجديد الريفي والفلاحي. وهذا ما يبين الإرادة الفعلية في النهوض بهذه القطاعات وتنميتها.

المطلب الثالث: آليات تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي

يتطلب نجاح سياسة التجديد الفلاحي والريفي صياغة آليات وتدابير متنوعة لإنجاح هذه الاستراتيجية وتحقيق أهدافها المسطرة، وتتفرع هذه الآليات بدورها إلى:

1. **الآليات التحفيزية:** والتي تمثلت أساسا في: [1]

أ. نظام دعم المنتجات الواسعة الاستهلاك**SYRPALAC**: هو آلية من آليات تحقيق الأمن الغذائي للمواطن الجزائري، التي تقوم على أساس تشجيع الفلاحين على الإنتاج المضاعف للسلع دون التفكير في الخسارة بحكم أن الدولة ستساهم في شراء الفائض من هذه السلع ودفع مستحقات التبريد والتخزين، ثم يتم بعد ذلك بأمر من الدولة بإخراج السلع إلى السوق بعد تعرض هذه السلعة أو المنتوج للنقص أو الندرة، وعليه الحفاظ على السعر والحد من ارتفاعها بوضع الدولة للسعر المناسب.

ب. نظام المساعدة على اتخاذ القرار للتنمية الريفية: تم المصادقة على هذا النظام في 03 أفريل 2006، إذ يعد هذا النظام بمثابة همزة وصل بين جميع الفواعل (قانونيين سوسيولوجيين، اقتصاديين، احصائيين، مهندسين...) في سياسة التجديد الفلاحي والريفي، عبر تحديد مجموعة من المؤشرات الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية التي تسمح بالتشخيص الإقليمي والتنموي للمنطقة، إمكانياتها، ومتابعة البرامج المنجزة فيها.

ج. عقود النجاعة: حيث أبرمت سياسة التجديد الريفي والفلاحي التوقيع على عقدي نجاعة لمدة خمس سنوات لجميع ولايات الوطن:[2]

- ✓ عقد نجاعة للتنمية الفلاحية، تم توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية لكل ولاية.

[1] ناصر بوعزيز، **المرجع السابق**، ص420،421.

[2] ناصر بوعزيز، **المرجع السابق**، ص422.

- ✓ عقد نجاعة للتنمية الريفية، تم توقيعه مع محافظة الغابات. وهذا من أجل تحقيق أهداف متنوعة، منها:[1]
- ✓ النهوض بالإنتاج الفلاحي ورفع المعدل السنوي له.
- ✓ تنمية الأقاليم الريفية وتحسين المستوى المعيشي لسكان الأرياف.
- ✓ النهوض المستدام للجهاز الصناعي الوطني وتحسين الإدماج الزراعي الصناعي ضمن الفروع. بالإضافة إلى استحداث مناصب عمل جديدة.

د. المشاريع الجوارية للتنمية الريفية: والتي تهدف بالأساس إلى مرافقة سكان الريف وتحسين معيشتهم ومداخيلهم، بحيث تكون الأولوية للعائلات القاطنة بالفضاءات الريفية المعزولة، أو الذين يرغبون في العودة إلى هذه المناطق لممارسة نشاط اقتصادي وللسكن فيها.

المطلب الرابع: آفاق سياسة التجديد الفلاحي والريفي

1. **البرامج المكملة لسياسة التجديد الفلاحي والريفي:** سعت الدولة إلى إبرام سلسلة من البرامج التنموية المكملة لسياسة التجديد الريفي والفلاحي، ومن أبرز هذه البرامج:[2]

أ. **برنامج زيادة مساحة الأراضي المنتجة:** حيث تطمح البرامج المستقبلية للرفع من مساحة الأراضي المسقية إلى 10 ملايين هكتار سنة2020، منها 2.3 مليون هكتار من الأراضي المسقية بتقنيات السقي التكميلي لشعبة القمح، و600 ألف هكتار خاصة بزراعة الحبوب، وهذا كله من أجل تحسين الإنتاج الفلاحي، زيادة مردوديته، واستدامته.

ب. **برنامج إنشاء أقطاب فلاحية:** جاء هذا البرنامج (إنشاء 100 قطب فلاحي) لتشخيص إمكانيات كل منطقة إقليمية، حيث أصبحت كل منطقة تختص في إنتاج محاصيل معينة أو محصول واحد على الأقل، فالقطب الفلاحي يعبر عن تلك المنطقة الجغرافية التي تحمل في طياتها أنشطة وخدمات متنوعة تمكنها من تحقيق المنتج أو الخدمة، بداية بالفكرة إلى غاية البيع في الأسواق النهائية (المحلية، الوطنية، الإقليمية، والدولية).

2. **آفاق الإنتاج الفلاحي(2019-2020):** قامت وزارة الفلاحة بتحديد آفاق مستقبلية على مدى ثلاث سنوات (2016-2019 أو2020) حتى تتمكن من رفع النمو الإجمالي للإنتاج الفلاحي، وكذا التخلص من تبعية السوق

[1] ناصر بوعزيز، **نفس المرجع**، ص423.

[2] إبراهيم فضيل مزاري، **المرجع السابق**، ص196.

الدولية(الاستيراد)، وأيضا تنويع الشعب الفلاحيةLES FILIERES. وعليه، سيتمكن الإنتاج الفلاحي من تحقيق ما يلي:[1]

جدول رقم(09): يوضح آفاق الإنتاج الفلاحي(2019-2020)

الفروع	كمية الإنتاج المتوقعة(2019-2020)	الأهداف المسطرة
فرع الحبوب	6.78 مليون طن	-التخلص من استيراد القمح الصلب. -زيادة الأراضي المسقية (600ألف هكتار). -زيادة صواميع تخزين (الحبوب 19 صمعة). -مضاعفة مطاحن الحبوب عن طريق إنجاز17 مؤسسة طحن.
فرع البطاطا	6.7 مليون طن. تصدير70 ألف طن بقيمة 30 مليون دولار.	-تكثيف إنتاج الخضراوات. -إنشاء أقطاب فلاحية في العديد من ولايات الوطن (مناطق الصحراء).
العنب العسل	8.2 مليون قنطار. 10 آلاف طن، وتصدير100ألف طن. 13.5 مليون قنطار.	/ /

[1]R.A.D.P,**ministère de l'agriculture et de développement rural ,les pôles agricoles**. juin2016 p04 et p05.

الحمضيات		-تخفيض الصادرات إلى23ألف طن.
فرع الحليب	رفع قدرات الإنتاج ب5ملايير لتر من الحليب الطازج(آفاق2020)	-التخلص من استيراد مسحوق الحليب.
اللحوم البيضاء	رفع الإنتاج من5.8 مليون طن. إنتاج 8.9 مليار وحدة بيض.	-تصدير700 مليون حبة بيض.
اللحوم الحمراء	رفع الإنتاج إلى 60ألف طن.	-التخلص من الاستيراد. -تطوير منظومة التسمين للأنعام. -استحداث ثلاثة مسالخ جديدة (عين مليلة، عين الإبل).

المصدر: وزارة الفلاحية والتنمية الريفية والصيد البحري، الأقطاب الفلاحية، جوان2016.

يبين هذا الجدول الرؤية المستقبلية للحكومة الجزائرية للفروع الغذائية وبهذا يظهر جليا الإرادة الفعلية في تحقيق أمن غذائي والتخلص من ظاهرة الاستيراد والتبعية للسوق الدولية التي أثقلت كاهل السلطات العمومية، ما جعلها تبذل جهودا مستمرة في سبيل تنويع الإنتاج ورفع النمو الإجمالي للمحاصيل الزراعية كون أن الزراعة هي عصب الاقتصاد.

المبحث الثاني: ولاية بومرداس: تاريخ ثري و إقليم متنوع

يقتضي التعرف على منطقة معينة دراسة موقعها الجغرافي، وتتبع مساراتها التاريخية، بالإضافة إلى الإحاطة بجميع مؤهلاتها الطبيعية، الاقتصادية، السياحية، المادية والبشرية التي تتيح لها خاصية التميز عن باقي المناطق الأخرى.

المطلب الأول: لمحة عامة عن ولاية بومرداس

1. نبذة تاريخية عن ولاية بومرداس:

يرجع الباحثون التاريخيون ولاية بومرداس إلى فترة ما قبل التاريخ، كون أنها مرت بعدة مراحل تاريخية منها المرحلة الفينيقية (500 ق م /146 ق م)، المرحلة الرومانية ما بين 42 م و43 م، المرحلة الوندالية ما بين (431 م/534م)، والمرحلة البيزنطية في الفترة الممتدة ما بين (543م/707م)، وفي هذه الفترة خضعت الولاية لحكم الدولة الإسلامية من طرف موسى بن نصير. وتعود تسميتها إلى الشيخ" سيدي علي بن محمد بن أحمد البومرداسي" الذي يعتبر أحد أعيان المدينة، الذي يعود نسبه إلى الخليفة علي بن أبي طالب وفاطمة الزهراء رضي الله عنهما، وتعود تسميتها إلى الشيخ أحمد بن علي البومرداسي الذي استقر فيها إلى غاية القرن الثامن عشر.[1]

كما عرفت الولاية ميلاد شخصيات عريقة معروفة وطنيا وعلى رأسها الشيخ عبد الرحمان الثعالبي المولود ببلدية يسر سنة 1384م، وأيضا الشيخ محمد منصوري المدعو "بن داخيا"، المولود سنة 1889م، الذي كان من بين أعضاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وكان إماما بمنطقة برج منايل الذي يحمل اسم المسجد الأول في المدينة.[2]

[1] دليلة مسدودي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية ونمو القطاع السياحي: دراسة حالة ولاية بومرداس**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2009، ص143.

[2] Direction de la planification et l'aménagement de territoire، **monographie de la wilaya de Boumerdes** (année2008) ،mars2009، p1.

حيث كانت بلدية "زموري البحري" التي كنيت في العهد الإسلامي ب " مرسى الدجاج"، جينة، ودلس أحد أبرز البلديات الثلاث التي قامت بتأسيسها الإمبراطورية الفينيقية [1]وكانت لهم أهمية قصوى في العهد الروماني لما خلفت من آثار لا زالت خالدة إلى يومنا هذا، كما أصبحت منطقة جذب للسياح خاصة في موسم الاصطياف، إضافة إلى " قصبة دلس" التي تعود نشأتها إلى العهد العثماني وتبقى عنصر جذب سياحيللولاية.

وقد خضعت الولاية للاحتلال الفرنسي إثر حملات المارشال بيجو سنة 1844، وخاضت حرب التحرير الوطني حيث شهدت معركة بوزقزة الشهيرة التي دارت في 05 أوت 1957 بين الجيش الفرنسي والبعض من مجاهدي جيش التحرير الوطني، والتي ألحقت خسائر مادية وبشرية وخيمة. وفي سنة 1958 أسس المستوطنون الفرنسيون بلدية "روشي نوار" (الصخرة السوداء) بفضل أراضيها الخصبة ووقوعها بالقرب من الجزائر العاصمة. كما كانت هذه المنطقة مقر السلطة التنفيذية للحكومة المؤقتة طبقا لاتفاقيات إيفيان.[2]

وبعد استقلال الحكومة الجزائرية وكلت مهام الإدارة والتسيير إلى مؤسسة سوناطراك من أجل تطويرها، وهذا بتحويلها إلى قطب للدراسات الجامعية والبحوث العلمية لهذا قامت مؤسسة سوناطراك بتخويل مكتب الدراسات الاسكندنافي بإنجاز مخطط التعمير الذي ينقسم إلى مرحلتين أساسيتين مرحلة 1970، ثم 1976، والذي حدد طرق توسعها وكانت من بين أهم المشاريع التي أنجزت المعهد الوطني للصناعات الخفيفة والمعهد الوطني للإنتاجية والتنمية الصناعية.[3]

2. التقسيم الإداري للولاية:

نشأت هذه الولاية بموجب القانون رقم 84-09 المؤرخ في 04 فيفري 1984 المتعلق بالتقسيم الإقليمي للبلاد، الذي قام بتقسيمها إلى 38 بلدية و11 دائرة، ليتم ضم بلديات ودوائر أخرى تابعة للولاية بموجب الامر 97-14 لسنة 1997 المتعلق بالتنظيم الإقليمي لولاية الجزائر، لتصبح الولاية تتكون من 09 دوائر 32 بلدية موزعة على الإقليم المحلي كما يبينه الجدول أدناه:

[1] فؤاد أبركان، **السياسات السياحية والتنمية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: رسم السياسات العامة، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر (يوسف بن خدة)، 2009-2010، ص135.

[2]، direction de la planification et l'aménagement du territoire، **op.cit**. p1.

[3] دليلةمسدودي، **المرجع السابق**، ص144.

جدول رقم(10) يوضح التقسيم الإداري لولاية بومرداس لسنة 1997

الدوائر	البلديات التابعة لها	المساحة: كلم2
بومرداس	بومرداس-قورصو-تيجلابين.	83.53
برج منايل	برج منايل-جنات – لقاطة –زموري.	275.13
بودواو	بودواو – بودواو البحري-بوزقزة قدارة – خروبة – أولاد هداج.	193.51
دلس	دلس-أعفير-بن شود.	129.93
يسر	يسر – شعبة العامر – سي مصطفى-تيمزريت.	190.31
خميس الخشنة	خميس الخشنة-حمادي-الأربعطاش-أولاد موسى.	189.85
الثنية	الثنية – عمال – بني عمران – سوق الحد.	167.87
بغلية	بغلية – تاورقة – سيدي داود.	151.15
الناصرية	الناصرية-أولاد عيسى.	85.38

المصدر: الأمر 97-14 لسنة 1997 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد.

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن دائرة بومرداس هي أصغر دائرة من حيث المساحة بينما دائرة برج منايل هي أكبر دائرة بالولاية رغم قلة بلدياتها مقارنة بالدوائر الأخرى، كما يشير الجدول إلى أن الولاية تحتوي على09 دوائر و32 بلدية.

3. الموقع الجغرافي:

تعتبر ولاية بومرداس ولاية ساحلية سياحية تقدر مساحتها ب 1456.16 كلم مربع على شريط ساحلي ممتد من بلدية بود واو البحري غربا إلى بلدية أعفير شرقا يبلغ طوله حوالي 80 كلم. أما من الناحية الإدارية،

يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط، ولاية تيزي وزو من الجهة الشرقية، ولاية الجزائر الوسطى من الجهة الغربية، ولاية البويرة من الناحية الجنوبية الشرقية، وولاية البليدة من الناحية الجنوبية الغربية،[1] حيث تشكل هذه الأخيرة همزة وصل بين مناطق العاصمة ومنطقة القبائل والجهات الشرقية بفضل وسائل النقل المتنوعة (القطار، السيارات، الحافلات...)، إذ تبعد عن الجزائر العاصمة ب 50 كلم، في حين تبعد عن المطار الدولي الجزائري "هواري بومدين" بقرابة 35 كلم.[2]

الخريطة رقم(06): توضح خريطة ولاية بومرداس

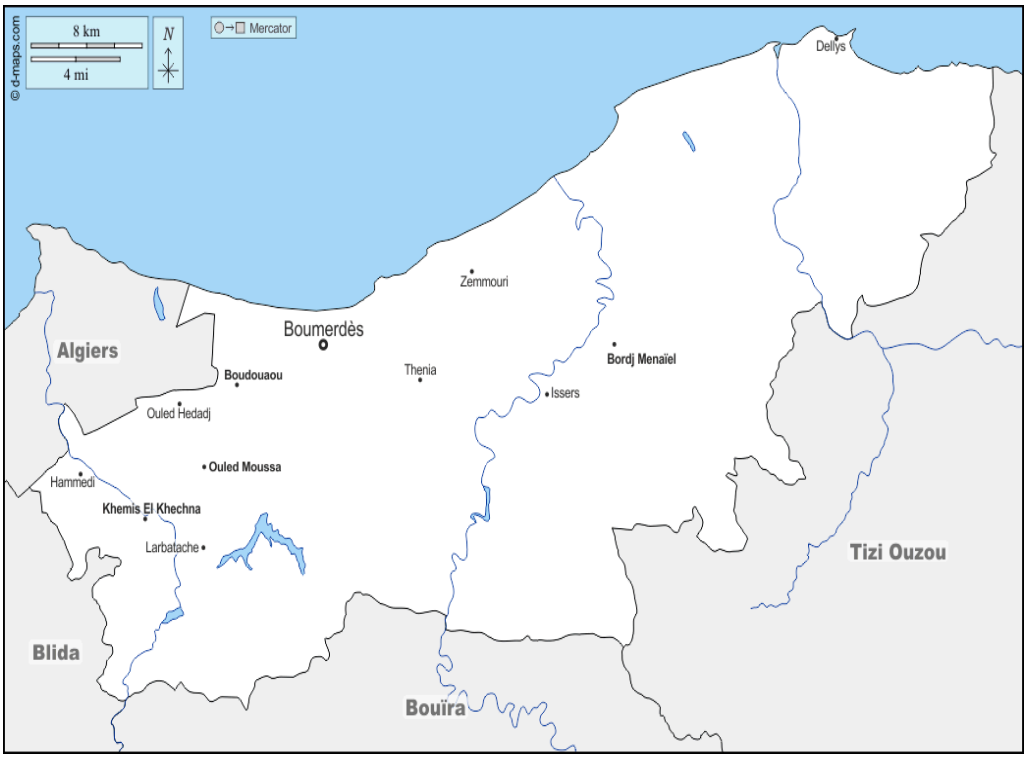

المصدر: https://rb.gy/90s3p

المطلب الثاني: المؤهلات الطبيعية والتراثية

1. **المؤهلات الطبيعية:** تزخر ولاية بومرداس بثروات طبيعية غنية لطالما كان العامل الطبيعي أحد أهم العوامل في تحقيق نقلة تنموية قوية، فالطبيعة عبر التاريخ كانت ولا تزال عنصرا من عناصر تنقل السكان

[1] www.interieur.gov.dz(عرض الولايات/ولاية بومرداس)

[2] Www. Interieur.gov dz(عرض الولايات/ولاية بومرداس)

وتركزهم في منطقة معينة دون الأخرى، وبما أن الولاية تقع في الجزء الشمالي والساحلي للجزائر، فإن أبرز ما يميزها طبيعيا نجد:[1]

أ. **المناخ:** يسود ولاية بومرداس مناخ البحر الأبيض المتوسط الذي يتميز بشتاء بارد ورطب مع صيف حار وجاف.

ب. **الأمطار:** تعرف المنطقة تذبذبا في تساقط الأمطار، إذ تتراوح كمية التساقط ما بين 500ملم إلى 1300 ملم سنويا، حيث تشهد أمطارا معتبرة بداية من فصل الخريف إلى غاية فصل الربيع (من شهر أكتوبر إلى شهر مارس) مع كمية مرتفعة تسجل في شهري ديسمبر وجانفي، بينما تشهد الولاية انخفاضا محسوسا في تساقط الأمطار يصل إلى حد الندرة ما بين شهر أفريل وشهر سبتمبر.

ج. **الحرارة:** تعرف المناطق الساحلية مثل ولاية بومرداس بلطافة جوها وجمالها، حيث تتراوح درجات الحرارة بين 8 و38 درجة مئوية بمتوسط 25 درجة سنويا، إذ سجل أقصى معدل للحرارة ب 36.50 درجة مئوية في شهر أوت، مع العلم أنه وصل في السنوات الأخيرة إلى 40 درجة مئوية. في حين سجل أدنى معدل 10.11 درجة في شهر جانفي مع إمكانية انخفاضه في السنوات الأخيرة.

د. **الرياح:** تهب على الولاية رياحا شرقية وغربية تارة قوية وتارة أخرى معتدلة خلال فترات السنة الصيفية والشتوية باعتبار أن الرياح الشمالية هي السائدة على مدار السنة باستثناء بعض فترات الصيف التي تشهد هبوب رياح جافة وحارة جدا تدعى ب " رياح السير وكول" بمعدل سنوي لا يتجاوز العشرين يوما.

هـ. **التضاريس:** تعرف تضاريس الولاية تنوعا كثيفا وتباينا إقليميا، حيث يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقاليم: - إقليم منطقة السهول -إقليم منطقة الهضاب والمرتفعات – إقليم المناطق الجبلية.

[1] دليلة مسدودي، **المرجع السابق**، ص145.

الشكل رقم(06): يوضح تضاريس إقليم ولاية بومرداس

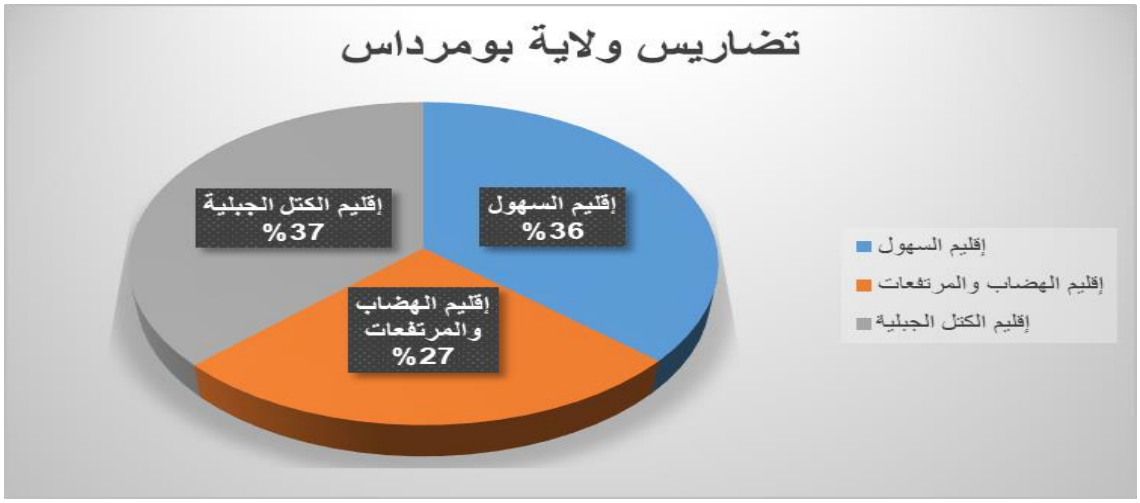

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات مديرية المصالح الفلاحية.D.S.A

ما يلاحظ من خلال هذا الشكل أن السهول تتربع على إقليم الولاية بنسبة 36% والتي تتخللها مجموعة من الوديان في الجزء الشمالي منها، بينما تتخللها الهضاب والتلال في الجزء الوسيط حوالي 27%. أما الجبال فنجدها على الجهة الجنوبية للولاية ب 26%. كما تمتلك الولاية قدرات فلاحية كبيرة كتلك الأراضي المحاذية لسهلي "سيباو" و "متيجة الشرقية" والتي تتفرع بدورها إلى ثلاثة أنواع: [1]

- ❖ الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة منها جزء يتخلله أودية متفرعة.
- ❖ الأراضي الزراعية المهددة نتيجة الزحف العمراني عليها بشكل مفرط والتي تمارس عليها زراعة الحبوب والأشجار المثمرة.
- ❖ الأراضي غير الصالحة للزراعة والتي تتواجد غالبا بالكتلة الجنوبية الواقعة جنوب الولاية.

و. **الرطوبة**: تعرف الرطوبة في ولاية بومرداس نسب جد عالية سنويا نظرا للتأثير البحري من جهة، وارتفاع معدل الرطوبة خاصة في فصل الصيف مقارنة بفصل الشتاء بسبب النقص الحاد لتساقط الأمطار وارتفاع نسب التبخر تحت تأثير درجات الحرارة المرتفعة.

ز. **الزلازل:** تتعرض منطقة بومرداس من حين لآخر إلى ظاهرة الزلازل، وحسب الدراسات المسجلة في خريطة الزلازل التي أجرتها مصلحة الزلازل، فإن الولاية تتعرض للزلزال بنسبة ضعيفة إلى متوسطة ومتناقصة من

[1] فؤاد أبركان، **المرجع السابق**، ص137.

الغرب إلى الشرق ويذكر أن زلزال 21 ماي 2003 من بين أقوى الزلازل التي تعرضت لها الولاية، والذي ألحق خسائر مادية وبشرية وخيمة مست كل القطاعات دون استثناء.

2. **الثروة المائية، الغابية، والتاريخية:** تتوفر بومرداس على ثروات مائية هائلة من أودية، سدود، بعض الشلالات، ومياه باطنية بغطاء عميق يقدر حجمها ب 93 هكمتر مكعب، والتي تعد عنصرا هاما من عناصر السياحة بعد تهيئة المنطقة وتطويرها، وفيما يلي أهم الأودية التي تحاط بها الولاية: واد سيباو، واد يسر، واد بودواو، واد الحميز، واد بومرداس، واد قورصو. بينما توجد غابة وسد قدارة الذي أعطى توازنا بيئيا هاما للمنطقة. كما تتنوع الثروة النباتية والغابية للولاية خاصة المناطق الجبلية، حيث توجد فيها 08 غابات رئيسية تتربع على مساحة إجمالية تقدر ب 22951 هكتار، أي ما يمثل 15 بالمئة من مساحة الولاية. ومن أشهر هذه الغابات:

- غابة الساحل الواقعة بولاية زموري بمساحة تقدر ب 309 هكتار والمعروفة بأشجار صنوبر الحلب.
- غابة تاكدامت وبوعربي بدلس.
- غابة واد شندر ببلدية الناصرية.
- غابة مزرانة ببلدية شندر.
- غابات للترفيه والاستجمام مثل غابة قورصو، غابة الساحل بزموي، غابة بني عمران .... وغيرها.

إضافة إلى بعض الاثار العريقة والمواقع الدينية والأثرية لا سيما قصبة دلس والآثار الرومانية بزموري البحري وأيضا القرى والزوايا مثل زاوية سيدي أعمر الشريف، زاوية الثعالبي، وغيرها.

صورة رقم(01): غابة الساحل ببلدية زموري

Source: https://rb.gy/5z9ct

صورة رقم(02): قصبة دلس

Source: https://rb.gy/cv1n9

صورة رقم(03): سد قدارة بولاية بومرداس

Source: https://rb.gy/5z9ct

المطلب الثالث: المؤهلات الاقتصادية والسياحية:

تمتلك ولاية بومرداس قدرات معتبرة في مختلف القطاعات، والتي لها الدور الهام في تفعيل وتحريك عجلة التنمية إذا ما تم استغلالها بشكل عقلاني. ومن بين هذه القدرات:

1. **القدرات الاقتصادية:** تنقسم القدرات الاقتصادية بدورها إلى ثلاثة أقسام وهي:[1]

أ. **القدرات الفلاحية:** حيث تعرف الولاية بطابعها الفلاحي المتنوع وقدراتها العالية في هذا المجال، وهذا راجع إلى خصوبة الأراضي الزراعية التي تتواجد بشكل أساسي في واد يسر، سهل سيباو، ومحيط الحميز (أي سهل متيجة الشرقية). كما تقدر المساحة الاجمالية لهذه الأراضي 99592هكتار، أي ما يعادل 68 %من المساحة الكلية للولاية، مع العلم أنها تستغل لزراعة الحبوب، الخضر، والأشجار المثمرة مثل أشجار الزيتون، الخوخ، البرتقال، والكروم، بالإضافة إلى الخضر الطازجة. ويضاف أيضا الثروة الحيوانية الثرية وتربية المواشي (الابقار، الغنم، الماعز....)، وتربية الدواجن والنحل أيضا.

ب. **الموارد الصيدية:** حيث تتوفر الولاية على ثلاثة موانئ للصيد البحري، وهي:

- ✓ ميناء دلس الذي تقدر مساحته الأرضية 1.4هكتار، بينما تبلغ مساحته المائية 6هكتار.
- ✓ ميناء زموري: تقدر مساحته المائية ب 3.4هكتار، ومساحته الأرضية 3.5هكتار.
- ✓ ميناء جنات.

[1] فؤاد أبركان، **المرجع السابق** ص139،140.

صورة رقم(04): توضح سهول متيجة

Source : https://rb.gy/fdfzu

صورة رقم(05): توضح ميناء زموري البحري

Source : https://rb.gy/zurb9

ج. **الموارد الصناعية:** تتوزع على ولاية بومرداس تسع وحدات ذات طابع جهوي ووطني، يختص نشاطها بالأساس في قطاعات البناء، التحويل المعدني، والصناعة النسيجية رغم ضم المنطقتين الصناعيتين الرويبة والرغاية إلى ولاية الجزائر، بموجب الأمر 97-14 ل سنة1997 المتعلق بالتنظيم الإقليمي لولاية الجزائر. إلا أن الولاية تتميز بتكوين جيولوجي ثري وكميات هائلة من الطين والصلصال اللذان يتربعان على مستوى كل من بلديتي بودواو وزموري، والتي تستخدم في صناعة الآجر والقرميد مما انعكس بالإيجاب على بلدية بودواو من حيث امتلاكها لمصنعين للآجر والقرميد، مع وجود ثروة صخرية هامة تستخدم في صناعة مواد البناء، إذ تتمركز مناجم استخراجها بشكل خاص على مستوى جبل بوزقزة.

د. **الهياكل القاعدية:** تشكل الهياكل القاعدية جوهر النشاط الاقتصادي، وتتنوع هذه الهياكل بين هياكل النقل بأنواعه، الموارد المائية، وقطاعات تنمية الموارد البشرية، ومن أبرز الهياكل التي تمتلكها الولاية:[1]

❖ **هياكل النقل:** تحتوي الولاية على شبكة طرق برية ذات بعد وطني وجهوي، ومن بينها:

✓ الطريق الوطني رقم(05): الذي يمر عبر بلديات بودواو، الثنية، بني عمران، وعمال.

✓ الطريق الوطني رقم(12): الذي يربط بين الثنية وولاية تيزي وزو، ويمر عبر بلديات سي مصطفى، يسر، برج منايل، والناصرية.

✓ الطريق الوطني رقم(24): الذي يمر عبر بلديات: قورصو، بومرداس، زموري، جنات، ودلس، حيث يربط شرق الولاية بغربها بطول 79كلم، كما تجدر الإشارة حسب التقرير الصادر عن مديرية النقل لولاية بومرداس

[1] المرجع نفسه، ص141.

"إحصائيات2008" إلى أن الطريق السيار شرق-غرب الذي كان في طور الإنجاز يخترق الولاية بطول 30كلم.كما تمر على وسط الولاية شبكة للسكك الحديدية بطول 67.5 كلم مقسمة إلى ثلاثة أقسام:

- القسم الأول: طوله17.20كلم يربط بين بلديتي الثنية وعمال في طريق أحادي.
- القسم الثاني: طوله20.5 كلم يربط بين بلديتي بودواو والثنية في طريق مزدوج.
- القسم الثالث: طوله29.5 كلم يربط بين الثنية والناصرية وهو عبارة عن خط مستحدث، حيث يتم استقبال المسافرين في سبع محطات للسكك الحديدية وهي: قورصو، بومرداس، الثنية، يسر، برج منايل، الناصرية، وبني عمران. مع الإشارة إلى أنه تم استحداث العديد من الشبكات الخاصة بالنقل بالسكك الحديدية في الولاية مثل خط ثنية_ الجزائر العاصمة، وخط ثنية _واد عيسى، وحتى خط الجزائر _البويرة وخط الجزائر _ بجاية اللذان يمران على ولاية بومرداس.

2. **المؤهلات السياحية:** تتوزع على ولاية بومرداس عشر ولايات ساحلية وهي: بومرداس، قورصو، بودواو البحري، جنات، زموري، دلس، أعفير، سيدي داود، الثنية، ولقاطة. ومن أبرز الإمكانيات التي تتوفر عليها الولاية:[1]

أ. **الشواطئ:** بلغ إجمالي الشواطئ 57 شاطئسنة2016، منها36 شاطئ مسموح للسباحة، و21 شاطئ ممنوع للسباحة كونها شواطئ صخرية خطيرة ذات مداخل غير آمنة، وقد وصل عدد مرتادي شواطئ بومرداس 11مليون مصطاف سنة 2015، و12مليون مصطاف سنة2016.

ب. **هياكل الاستقبال:** تتنوع الهياكل السياحية التي تستقبل المصطافين في الولاية، ومن بينها:

- **المؤسسات الفندقية:** حيث وصل عددها إلى 19 مؤسسة فندقية في سنة 2015 بسعة 3079 سرير، كما تتفرع بدورها إلى فنادق مصنفة يبلغ عددها 16 مؤسسة منها ثلاثة مؤسسات بدرجة ثلاث نجوم، ومؤسسة واحدة بدرجة نجمتين، وخمس مؤسسات بدرجة نجمة واحدة، بينما لا تغيب هذه النجوم في باقي المؤسسات. أما الفنادق غير المصنفة يوجد ثلاث مؤسسات.

[1] سهام شيخاوي، وهيبة مقدود، **و اقع السياحة الشاطئية لولاية بومرداس: الإمكانات، الإنجازات، والعو ائق**، الملتقى الوطني العاشر يومي10-11جانفي2018، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر8، 9،10.

❖ **الإيواء في منازل الإيجار:** تم إحصاء 236 منزل سنة 2016 في البلديات الساحلية التي يتم استعمالها لاستقبال السياح في موسم الاصطياف بسعة استقبال 40ألف ليلة و8000 عائلة.

❖ **المخيمات الصيفية الدائمة:** والتي وصل عددها إلى سبعة مخيمات صيفية أغلبها في بلدية زموري، كما يوجد مخيم واحد في كل من بلديتي الثنية وقورصو، وأشهرها: مخيم الزيتونة، مخيم سوناطراك، ومخيم الأزرق الكبير، حيث يتم استقبال المصطافين والترحيب بهم وإقامة رحلات سياحية وسهرات ليلية عائلية ممتعة.

❖ **مراكز العطل والترفيه وبيوت الشباب:** حيث بلغ عدد الأولى 07مراكز سنة 2016 بسعة 450 سرير، في حين سخرت الولاية أربع بيوت للشباب التابعة لوزارة الشباب والرياضة بسعة 450 سرير.

صورة رقم(06): فندق إبيس ببومرداس

Source : https://rb.gy/ysrt4

صورة رقم(07): شاطئ سيدي المجني بدلس

Source : https://rb.gy/p2ndf

ومنه نستنتج أن ولاية بومرداس تمتلك موقع استراتيجي هام وقدرات هائلة في مختلف المجالات، والتي تجعل منها قطبا تنمويا لا يستهان به إذا ما تم تهيئته واستغلاله بشكل عقلاني يسهم بدوره في تدعيم التنمية المحلية الشاملة للولاية باعتبار أنها تتوافر على هياكل قاعدية متينة، وهي الأساس لأي عملية تنموية ناجعة.

المبحث الثالث: و اقع تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي في ولاية بومرداس

تمتاز ولاية بومرداس بطابعها الفلاحي، حيث تعتبر من الولايات الرائدة وطنيا في العديد من القطاعات، وعلى وجه الخصوص القطاع الفلاحي، ولعل أهم ما يميز هذا القطاع هو قدراتها الفلاحية الممتازة التي تستطيع من خلالها استدامة الأمن الغذائي الذي يشكل حاليا أساس النمو الاقتصادي الوطني.

المطلب الأول: القدرات الفلاحية للولاية

1. المساحة الفلاحية المستغلة S.A.U والعقار الفلاحي:

أ. **المساحة الاجمالية المستغلة S.A.U:** حيث قدرت المساحة الكلية المستغلة للزراعة في الولاية ب98ألفو454 هكتار، موزعة على مجموعة من الشعب بنسب متفاوتة حسب أهمية المنتوج ومردوديته في السوق، وهذا ما سيوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم(07): يوضح توزيع الشعب حسب المساحة الزراعية المستغلة S.A.U

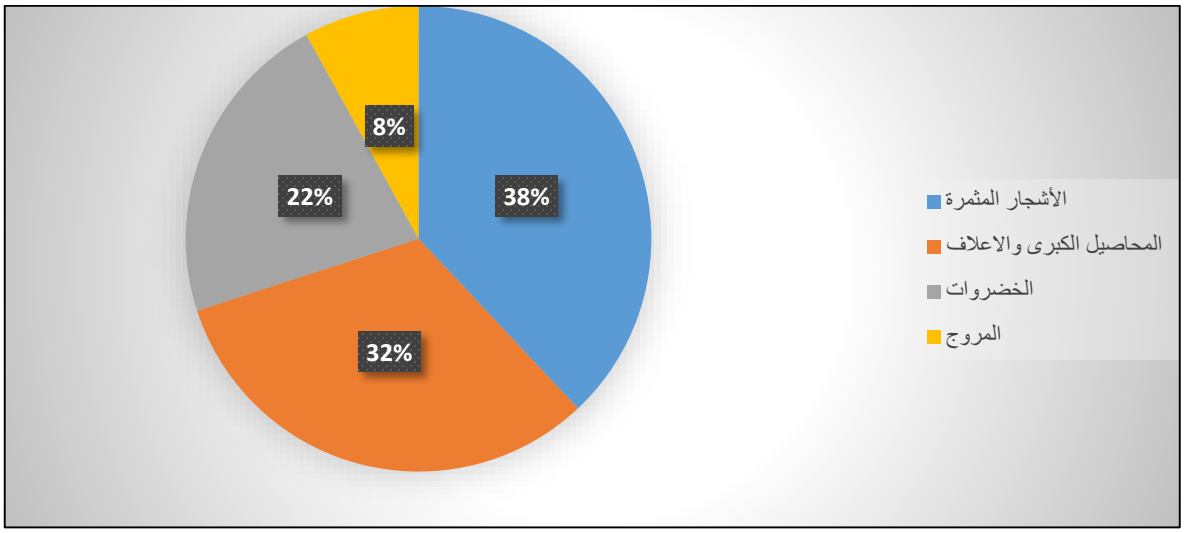

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق مديرية المصالح الفلاحية لولاية بومرداس DSA

يبين هذا الشكل أن شعبة الأشجار المثمرة(أشجار زيت الزيتون، البرتقال، الكروم) تشغل مساحة واسعة مقارنة بالشعب الأخرى بنسبة38%، تليها المحاصيل الكبرى والأعلاف بنسبة 32%، بينما تحتل الخضراوات مساحة متوسطة، وأخيرا مساحات المروج غير المستغلة التي تشكل 8% من إجمالي المساحة. وهذا ما يشير إلى الطابع الفلاحي الممتاز لولاية بومرداس وتنوع إنتاجها الفلاحي.

ب. العقار الفلاحي: تنقسم الأراضي الفلاحية لولاية بومرداس إلى ثلاثة أقسام وهي:

- ❖ 52% أراضي عالية الخصوبة.
- ❖ 26% أراضي متوسطة الخصوبة.
- ❖ 22% أراضي ضعيفة الخصوبة، وغالبا ما تكون عبارة عن أراضي جبلية.

2. **المستثمرات الفلاحية:** وهي عنصر فعال في النهوض بالقطاع الفلاحي، حيث تبلغ المستثمرات الفلاحية في الولاية 20ألف و128 مستثمرة فلاحية موزعة على مجموعة من العينات كما هو موضح في الشكل:

الشكل رقم(08): توزيع المستثمرات الفلاحية في ولاية بومرداس

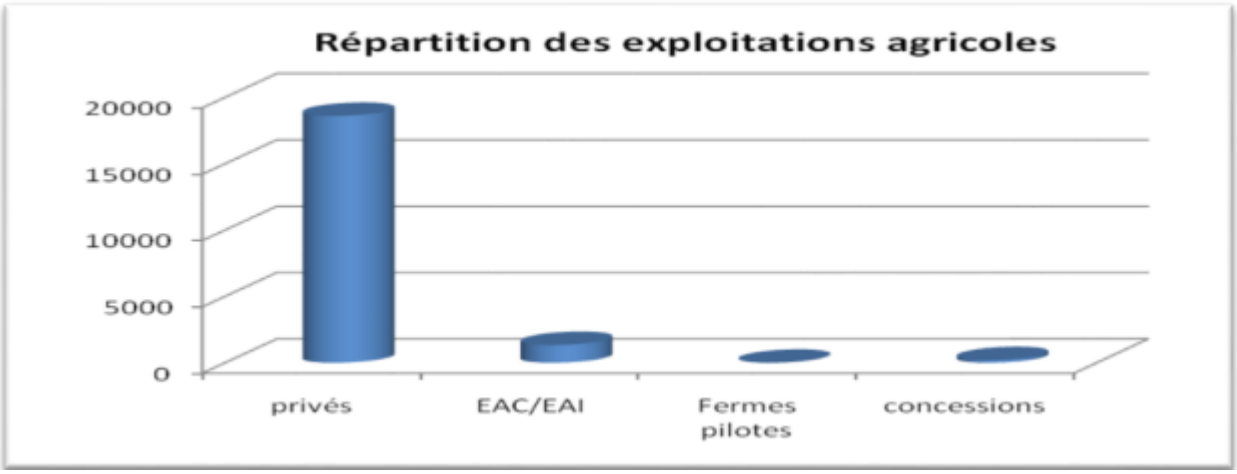

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية، مصلحة الاحصائيات والحسابات الاقتصادية، ولاية بومرداس DSA

يبين الشكل أعلاه المستثمرات الفلاحية المتواجدة في ولاية بومرداس، حيث يسيطر القطاع الخاص على المستثمرات الفلاحية بنسبة تفوق 85%، إذ تتوزع هذه الأخيرة فيما يلي:[1]

- ✓ 18582 مستثمرة خاصة(privé).
- ✓ 1341 مستثمرة فلاحية فردية أو جماعيEAI/EAC
- ✓ 202 مستثمرة امتياز FERMES PILOTES .

[1] مديرية المصالح الفلاحية لولاية بومرداس.

✓ 03 مزارع نموذجية: وهي: مزرعة غالم سعيد بمساحة قدرها749ألف و79 هكتار، مزرعة مشتلة الكروم بمساحة تقدر 311ألف و68 هكتار (تختص في زراعة البطاطا والحبوب)، مزرعة الأشجار المثمرة وهي أصغر مزرعة من حيث المساحة(129) هكتار.

3. التعاونيات الفلاحية العامة والخاصة:

تشمل التعاونيات الفلاحية التابعة للقطاع العام تعاونيات فلاحية مختصة في التموين، وأخرى مختصة في المحاصيل الزراعية، وأيضا تعاونيات تهتم بتربية النحل، مع الإشارة إلى بعض التعاونيات التي توقفت عن النشاط. بينما بلغ عدد التعاونيات التابعة للقطاع الخاص 28 تعاونية، منها 18 تعاونية تم سحب الاعتماد منها نهائيا لتوقفها عن ممارسة النشاط. أما باقي التعاونيات فتنتشط في تربية الدواجن وعددها05 تعاونيات، 03تعاونيات لتربية الأبقار، وتعاونية واحدة لإنتاج البطاطا.

صورة رقم(08): توضح منتوج البطاطا في ولاية بومرداس

المصدر:https://rb.gy/228dl

4. **القدرات المائية "الري الفلاحي":** تحتوي ولاية بومرداس على قدرات مائية معتبرة تسمح بري ما يقارب 33ألف هكتار، ومن بين أهم القدرات التي تمتلكها الولاية في مجال الري الفلاحي:[1]

جدول رقم(11): يوضح القدرات المائية في مجال الري الفلاحي لولاية بومرداس.

القدرات المائية	عددها	قدرة الاستيعاب
السدود	06سدود	8.727هكم مكعب سنويا
محطات تصفية المياه	03محطات	/
أحواض تخزين المياه	139حوض	3.927هكم مكعب سنويا.
الآبار	1311بئر	26.680هكم مكعب سنويا.
المنابع	14 منبع	/
المياه الجوفية	/	24.228هكم مكعب سنويا.
الاحتباس المائي في التل	/	بقدرة استيعاب3.608هكم مكعب سنويا

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مديرية الموارد المائية لولاية بومرداسDRH

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن للولاية قدرات مائية معتبرة تمكنها من تحقيق برامجها التنموية في المجال الفلاحي إذا ما تم استغلالها بشكل عقلاني.

المطلب الثاني: تطور الإنتاج النباتي والحيواني في الولاية

1. **الإنتاج النباتي:** يتنوع الإنتاج النباتي في ولاية بومرداس من خضراوات، حبوب، وفواكه، بداية ب:

أ. **شعبة الخضر:** حيث تأتي الخضراوات في المرتبة الأولى ودليل ذلك المساحات الكبرى المخصصة لها مقارنة بباقي المنتوجات الفلاحية.

[1] مديرية الموارد المائية لولاية بومرداس.

الجدول رقم(12): يوضح تطور الإنتاج النباتي في ظل سياسة التجديد الريفي والفلاحي(2000-2017)

الوحدة: قنطار(ق)

الشعب النباتية	معدل الإنتاج(2000-2009)	معدل الإنتاج بين(2010-2017)	نسبة التطور (%)
البطاطا	585ألف	مليون و200ألف	%103
البصل	730ألف	مليون و100ألف	%50
الخضر	4ملايين و300ألف	5ملايين	%15

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق مديرية المصالح الفلاحية لولاية بومرداس.

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن سياسة التجديد الفلاحي والريفي كان لها الأثر الإيجابي على مردودية الإنتاج النباتي الذي شهد ارتفاعا ملحوظا خاصة في الفترة الممتدة ما بين(2010-2014)، وهذا يعود إلى البرنامج التكميلي الذي أطلقه رئيس الجمهورية السابق، حين استفادت الولايات من أغلفة مالية معتبرة، ومن بينها ولاية بومرداس التي سخرت هذه الأموال في النهوض التنموي لجملة من القطاعات وعلى رأسها القطاع الفلاحي الذي استفاد بنسبة عالية حوالي 40% من إجمالي الغلاف المالي الممنوح، حسب ما أفاده موظفو مديريةالمصالح الفلاحية لولاية بومرداس.[1]

وعليه، فإن الجدول أعلاه يبين أهمية الخضر وتنوعها في ولاية بومرداس، كما يوضح مساهمة التنوع النباتي في الإنتاج الوطني، إذ يحتل المراتب العشر الأولى وطنيا ويساهم حوالي20% من إجمالي المنتوج المحلي. ومن أهم الخضر المتواجدة:[2]

- **البطاطا:** والتي تساهم بنسبة 15% من إجمالي المنتوج الولائي ومن بين البلديات المنتجة لها: بغلية، حمادي، لقاطة، برج منايل، خميس الخشنة، كاب جنات، وزموري، كما يذكر أنه هناك مشروع خاص في طور الإنجاز لتحويل البطاطا حسب ما افادته المصالح الإدارية للمديرية.

[1] مديرية المصالح الفلاحية لولاية بومرداس، مصلحة تنظيم الإنتاج والدعم التقني، مكتب الإنتاج الفلاحي والمؤسسات الريفية.

[2] المرجع نفسه.

🡸 **البصل:** يحتل البصل المراتب العشر الأولى ويساهم بنسبة65% من إجمالي الإنتاج، ومن أهم البلديات التي تنتجه: خميس الخشنة، أولاد موسى، الأربعطاش، كاب جنات، برج منايل.

🡸 بينما تعرف شعبة الطماطم تراجعا سببه عدم توفر مصانع مختصة في إنتاج الطماطم المصبرة، وأيضا بعد تغير نشاط مؤسسة رويبة التي أثرت سلبا على المنتوج. ولهذا ينصح ببرمجة مشاريع لإقامة مصانع تختص في صناعة الطماطم وتحويلها.

ب. **شعبة الحمضيات والكروم:** تحتل ولاية بومرداس المراتب الأولى وطنيا في إنتاج العديد من المحاصيل الزراعية خاصة العنب vigne laوالحمضياتagrumes، وهو ما سيوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم(13): يوضح تطور الإنتاج المحلي الخاص بشعبة الفواكه خلال الفترة(2000-2017)

نوع الإنتاج	معدل الإنتاج(2000-2009)	نمو الإنتاج المحلي(2010-2017)	نسبة النمو (%)
العنب	مليون و100ألف قنطار	مليونين و300ألف (ق)	%112
الحمضيات	230ألف قنطار	400ألف قنطار	%55
زيت الزيتون	12ألف و500	85ألف	%28

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق مديرية المصالح الفلاحية لولاية بومرداس.

يتبين من خلال هذا الجدول أن منتوج العنب يحتل الصدارة في الولاية، إذ يشهد له ارتفاعا مستمرا خاصة عند تجسيد البرنامج الخاص بالتجديد الفلاحي والريفي، وهذا ما يجسد إمكانية الاستثمار في هذه الشعبة التي تشجع على تحقيق فائض إنتاجي ضخم مع زيادة فرص التشغيل، ما يعود بالإيجاب على الولاية ككل. أما بخصوص الحمضيات (البرتقال، الليمون...) فإنها تساهم بنسبة 5%من إجمالي المنتوج المحلي، ومن أهم البلديات المنتجة لها: برج منايل، يسر، لقاطة، الناصرية، وبغلية.

بينما تتوفر الولاية على 42معصرة مقسمة أكثرها على كل من بلدية بني عمران ب 15 معصرة، وتاورقة ب 10 معصرات. بالرغم من نمو الإنتاج المحلي لشعبة زيت الزيتون إلا أنها تعرف تذبذبا مستمرا سببه الرئيسي عدم الاعتناء بالأشجار وعدم احترام شروط الجني، مما يؤثر سلبا على مردودية الإنتاج.

والملاحظ أن هذا التطور الجلي في مختلف الشعب لا يعود بالضرورة إلى سياسة التجديد الفلاحي والريفي، وإنما أيضا إلى العوامل الطبيعية وخاصة التضاريس التي تكتسي ولاية بومرداس، وجودة التربة وخصوبتها خاصة في الجهة الغربية من الولاية، أين نجد إنتاج عنب المائدة الذي يساهم بحوالي 72% من المنتوج الولائي، والذي يتم إنتاجه في البلديات التالية: سيدي داود، برج منايل، بغلية، الناصرية، كاب جنات، ودلس.

ج. **شعبة الحبوب:** ولاية بومرداس من الولايات المنتجة للحبوب ومن بين البلديات المنتجة لها: يسر، زموري، سي مصطفى، شعبة العامر، ولقاطة. حيث تساهم بنسبة66% من الإنتاج المحلي، حيث لم تنطلق عملية الزراعة لشعبة البقول الجافة إلا بعد سنة2017 حسب معطيات مديرية المصالح الفلاحية، كما أن الإنتاج المحلي ما بين الفترات(2017-2020) عرف بعض التراجع سببه انتشار الخنازير المخربة للمحاصيل الزراعية، لهذا تحاول الولاية الاستثمار في هذه الشعبة من خلال تشجيع الدعم الفلاحي لزراعة هذه المحاصيل، حماية البذور خاصة الموسمية، وإنشاء وحدات تعليب الحبوب الجافة وتحويلها.[1]

2. **الإنتاج الحيواني:** يلعب الإنتاج الحيواني دورا هاما في تلبية احتياجات المواطنين الغذائية، حيث تتنوع هذه المنتوجات وتساهم بدورها في تنمية مختلف القطاعات خاصة القطاع الصناعي.

جدول رقم(14): يوضح الإنتاج الحيواني (2000-2017)

نوع الإنتاج	معدل الإنتاج(2000-2009)	نمو الإنتاج المحلي(2010-2016)	نسبة النمو (%)
اللحوم البيضاء	98ألف قنطار	145ألف قنطار	%50
الحليب	27مليون لتر	45 مليون لتر	%65
العسل	817 قنطار	1710 قنطار	%110

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مديرية المصالح الفلاحي لولاية بومرداس، مصلحة تنظيم الإنتاج والدعم التقني، مكتب الإنتاج الفلاحي والمؤسسات الريفية.

[1] مديرية المصالح الفلاحية لولاية بومرداس، **المرجع السابق**.

يبرز هذا الجدول تنوع الإنتاج الحيواني لولاية بومرداس خاصة منتوجي الحليب واللحوم البيضاء اللذان يحتلان المراتب الخمسة عشر الأولى على المستوى الوطني، بداية بفرع الحليب بمعدل إنتاج يفوق 44مليون لتر سنويا، بحيث تساهم كل من دائرتي دلس وبغلية بإنتاج حوالي نصف الإنتاج الولائي الإجمالي.

وتعتبر بلدية تاورقة قطب الدواجن من حيث مساهمتها ب 14% من الإنتاج الولائي، كما يتوفر داخل الولاية 27 مذبح ووحدة تحويل اللحوم بخميس الخشنة. ومن بين الطلبات الاستثمارية على مستوى الولاية إنشاء مذبحين ببلديتي يسر وبرج منايل ووحدة تربية الدواجن ببرج منايل. كما يمكن استغلال قدرات الإنتاج الحيواني في شعب أخرى لرفع الإنتاج المحلي وتحقيق الأمن الغذائي للسكان المحليين، وذلك من خلال:[1]

- الاستثمار في تربية الارانب خاصة في المناطق الجبلية، وهذا لنوعية لحم المنتوج الخالي من الكوليسترول.
- الاستثمار في تصنيع الآلات والعتاد الفلاحي وتطويره بأساليب تقنية جديدة.
- إنشاء وحدة تجميع جلود الحيوانات وتحويلها.
- إنشاء وحدات مختصة في علاج التربة والعناية بها خاصة بعد موسم الجني وقبل موسم الحصاد لتكون أكثر قابلية للإنتاج.
- إنشاء وحدات خاصة بتصنيع الأسمدة العضوية من البقايا الفلاحية.
- **البيض:** بلغ معدل إنتاج البيض 160مليون وحدة ما بين الفترة(2010-2017)، أي ما يساهم ب8% من الإنتاج الولائي و52%من الانتاج المحلي، حيث يتربع هذا الفرع في كل من بلديات بودواو، خميس الخشنة، قورصو، وتاورقة.
- **العسل:** الذي يساهم بمعدل إنتاج متوسط بلغ 1708قنطار سنويا، حيث تساهم كل من بلدية بغلية وخميس الخشنة في إنتاج حوالي 62% من المنتوج الولائي.

[1] المرجع نفسه.

المطلب الثالث: نتائج تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي في ولاية بومرداس

يتطلب قياس نجاعة سياسة التجديد الريفي والفلاحي في ولاية بومرداس انطلاقا من مجموعة من المؤشرات التي تمكن الباحث من معرفة نجاح هذه السياسة على الميدان من عدمها.

1. **آثار الإنتاج الفلاحي:** يمكن إبراز انعكاسات هذه السياسة على القطاع الفلاحي من خلال ما يلي:[1]

أ. **الآثار على الموارد الطبيعية:**

جدول رقم(15): يوضح الموارد الطبيعية (2000-2015) **الوحدة: هكتار(ه)**

المساحة	المساحة سنة2000	المساحة سنة2015	نسبة النمو (%)
المساحة المروية	7470	20ألف و740	%177
مساحة أشجار الزيتون	5743	8274	%44
مساحة أشجار الكروم	5199	10آلاف و948	%110
مساحة الخضر(البستنة)	18ألف و741	22ألف	%46

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية بومرداس.

يبين هذا الجدول تطور ملحوظ لمساحة الأراضي الزراعية المستغلة على مستوى جميع الشعب، وهذا مؤشر إيجابي خاصة فيما يتعلق بالأراضي المسقية التي بلغ نموها 177%، والتي ينعكس تأثيرها على جودة المحاصيل الزراعية ونوعيتها، وهو ما سيساهم بدوره في تحقيق الاكتفاء الذاتي لسكان الولاية وصولا للأمن الغذائي الذي يعتبر من الأهداف الرئيسية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي، غير أن ما يمكن ملاحظته أيضا أن المساحة المخصصة للكروم تتزايد بشكل سريع سنويا، والأجدر من ذلك أنها تزحف على حساب مساحات باقي الشعب الأخرى خاصة شعبة الخضر والاعلاف، مما يشكل مصدر قلق لمنتجي هذه الشعب خاصة وأنها ليست من المواد الأساسية لتأمين احتياجات السكان الغذائية مقارنة بالشعب الأخرى.

[1] مديرية المصالح الفلاحية لولاية بومرداس، **مصلحة الاحصائيات والحسابات الاقتصادية الفلاحية.**

ب. الآثارعلى مردودية الإنتاج:

جدول رقم(16): يوضح معدل المردود(2000-2015)

نوعية المردود	معدل الإنتاج سنة2000	معدل الإنتاج سنة2015	نسبة التطور(%)
العنب	105قنطار/هكتار	300ق/ه	%185
البطاطا	200قنطار/هكتار	350ق/ه	%50
الحليب	4مليون لتر	18 مليون لتر	%400

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية بومرداس.

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أعلاه أن معدل الإنتاج لكل الأقطاب في توسع مستمر، وفي مقدمتها قطب الحليب الذي قدر معدل إنتاجه 18 مليون لتر سنة2015، ما جعل الولاية تحتل المرتبة الأولى على المستويين الولائي والوطني، كما يوجد عنب المائدة الذي شهد ولايزال يشهد حاليا إنتاجا سنويا رياديا، وهذا يعود إلى كمية الربح المالي الذي يحققه هذا المنتوج وبأقل تكلفة مقارنة مع الشعب الأخرى.

صورة رقم(09): توضح منتوج العنب في ولاية بومرداس

Source : https://rb.gy/29akq

ج. الإنتاج الوطني:

الشكل رقم(09): يوضح نسبة مشاركة الولاية في الإنتاج الوطني

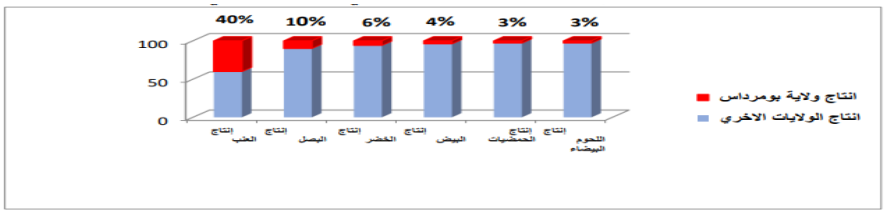

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية بومرداس.

يظهر من خلال هذا الشكل مشاركة ولاية بومرداس في الإنتاج الوطني في أهم الشعب، وفي مقدمتها عنب المائدة الذي احتل المرتبة الأولى على المستويين المحلي والوطني، كما احتلت الولاية سنة2016 المرتبة الرابعة وطنيا من قيمة الإنتاج الفلاحي، وهذا ما يؤكد نجاعة السياسة المنتهجة لتنمية قطاع الفلاحة وتطويره.

د. **الآثارعلى الدعم الفلاحي:** استفادت حوالي6855 مستثمرة فلاحية في ولاية بومرداس من الدعم الفلاحي، كآلية لتشجيع اليد العاملة في القطاع الفلاحي وتنميته، وقد قسم هذا الدعم على مختلف الشعب بنسب متفاوتة كما هو موضح في الشكل أدناه:[1]

الشكل رقم(10): يوضح توزيع الدعم الفلاحي حسب الشعب خلال الفترة(2010-2017)

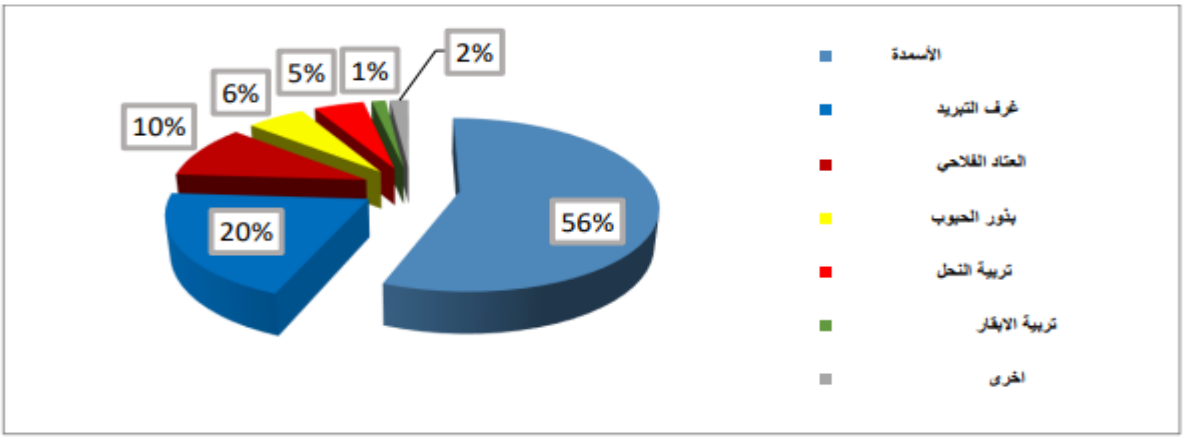

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية بومرداس.

يبين هذا الشكل عملية تقسيم الدعم الفلاحي على مستوى جميع الشعب، وفي مقدمتها شعبة الأسمدة التي استفادت بنسبة56% من إجمالي الغلاف المالي المقدم، تليها شعبة العتاد الفلاحي بنسبة10%، ويرجع هذا

[1] المرجع نفسه.

التفاوت في نسب الدعم إلى أهمية الشعبة في تحسين مردودية المحاصيل والإنتاج الزراعي مقارنة بالشعب الأخرى.

هـ. الآثار على اليد العاملة:

جدول رقم(17): يوضح تطور اليد العاملة(2000-2015)

اليد العاملة سنة2000	اليد العاملة سنة2015	نسبة النمو(%)
35ألف	**43ألف و160**	**%23**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية بومرداس.

يدل هذا الجدول على تطور عدد اليد العاملة منذ صدور المخطط الوطني للتنمية الفلاحيةPNDA، حيث شهدت هذه الأخيرة تطورا ملحوظا في الولاية قدر ب23% منذ تجسيد سياسة التجديد الفلاحي والريفي، ويعود هذا التقدم إلى الطابع الفلاحي من جهة، وقوة المورد البشري الفلاحي نتيجة سياسة الإرشاد الفلاحي وتوجيه الشباب وتقديم الدعم الفلاحي لهم، مما عاد بالإيجاب عليهم من حيث أنه فتح لهم آفاق ومناصب شغل جديدة. ومن بين أهم الآليات التي استخدمها القطاع الفلاحي لتشجيع اليد العاملة في الولاية ما يلي:

جدول رقم(18): يوضح آليات الدعم الفلاحي

الآلية	عدد المستفيدين	أهداف أخرى
من حيث التكوين	حوالي 3000فلاح في مختلف الشعب.	/
من حيث الإرشاد الفلاحي	2798فلاح	-1040حصة إرشادية -لقاء جهوي مع مربي الابقار بدائرة دلس. -ورشات عمل لمختلف الشعب.

التظاهرات الفلاحية	/	-معارض الزيتون -اليوم العالمي للتغذية
من حيث برامج الدعم	-برنامج دعم شعبة الحليب: 1367 مربي و33 منخرط -برنامج دعم مادة النخالة: 1305 منخرط.	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية بومرداس.

ولنجاح هذه الآلية أكثر، جاء قانون المالية التكميلي سنة2008، وأقر بإطلاق صيغة تعاملية جديدة تتمثل في قرضين أساسين هما: قرض الرفيق وقرض التحدي. حيث يكمن الفرق بين القرضين في أن الأول يعبر عن ذلك القرض الذي تمنحه البنوك المتعاقدة مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية (بنك الفلاحة الريفيةB.A.D.R، البنك الوطني الجزائريB.N.A)، وهو قرض بدون فوائد لسنة واحدة ممددة بستة أشهر في حالة العجز عن التسديد في الوقت المحدد. بينما يشير قرض التحدي إلى ذلك القرض الموجه للاستثمار، والذي يحدد من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية O.N.T.A، كما يعتبر قرضا بدون فوائد في الثلاث سنوات الأولى من عمر المشروع لتحدد النسبة ب1% بداية من العام الرابع، وترتفع إلى 3% في العامين السادس والسابع، وفي حال تجاوز المدة، فإن المستفيد ملزم بدفع الفوائد الناتجة.

جدول رقم(19): يوضح الحصيلة التقنية للولاية من خلال قرضي الرفيق والتحدي(2009-2016)

الحصيلة التقنية	عدد المستفيدين	الملفات المقبولة	المبلغ المتعاقد	المبلغ المستعمل
قرض الرفيق	34فلاح	/	/	413مليون و520ألف دج
قرض التحدي	/	86ملف	مليار و100مليون و438ألف و124 دج	284مليونو713 ألف و830دج

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية بومرداس.

يوضح الجدول أعلاه الحصيلة التقنية لعدد المستفيدين من القرض الرفيق منذ بداية سياسة التجديد الفلاحي والريفي خلال الفترة(2009-2016) والمبلغ المتعاقد والمقبول، حيث استفاد 34 فلاح من قرض الرفيق وقدر المبلغ الإجمالي المقبول 413 مليون و520ألف دينار جزائري. في حين تم المصادقة على 86 ملف من الملفات، أي ما يعادل 67%من الملفات التي استفادت من قرض التحدي، وقد بلغ المبلغ المستعمل

284مليون و713ألف 830 دينار جزائري موزعة على 33 مستفيد. وهذا ما يجسد الآلية المالية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي في مباشرة أعمالها لتحقيق أهدافها المرجوة.

2. المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة

برمجت ولاية بومرداس العديد من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، حيث تهدف هذه المشاريع إلى رد الاعتبار لسكان الأرياف، فك العزلة، وتحسين المستوى المعيشي للمواطن الريفي. ولهذا بذلت القطاعات المحلية والهيئات وصناديق الدعم المالي الخاصة بسياسة التجديد الريفي والفلاحي قصارى جهدها في إنجاح هذه السياسة.

جدول رقم(20): يوضح ميادين سياسة التجديد الريفي

الميادين	2010	2011	2012	2013	2014
عصرنة القرى	3	3	3	2	10
تنوع الأنشطة الاقتصادية	18	19	19	18	18
حماية التراث المادي وغير المادي	1	2	2	2	1
حماية الموارد الطبيعية	16	17	17	17	16

المصدر: محافظة الغابات لولاية بومرداس.

من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في برنامج التجديد الريفي، تم إبرام عقد نجاعة بين وزارة التنمية الفلاحية ومحافظة الغابات لولاية بومرداس خلال الفترة(2010-2014)، حيث تم منح 204مشروع جواري مقسم على كل فرع من الفروع المذكورة في الجدول أعلاه. وعليه يبين هذا الجدول تنوع المشاريع التي أبرمتها الولاية لتحسين الوضعية الريفية، حيث تتفرع هذه الميادين بدورها إلى ميادين جماعية ذات المنفعة العامة يتم تمويلها بنسبة 100%من طرف الصندوق الوطني للتنمية الريفية واستصلاح الأراضي كتهيئة الطرقات، فتح المسالك، وصيانتها. بينما يتم دعم المشاريع الفردية من طرف هذا الصندوق بمساهمة شخصية من طرف المعني بالأمر بنسبة 10% مثل تربية النحل، حفر الآبار كما هو موضح في الجدول التالي:[1]

[1] معطيات محافظة الغابات لولاية بومرداس.

جدول رقم(21): يوضح الميادين الجماعية والفردية للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة

العملية	نوعها	حجمها
جماعية	-فتح المسالك وصيانتها -صيانة نقاط المياه -التقاط نقاط المياه -بناء جسر صغير	8.658 كلم 59وحدة 50وحدة وحدتين
فردية	-غرس أشجار الزيتون والأشجار المثمرة. -فرس وتطعيم أشجار الزيتون البري. -بناء مرأب لتربية الحيوانات.	1513 هكتار حوالي 22الف و600شجرة وأكثر من18 وحدة.

المصدر: محافظة الغابات لولاية بومرداس.

من خلال المعطيات السابقة، يمكن القول أن هناك جهد وإرادة حقيقية لولاية بومرداس من أجل تحسين الوسط الريفي، وهذا من خلال سعيها وراء تجسيد هذه المشاريع الاستثمارية لكل واحد منها غلاف مالي خاص بها، مع محاولة الحد من ظاهرة العزلة والتهميش لحوالي205 دشرة أو قرية كأساس لتحقيق التوازن الجهوي والتقليص من حدة النزوح الريفي الذي أصبح يشكل تهديدا للمدن واستقرارها، وبهذا فقد بلغت تطبيق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة خلال ما بين(2010-2014) نسبة 72%، وهو مؤشر إيجابي لبعث الديناميكية الفلاحية من جهة، والاستجابة لرهانات الوسط الريفي والتحديات التي تواجهه من جهة أخرى. وبهذا، يلاحظ أن هذه السياسة تمشي وفق خطى الاستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، بحكم تركيزها على تنمية المناطق الريفية وتهيئتها بالشكل الذي يضمن استقرارها وارتفاع مستويات معيشتها في ظل تناقص نسب البطالة، ونمو الدخل الفردي، وبالتالي قدرة الولاية على تحقيق تنمية محلية شاملة بما فيها التنمية الفلاحية والتنمية الريفية.

المطلب الرابع: الصعوبات التي واجهت استمرارية سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الولاية

تواجه ولاية بومرداس كغيرها من ولايات الوطن العديد من التحديات التي عرقلت مسارها التنموي الذي تسعى إليه من خلال تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي في تحقيق أهدافها المسطرة وآفاقها المستقبلية، وبهذا سيكون التركيز في هذا المطلب على الدوافع التي عرقلت السياسة خلال الفترة (2017-2020) استنادا إلى

المعطيات المقدمة من طرف مديريات الولاية من جهة، وكذا أدوات جمع المعلومات كتقنية للتعرفعلى المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي والريفي في الولاية.

1. نقص مساحة الأراضي الفلاحية المستغلة

شكل رقم(11): يوضح المساحة الفلاحية المستغلة(2008-2017)

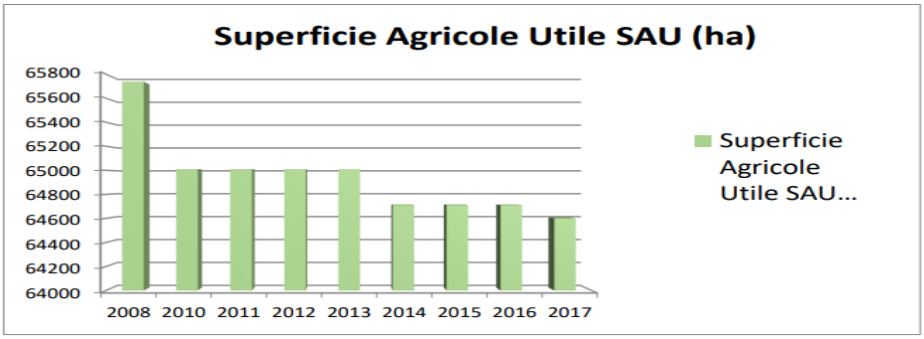

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية بومرداس

رغم الطابع الفلاحي لولاية بومرداس إلا أن المساحة المستغلة في تراجع مستمر، حيث بلغت مؤخرا 62ألف و956 هكتار(2019)،[1] بعدما قدرت ب64 ألف و600 هكتار سنة2017، وهذا يعود إلى ظاهرة الزحف العمراني التي لا تزال تكتسح الساحة المحلية وتحد من قدرات المنتوج المحلي، بالإضافة إلى الاستخدام المفرط للمدخلات في الهكتار الواحد من أسمدة، مخصبات، وأدوية، وهذا بدوره ينعكس على خصوبة هذه الأراضي الزراعية على المدى الطويل. كما أن ترك الأراضي الشاغرة (أراضي البور) التي هي في توسع دائم دون استغلالها وإعادة إحيائها يجعلها عرضة للانجراف والتعرية ويرفع من فضاءات التصحر*.

ومنه، فقد عرقلت هذه الدوافع الهدف الذي يعتبر من بين الأهداف الرئيسية لسياسة التجديد الفلاحي خاصة، لأن الخطر المحدق بهذه الأراضي وبتربتها التي ستصبح هشة سيؤثر حتما على مردودية الإنتاج، ولهذا التدهور أشكال وأنواع مختلفة في مقدمتها ظاهرة التعرية التي تمس أجزاء كبيرة من إقليم الولاية رغم إنجاز 17500 متر مكعب خلال الفترة من الحواجز (2010-2017) *لتصحيح المجاري وتقليل سرعة المياه إلا أن هذه الظاهرة لا تزال تهدد الأودية والأراضي الزراعية أيضا. ولهذا انعكست هذه الأسباب على معدل الإنتاج الفلاحي خلال الفترة(2017-2020)، والجدول التالي يوضح هذا التناقص.[2]

[1] في إطار معطيات من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية بومرداس.

[2] مديرية المصالح الفلاحية لولاية بومرداس.

جدول رقم(22): يوضح أهم أصناف الإنتاج النباتي والحيواني لولاية بومرداس(2017-2020)

الشعب/ معدل الإنتاج	2018-2017	2019-2018	2020-2019
الخضراوات	3ملايين و624ألف و488 قنطار	4ملايين و125ألف و140قنطار	3ملايين و394ألف و641قنطار
البطاطا	909آلاف و630 قنطار	772ألف و507 قنطار	683ألف و325 قنطار
البصل	553ألف و925 قنطار	616ألف و210 قنطار	603آلاف و960 قنطار
العنب	مليونين و123ألف 826 قنطار	مليونين و566ألف و914 قنطار	مليونين و646ألف و278 قنطار
الحمضيات	425ألف و350 قنطار	449ألف و548 قنطار	431ألف و110 قنطار
اللحوم البيضاء	100ألف و264 قنطار	90ألف و049 قنطار	98ألف و436 قنطار
الحليب	45 مليون و689 ألف و763 لتر	43مليون و629ألف و250 لتر	43مليون و187ألف و170لتر

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مديرية المصالح الفلاحية لولاية بومرداس

2. نقص المورد المائي: يعد الاستخدام غير العقلاني للموارد الطبيعية من أكبر المشاكل البيئية التي تواجه الولاية، فتموين التجمعات العمرانية بالمياه الصالحة للشرب على حساب القطاع الفلاحي يزيد من تدهوره وانحطاطه. وفي هذا الصدد، يشكل النمو السكاني المتزايد من سنة لأخرى والذي بلغ سنة2019 حسب الاحصائيات المقدمة من طرف مديرية الفلاحة لولاية بومرداس مليون و325ألف نسمة، هذا التزايد شكل بدوره ضغطا على الموارد باختلاف أنواعها ومن أهمها المياه الصالحة للشرب التي تكون على حساب القطاع الفلاحي ومتطلباته من الري. كما أن العجز الذي تعاني منه الفلاحة فيما يخص حاجاتها من الماء بحكم التذبذبات المناخية أو عدم انتظام التساقط الذي يخضع إلى تغيرات مناخية كثيرة من سنة لأخرى. حيث تستفيد الولاية من 10 هكم مكعب كل سنة موجهة من سد الحميز نحو الأراضي الزراعية في موسم السقي، إلا أنه في الثلاثة سنوات الأخيرة أي منذ سنة2020 توقفت عملية التزويد بالمياه الخاصة بسقي الأراضي الفلاحية، ولهذا تعاني الولاية من نقص شديد من المورد المائي وتستخدم المياه الجوفية كمورد هام لتغطية النقص الذي تشهده في إطار إيجاد سبل للخروج من هذه الأزمة.[1]وعند الحديث عن المياه الجوفية كمورد غير متجدد يتأثر بالأسمدة والمبيدات الكيميائية التي توضع في الأراضي الزراعية خاصة حين تتغلغل المياه المحملة بالنترات القادمة من الأسمدة الزراعية في جوف الأرض، وهذا يعاكس مبادئ التنمية المستدامة لأنه استهلاك غير متجدد والافراط في استعماله سيخل بالضرورة بالتوازن البيئي والهيد وغرافي. لذا تواجه الولاية صعوبة في

*في إطار معطيات من طرف رئيسة مصلحة الدعم التقني والإنتاج الفلاحي لولاية بومرداس.

*في إطار معطيات من طرف رئيسة مصلحة الدعم التقني والإنتاج الفلاحي لولاية بومرداس.

[1]في إطار معطيات من مسؤولة الري الفلاحي لولاية بومرداس.

التوجه نحو ممارسة الفلاحة البيولوجية الصديقة للبيئة في ظل غياب الوعي الفلاحي والاهتمام بالكم أي الفلاحة الكثيفة التي تفتقد لشروط السلامة الصحية.

3. **ظاهرة طمر السدود:** رغم امتلاك بومرداس لستة سدود تستطيع من خلالها توفير المورد المائي للسكان وللقطاع الفلاحي استجابة لأزمة الندرة، إلا أن الولاية تعاني من طمر السدود الذي يعنى بتشكل الرواسب المختلفة الأشكال والأحجام لسنوات عديدة دون تطهير، الشيء الذي يكلف السلطات بأموال ضخمة لإزالتها، بالإضافة إلى تحطم قنوات التوزيع وأنابيب وصل المياه. حيث يتم التزود بالمياه الصالحة للشرب من خلال المياه الجوفية عن طريق "الآبار الارتوازية"، وأيضا عبر المياه السطحية من خلال نظامين أساسين هما:

- ❖ نظام سد قدارة "بني عمران"، وسد تاكسابت بتيزي وزو.
- ❖ نظام تحلية مياه البحر ببلدية كاب جنات بقدرة استيعاب 100ألف متر مكعب يوميا، حيث تبلغ نسبة الربط بالمياه الصالحة للشرب على مستوى الولاية 98%. ومن أجل معالجة الوضع الراهن، ونظرا لوصول نسبة مياه السدود للمستويات الدنيا، هناك مشاريع في طور الإنجاز أبرزها برنامج إنجاز25 بئر ارتوازي، وإعادة تأهيل الآبار المتوقفة عن النشاط، والتي يبلغ عددها63 بئر.[1]

4. **ضعف الجانب التنظيمي لهيكلة القطاع الفلاحي والريفي:** إن ضعف الهيكل التنظيمي للقطاع الفلاحي والقطاع الريفي مرتبط بمسألة التنسيق بين القطاعات، حيث نجد أن كل قطاع يدير شؤونه بمعزل عن باقي القطاعات الأخرى، كما يعتبر الارشاد الفلاحي من أهم العوامل التي تسهم في توعية الفلاحين وتكوينهم وإحاطتهم بالمعلومات الضرورية، غير أن الولاية تجد صعوبات في ضعف أداء المرشدين الفلاحين إلى جانب نقص مستلزمات العمل خاصة في المناطق الريفية النائية وتعاطل الإداريين لمطالب المرشدين، ويعود هذا الضعف أساسا إلى مجموعة من الأسباب في مقدمتها ضعف الرواتب والحوافز، ارتفاع نسبة الامية، ونقص العمالة ذات الخبرة والمهارة المدربة على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج.[2]

5. **ضعف الهياكل القاعدية:** لا يزال القطاع الفلاحي في ولاية بومرداس يفتقر للهياكل والبنى القاعدية الأساسية وعلى وجه الخصوص التقنيات التكنولوجية التي تسهل عمليات الحرث، السقي، والجني للمحاصيل الزراعية، بالإضافة إلى أن العديد من البلديات الريفية لا تحتوي على شبكة طرق مؤهلة لممارسة النشاط

[1] في إطار معطيات من طرف رئيس مصلحة بمديرية الموارد المائية لولاية بومرداس.

[2] في إطار معطيات من طرف رئيس مصلحة بمديرية المصالح الفلاحية لولاية بومرداس.

الفلاحي بأريحية، كما يدخل ضمن البنى الأساسية تهيئة الأراضي الفلاحية وحمايتها من التوسع العمراني العشوائي.[1]

6. **ضعف التسيير:** تعتبر مشاكل ضعف التسيير المتسبب الأول في تدني نسب الإنتاج الفلاحي سواء المحلي أو الوطني، كما هو موضح في الشكل أدناه:

شكل رقم(12): يوضح مقارنة بين نسبة الإنتاج المحلي لولاية بومرداس سنة2017 وسنة2020

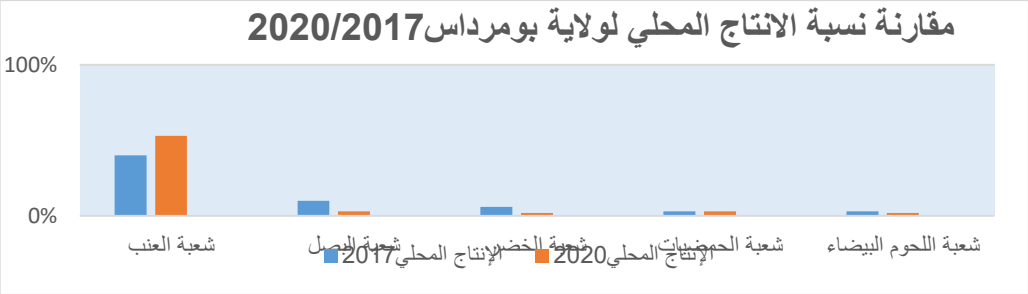

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية بومرداس.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الولاية شهدت انخفاضا معتبرا في أغلب الشعب خاصة البصل، بالإضافة إلى أن معدلات الإنتاج في تناقص مستمر، بالرغم من أن الإنتاج الفلاحي سنة 2019قدر بحوالي 109مليار دينار جزائري واحتلت الولاية المرتبة الرابعة وطنيا. كما وصل إلى111.6 مليار دينار جزائري (المرتبة الخامسة وطنيا) سنة2021، [2]ويخص بالذكر أن هذا الارتفاع في معدلات الإنتاج يعود إلى شعبة العنب بنسبة70%، والذي تزيد انتاجيته السنوية بشكل مضاعف بالمقابل مع تقليص المساحات الخاصة بالمنتوجات الأخرى خاصة زراعة الأعلاف والخضر. وهذا ما يهدد مستقبل وحاضر الاحتياجات الغذائية للسكان المحليين، باعتبارها شعبة موسمية ليست أكثر أهمية من باقي الشعب خاصة شعبة البصل والخضراوات. وبالتالي، فإن التركيز على محصول واحد وإهمال محاصيل أخرى سيخلق عدم التوازن في المحاصيل الزراعية ومنه أزمة الغذاء، ما سيعيق عملية تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المحلية للسكان.

كما أن مشكل العقار الفلاحي هو الآخر يؤثر في هذا الانخفاض، نظرا للمنازعات القائمة على الأراضي الفلاحية بسبب الملكية وقضايا الاستخلاف التي يعاني منها الكثير من الفلاحين، والتي تؤدي بدورها إلى نقص اليد العمالة المؤهلة وعزوف الشباب عن العمل في القطاع خوفا من الانعكاسات المادية التي تنجر عن هذه الإشكاليات،

[1] المرجع نفسه.

[2] انظر الملحق رقم(01).

خاصة في ظل صعوبة الحصول على التعويضات في حالة الكوارث والأخطار الطبيعية، [1]إضافة إلى نقص التغطية الاجتماعية مما يؤثر سلبا على مردودهم واستدامة نشاطهم. وأيضا تدني سياسة الدعم الفلاحي وانخفاض نسبة الموارد المالية المخصصة للقطاع الريفي والفلاحي منذ سنة2015 جراء سياسة التقشف وجائحة كورونا التي كان لها الأثر أيضا في الاهتمام بتمويل القطاع الصحي على حساب القطاعات الأخرى.[2]علاوة على ذلك، فإن العديد من الأراضي الفلاحية هي أراضي غير قانونية، أي أنها لا تمتلك عقودا ولم يشملها مسح الأراضي. وهنا يظهر مبدأ غياب الرقابة المحلية وكذا غياب استراتيجية واضحة المعالم للأشخاص غير القانونيين على غرار أصحاب المضاربة.

أما فيما يخص المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، فقد تم إيقاف البرنامج سنة2014 والاكتفاء فقط بمواصلة المشاريع غير المنتهية الإنجاز نتيجة وضعية التقشف التي عانت ولازالت تعاني منها الجزائر إثر تدهور وتذبذب أسعار النفط في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى تغيير الشركة المنجزة للبرنامج من المؤسسة الجهوية للهندسة الريفية(زكار) بولاية البويرة إلى المؤسسة الجهوية للهندسة الريفية(جرجرة) بولاية تيزي وزو، ولتدارك هذا الأمر، قامت هذه الأخيرة بتدعيم وحدة بومرداس لإتمام البرنامج في فيفري2017.* وبهذا عادت ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن بشكل أقوى من السابق، نتيجة تدهور الأوضاع المعيشية خاصة الاجتماعية لسكان الأرياف الذين يفتقرون لأبسط وسائل العيش الكريم، ومثال ذلك أن أزمة المياه التي تعصف بالولاية خاصة في فصل الصيف تضر هذه الفئة أكثر من الفئات الأخرى، بحكم أنه في غالب الأحيان يتوقف التزويد بالمياه الصالحة للشرب لمدة تفوق خمسة عشر يوما.

[1]في إطار معطيات من طرف رئيسة مصلحة بمديرية المصالح الفلاحية لولاية بومرداس.

[2]في إطار معطيات من طرف رئيسة مصلحة بمديرية المصالح الفلاحية لولاية بومرداس.

*في إطار معطيات من طرف رئيس مصلحة في محافظة الغابات لولاية بومرداس.

خلاصة الفصل الثالث:

يستنتج من مجمل ما سبق التطرق إليه في هذا الفصل، أن سياسة التجديد الفلاحي والريفي شكلت نهضة حقيقية تنموية في ولاية بومرداس خلال الفترة(2010-2016) من خلال سعيها إلى تجسيد ركائزها الثلاث على مستوى الولاية، مما انعكس على مستوى الإنتاج والمردودية، بالإضافة إلى تنوع الفروع الغذائية من خضراوات، حمضيات، فواكه، وحبوب، وهذا راجع إلى طابعها الفلاحي المتميز وموقعها الاستراتيجي "متروبول الجزائر"، الشيء الذي جعلها تتحول لوجهة مفضلة للمستثمرين نظرا لقدراتها في مجال العقار الفلاحي.

كما شهد القطاع الريفي تطورا ملحوظا لم يسبق له مثيل منذ السابق، وتحسنت الوضعية الاجتماعية للأفراد القانطين في الأرياف مقارنة بالسابق، وهذا من خلال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة من حيث أخذها على محمل الجد للأوساط الريفية وكل ما يتعلق بها خاصة فيما يتعلق بتهيئة الإقليم الريفي من شق للطرق، المسالك، والإنارة العمومية.

غير أن كل هذه الجهود التي سعت إليها السلطات المحلية لولاية بومرداس في تجسيد هذه السياسة واستمراريتها التنموية واجهتها الكثير من الصعوبات التي طغت على المحيط الفلاحي والمحيط الريفي، مما انعكس ذلك على مردودية الإنتاج سواء النباتي والحيواني، وأيضا على المستوى المعيشي للمواطن الريفي. ما جعل التنمية الفلاحية ومنه المحلية تتراجع في ظل هذه الإشكاليات.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال استعراض الفصول الثلاثة السابقة، تبين أن الجزائر شهدت بفضل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم نهضة تنموية هامة لم تشهدها سابقا في مجال التخطيط والتهيئة الإقليمية، باعتبار أن المخططات التي كانت مقررة في فترات سابقة(1962-1990) لم تولي الأهمية الكافية للمتغير المجالي وقامت بالتركيز على القطاع الصناعي بصفة خاصة كقطاع أولوي، مما عاد بالسلب على كافة التراب الوطني.

ومنه، جاء هذا المخطط كوسيلة لترجمة توجهات الدولة وإرادتها الفعلية في استعادة توازنها الإقليمي، وإرساء معالم تهيئة إقليمية متوازنة، تنافسية، وجذابة. حيث يكتسي هذا المخطط دور هام في تحقيق التنمية المحلية والتكيف مع متطلبات الاقتصاد الراهن والعولمة تماشيا مع أبعاد التنمية المستدامة بالحفاظ على التوازن البيئي، وأيضا مراعاة احتياجات المواطنين وتلبيتها، إضافة إلى التوزيع العادل لكل ما يحمله الإقليم الوطني من ثروات، موارد، أنشطة، وغيرها.

وعليه، يعتبر هذا الأخير أداة عملية وعلمية تنطلق من نظرة استشرافية على المدى البعيد لتسمح في الأخير بمواجهة المشكلات التي يتخبط فيها الفضاء الوطني بمختلف أنواعها، وخاصة فيما يتعلق بمشاكل الفوارق الجهوية والاختلالات البيئية والعمرانية. ضف إلى ذلك مسألة تجديد الأقاليم الريفية وعصرنتها وتقوية الهياكل والبنى التحتية لتشكيل قاعدة إقليمية قوية تسمح باستغلال شتى المؤهلات والامكانيات. وبهذا تنمية قدرات الأقاليم وتفعيل جاذبيتها لتصبح أكثر استقطابا خاصة أقاليم الهضاب العليا وأقاليم الجنوب.

ومن أجل تجسيد هذا المخطط على أرض الميدان، قام هذا الأخير بصياغة مجموعة من المخططات التي هي بمثابة مخططات فرعية تتماشى مع أحكامه العامة، وتلعب في الوقت ذاته دورا هاما في تنسيق التشاور وتبادل الحوار والآراء بين الجماعات الإقليمية، مع ضمان إشراك المواطن في صنع وتنفيذ السياسات والبرامج المختلفة التي تنبثق من هذه المخططات، كما أن جميع البرامج الوطنية التنموية للوطن تراعي خصوصيات وتوجيهات هذا المخطط، وتحاول العمل بها مما يؤدي إلى تفعيل التنمية المحلية، وتطبيق مبادئ الحكم الراشد القائم على أساس الشفافية، النزاهة، والديمقراطية التشاركية، باعتبار أن التهيئة الإقليمية في حد ذاتها ظاهرة معقدة ومتشابكة، تتداخل فيها مجموعة من العوامل، الفواعل، والنشاطات.

كما انتهجت الدولة في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم منطق الشراكة العمومية، رغم الدور الهام الذي يلعبه القطاع الخاص في تخفيف الأعباء على الدولة، لا سيما تمويل المشاريع، وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية بما سيسهم في دفع وتيرة التنمية الشاملة بطريقة سريعة.

بالنسبة لأهم السياسات التنموية التي انبثقت من الاستراتيجية الوطنية الشاملة لتهيئة الإقليم والتي تم تسليط الضوء عليها في الدراسة، والمتمثلة في سياسة التجديد الفلاحي والريفي، فإن أهم ما يمكن قوله هو أنها بمثابة رؤية حديثة لمفهوم التنمية الفلاحية والريفية في الجزائر، وفي الوقت ذاته نظرة مكملة للخطوط التوجيهية التي جاء بها المخطط، والتي تستند في أصولها على تثمين التجارب وسد النقص الذي خلفته معظم السياسات الفلاحية التي سبقتها في الظهور، وذلك بهدف:

- ✓ تحقيق الأمن الغذائي على المستوى الوطني والمحلي. ودفع وتيرة الإنتاج وتشجيع مردوديته،
- ✓ التخلص من تبعية السوق الدولية في الشعب الغذائية خاصة شعبة الحبوب.
- ✓ تنمية الأقاليم الريفية، والحد من ظاهرة النزوح الريفي بتوفير مستويات العيش الكريم للمواطنين.

كما قامت هذه السياسة بغية تحقيق تنمية محلية متوازنة إلى سن مجموعة من الآليات القانونية، المالية، والإدارية التي ترمي إلى تعزيز القدرة الإدارية للإطارات المسؤولة أثناء مباشرة تنفيذ هذا البرنامج، ولهذا الهدف، تم سن برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني كأهم مؤشر لحماية مداخيل الفلاحين وتنظيم أنشطتهم والمحافظة على القدرة الشرائية للمستهلك في ظل أسعار المضاربة. وأيضا المبادرة بقروض تسهل للمزارع اقتراض مبلغ مالي يدعم قدراته الإنتاجية، ويزيد من كثافة المحاصيل الزراعية وانعكاساتها الإيجابية على السوق المحلية.

ولكن بالرغم من مختلف النتائج الإيجابية التي سلجتها هذه السياسة في القطاعين الفلاحي والريفي، إلا أنها لم تستطع مواكبة الاحتياجات الغذائية للسكان في ظل التزايد الديمغرافي السريع، وبالتالي أخفقت هذه السياسة في تحقيق رهاناتها الأساسية التي ذكرت آنفا، إلى جانب مجموعة من الصعوبات التي عرقلت مسارها التنموي. وبهذا، يمكن القول أن هذه السياسات الفلاحية ما هي إلا تصحيح نسبي لمشاكل وجوانب النقص التي احتوتها، والتي لا تزال آثارها مستمرة في الوقت الراهن.

ومنه، فإن هذه السياسة لم تعد تتماشى مع الأهداف التي نص عليها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، بالرغم من أنها سياسة ناجعة من حيث البناء والتصور، إلا أن الخلل يكمن على مستوى التنفيذ في ظل ضعف التسيير وغياب الرقابة، مما يجعلها تحتاج لتفعيل أكثر للآليات التي يتم تنفيذها بها على أرض الواقع.

اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: تعددت مظاهر تجسيد سياسة التجديد الفلاحي والريفي في ولاية بومرداس.

توصلنا في هذه الدراسة إلى صحة هذه الفرضية، حيث أثبتت الدراسة المظاهر المتنوعة التي اكتست ولاية بومرداس جراء تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي خلال الفترة(2010-2016)، حيث تبين أن القطاع الفلاحي والقطاع الريفي أيضا شهدا تطورا إيجابيا مقارنة بالسنوات التي سبقت تنفيذ هذه السياسة، وذلك من خلال العناصر الموالية:

- ✓ ارتفاع مردودية الإنتاج الفلاحي بصفة عامة، والإنتاج النباتي بصفة خاصة.
- ✓ تنوع الفروع الغذائية والشعب بنسبة تفوق 70%.
- ✓ احتلال عنب المائدة المرتبة الأولى على المستويين الوطني والمحلي، ومساهمته في التنمية الفلاحية بشكل فعال.
- ✓ زيادة الأراضي الزراعية المسقية، والشروع في مباشرة العمل بتقنيات تكنولوجية للسقي.
- ✓ أثر الدعم الفلاحي على تحفيز اليد العاملة المؤهلة، وإعادة بعث الحيوية للأقاليم الفلاحية والريفية، ومنه تحقيق نسب معتبرة من الاكتفاء الذاتي للسكان المحليين.
- ✓ ارتفاع حصص الارشاد والتأطر الفلاحي، مما انعكس بدوره على الخفض من نسب البطالة، ونشر التوعية الفلاحية لتحقيق التنمية الفلاحية.

بينما تبين كذلك الأثر الإيجابي لهذا البرنامج على الأقاليم الريفية من خلال:

- ✓ تهيئة القرى والمداشر عبر إطلاق204 مشروع جواري للتنمية الريفية.
- ✓ تهيئة الطرق، والمسالك لتحسين الخدمات العمومية للمواطن.

الفرضية الثانية: تراكمت الصعوبات التي عرقلت المسار التنموي لسياسة التجديد الفلاحي والريفي في ولاية بومرداس.

أثبتت هذه الفرضية صحتها، حيث تم خلال هذه الدراسة تحليل مختلف التحديات التي عرقلت سياسة التجديد الفلاحي والريفي في أداء عملها على مستوى ولاية بومرداس، استنادا إلى المعلومات المستقاة من طرف العديد من رؤساء المصالح بالمديريات المعنية بما فيها مديرية المصالح الفلاحية، ومحافظة الغابات، بصفتهما الهيئات الرسمية التي تمتلك عقد النجاعة الذي أبرم بين كل من هذه المديريات ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، من أجل تطبيق هذا المشروع، ومن أهم الأسباب الكامنة وراء تذبذب استمرارية تنفيذ هذه الأخيرة هي:

- ❖ نقص الأراضي الفلاحية المستغلة ونقص المورد المائي للري الفلاحية نتيجة عدم تذبذب نظام تساقط الامطار بالموازاة مع الاستغلال غير العقلاني لهذا المورد.
- ❖ استخدام المياه الجوفية كبديل، والذي يخل بالتوازن الإقليمي للولاية باعتباره مورد غير متجدد.
- ❖ ضعف هيكلة القطاع الفلاحي خاصة بسبب نقص التحفيز نحو العمل، ومنه نقص اليد العاملة، ونقص العمالة ذات الخبرة والكفاءة.
- ❖ انخفاض العقار الفلاحي الذي كان يشكل عصب اقتصاد الولاية واستثماراتها، وتدني الإنتاج الوطني مقارنة بالسنوات السابقة، ومنه وقوع السلطات المحلية أمام عائق تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان، وبالتالي عدم القدرة على تحقيق تنمية محلية.
- ❖ عادت ظاهرة النزوح الريفي بشكل قوي بحكم عدم استكمال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، وهذا يعود إلى انخفاض الدعم الفلاحي، وأيا الإعلان عن سياسة التقشف.

وأمام جميع هذه المشاكل التي يعاني منها كل من القطاع الفلاحي والريفي في الولاية، وجب إعادة النظر في هذه المشاريع وفي الإقليم الفلاحي والريفي للولاية بصفة عامة، ومن ثم ضرورة تواصل الجهود من أجل تكثيف دائم ومستمر لمختلف أدوات التدخل، مع الاخذ بعين الاعتبار تبسيط الإجراءات لزيادة العرض في مختلف الخدمات العمومية، وتسهيل استفادة كل سكان الأرياف منها، من خلال مشاريع أخرى أكثر شمولية من سابقتها، بالإضافة إلى تفعيل مبدأ المساهمة، التفاوض، والمراقبة، قصد تثمين الموارد المختلفة للولاية من جهة، واستعادة توازنها المحلي وتحقيق تنمية محلية متوازنة.

التوصيات:

من خلال كل ما تم التطرق إليه، سيتم طرح مجموعة من التوصيات التي دعمت بها مديريات الولاية عملية البحث ومغزى الدراسة، ولتدارك النقص في تسيير هذه القطاعات يجب:

- ضرورة تكثيف الدراسات الفلاحية المختصة في الأراضي الفلاحية، من خلال إنشاء مخابر مختصة في جميع الولايات مع الإشارة إلى أنه يتوفر مخبر واحد فقط على المستوى الوطني للقيام بمثل هذه الدراسات.
- إدخال البحث العلمي في برامج التنمية الريفية عن طريق إشراك الجامعة والباحثين الأساتذة في إجراء سلسلة من البحوث والدراسات لتشخيص الوضع الإقليمي ومحالة إيجاد حلول.
- ضرورة توجيه الاهتمام أكثر بالصناعات التحويلية ضمن سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

قائمة المصادروالمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية

القوانين

1. **القانون 03/87 المؤرخ في 1987/01/28 يتعلق بالتهيئة العمرانية**. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. الجريدة الرسمية. ال عدد05.

2. **القانون رقم 10-02 المؤرخ في 29 يونيو 2010 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم**. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. الجريدة الرسمية. العدد 61 بتاريخ 21 أكتوبر 2010.

3. **القانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.** الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. الجريدة الرسمية. ال عدد77، الموافق ل 21 ديسمبر2001.

4. **القانون رقم 06-06 المتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة**. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. الجريدة الرسمية ال عدد15، الموافق ل 20 فيفري2006.

5. **القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة**. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. الجريدة الرسمية. ال عدد43، الموافق ل 19 جويلية 2003.

المراسيم التنفيذية

1. **المرسوم التنفيذي رقم 05-443**، يحدد كيفيات تنسيق المخططات التوجيهية القطاعية للبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية ومجال تطبيقها ومحتواها وكذا القواعد المطبقة عليها. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. الجريدة الرسمية. ال عدد75، صادرة في 20 نوفمبر 2005.

2. **المرسوم التنفيذي رقم 10-259 المؤرخ في 21 أكتوبر 2010** المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة التهيئة الإقليمية والبيئة. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. الجريدة الرسمية. العدد64 .الصادرة في 26 أكتوبر 2010، معدل ومتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12-433 المؤرخ في 2012/12/25 ج. ر. عدد 71.

الكتب

1. بادر محمد، علي وردم، العالم ليس للبيع، **مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، عمان،الاهلية للنشر والتوزيع، 2003.

2. التيجاني بشير، **التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر**. الجزائر، ديوان المطبوعاتالجامعية،2000.

3. التيجاني بشير، **تهيئة التراب الوطني في أبعادها القطرية مع التركيزعلى التجربة الجزائرية**. وهران، دار الغرب للنشر والتوزيع، 2004.

4. السويدي محمد، **التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية والتجارب العالمية**. الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب. 1986.

5. شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي**، القاهرة، مكتبة فلسطين للكتب المصورة، ط1، 1996،

6. محمد حسن عبد الباسط، **التنمية الاجتماعية**، الطبعة الثانية، القاهرة، دار غريب، 1988.

المقالات

1. بن صويلح آمال، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أداة استراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر، **حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 23(أفريل2018).

2. حاوشين ابتسام، السياسات الزراعية في الجزائر ومدى فعاليتها في تحقيق الامن الغذائي، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، ال عدد6(ديسمبر 2014).

3. ساسي محمد، تهيئة الإقليم: تعديل المفهوم وتحديد معايير التخطيط المجالي _دراسة تحليلية ونقدية، **مجلة التعميروالبناء**، ال عدد3(أفريل 2021).

4. سليماني محمد، يايزيد علي، أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، **مجلة الاقتصاد والتنمية**، العدد 3(2015).

5. مزاري محمد، شروط تحقيق التنمية المحلية وأهدافها، **مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي**،ع01(مارس2017).

6. غريبي أحمد، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، **مجلة البحوث والدراسات العلمية**، ال عدد4(2010).

7. سليم العبدول، المخطط الإقليمي ودوره في توجيه توسع المخططات التنظيمية في سورية (رسالة دكتوراه، قسم التخطيط والبيئة، كلية الهندسة المعمارية، جامعة دمشق)، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية**، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثاني ،2009.

8. تكواشت كمال، التهيئة العمرانية: مفهوم ومراحل التنظيم، **مجلة الدراسات القانونية**، ال عدد01، جانفي2023.

9. فخار هاجر، مصطفاوي عايدة، سياسة تهيئة الإقليم في الجزائر بين الواقع والمأمول، **مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، العدد 12(جوان2017).

10. شنيخر هاجر، استراتيجية التهيئة الإقليمية لتحقيق التنمية المستدامة والفاعلية الاقتصادية: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة نموذجا، **مجلة العلوم الإنسانية**، ال عدد03 (ديسمبر 2020).

11. بوعزيز ناصر، سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاساتها على القطاع الفلاحي في ولاية قالمة، **مجلة العلوم الإنسانية**، ال عدد04(مارس2016).

القواميس والمعاجم:

1. جبران مسعود، **معجم الرائد**، بيروت ط7، دار العلم الملايين ،1992.

2. الصلاحات سامي محمد، **معجم المصطلحات السياسية في تراث الفقهاء**، القاهرة، ط1، مكتبة الشروق الدولية،2006.

3. مجمع اللغة العربية، **معجم الوسيط**، القاهرة.ط1، مكتبة الشروق الدولية، 2004.

المذكرات الجامعية:

1. أبركان فؤاد، **السياسات السياحية والتنمية في الجزائر، رسالة ماجيستير**، جامعة يوسف بن خدة – الجزائر-: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2009-2010.

2. أقاري سالم، تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر(2009-2014)، رسالة دكتوراه، جامعة ال جزائر03: كلية العلوم السياسية، 2016.

3. بلخير محمد، **التنمية المحلية و انعكاساتها الاجتماعية، دراسة حالة ولاية تمنراست، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير**، جامعة الجزائر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2004-2005.

4. بن نعمان محمد، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغر افيا، دراسة حالة ولاية بومرداس، رسالة ماجستير**، جامعة ال جزائر3: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2009-2011.

5. حامد بدر الدين، **مخطط تهيئة إقليم الولاية بين الو اقع والتجسيد، دراسة حالة مخطط تهيئة إقليم ولاية الوادي، مذكرة ماستر**، جامعة محمد خيضر-بسكرة-: كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة، 2018-2019.

6. خشمون محمد، **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة، رسالة دكتوراه**، جامعة منتوري-قسنطينة-: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،2010-2011.

7. دعموش فاطمة الزهراء، **سياسة التخطيط البيئي في الجز ائر ، رسالة ماجستير**، جامعة مولود معمري-تيزي وزو-: كلية الحقوق، 2010.

8. رادية عليان، **التهيئة الإقليمية في الجز ائر في إطار التعاون اللامركزي ما بين 1980-2012دراسة لحالتي تعاون جز ائري أوروبي، رسالة ماجيستير**، جامعة مولود معمري تيزي وزو2: كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2015-2016.

9. سايل مليكة، **دور سياسة التهيئة الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجز ائر ، رسالة دكتوراه**، جامعة ال جزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2019-2020.

10. شمار سميحة، **دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية، مذكرة ماستر**، جامعة محمد خيضر-بسكرة -: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2018-2019.

11. العلمي بن عطا الله، **علاقة إدارة الموارد البشرية بالتنمية المحلية، رسالة ماجيستير**، جامعة ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ،2011-2012.

12. فتحي ناصر، **إشكالية التنمية المحلية في الشرق الجزائري: تحليل حول فكرة الأقلمة، رسالة دكتوراه**، جامعة ب اتنة02-مصطفى بن بولعيد-: معهد علوم الأرض والكون، 2020-2021.

13. كتفي سلطانة، **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية2000-2005، رسالة ماجستير**، جامعة منتوري-قسنطينة-: كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، 2005-2006.

14. لعشيبي الطاهر، **الاختلالات المجالية والتهيئة الإقليمية في الجزائر: حالة الإقليم الشمالي الشرقي للجزائر، رسالة دكتوراه**، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجي: كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية،2014/2015.

15. مزاري إبراهيم فضيل، **السياسات الزراعية ودورها في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر 1962 -2016، رسالة دكتوراه**، جامعة ال جزائر03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017-2018.

16. مسدودي دليلة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية ونمو القطاع السياحي، دراسة حالة ولاية بومرداس، رسالة ماجيستير**، جامعة محمد بوقرة، بومرداس: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2008-2009.

المواقع الالكترونية:

1. https://rb.gy/x78ib

المحاضرات:

1. حامد ربيع، نظرية التحليل السياسي، **محاضرات ألقيت على طلبة كلية الاقتصاد للعام الدراسي1971**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

الملتقيات الوطنية:

1. شيخاوي سهام، مقدود وهيبة، **الملتقى الوطني العاشر حول واقع السياحة الشاطئية لولاية بومرداس: الإمكانات، الإنجازات، والعوائق**، 10-11جانفي2018،جامعة محمد بوقرة –بومرداس-: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية.

الهيئات الرسمية:

1. مديرية المصالح الفلاحية لولاية بومرداس.

2. مديرية الموارد المائية لولاية بومرداس.

3. محافظة الغابات لولاية بومرداس.

ثانيا: قائمة المراجع باللغات الأجنبية

1. الكتب:

1. Jean GERARDON, **Politiques d`aménagement du territoire**, Paris, éditions ellipses, 2008-.

2. Jacques De Lanversin,**La région et l'aménagement de territoire dans la décentralisation.**Paris. Éditions: Economia, 1989.

3. Pierre Merlin،**la géographie et l'aménagement de territoire**،Paris. 2eme Edition، PUF, 1993.

4. Mohamed DAHMANI،**Planification et Aménagement du territoire**، Alger، OPU, 1984.

5. François, Per roux ,**l'économie du xx sièclee**. Paris. Éditions : PUF. 1964.

6. Paul Houée ,**le développement local aux défis de la mondialisation**.Édition .L'harmattan. Paris, 2002.

7. Philippe ،Ay dalot،**Économie régionale et urbaine**.Éditions :économica, Paris, 1989.

Ahmed Tessa,**Algérie: Histoire d'une construction spatiale 1960-2004**.Paris, édition publisud, 2004.

8. Jean Claude Martens, **Le modèle Algérien de développement : bilan d'une décennie 1962-1972**. Alger. SNED .1973.

2. المقالات من مجلات:

1. Fabienne Le loup, Laurence Moyart, Bernard Pecqueur, **« la gouvernance territoriale comme nouveau mode de coordination territoriale ?** », Géographie, économie et société, Vol. 7. 04/2005.

3. المؤتمرات الوطنية:

1. Ministère de l`aménagement du territoire et de l`environnement، **conférence nationale sue le Schéma national d` aménagement du territoire (SNAT)**،04 avril 2001.

قائمة الملاحق

الملحق رقم(01): نسبة الإنتاج الفلاحي لولاية بومرداس 2021

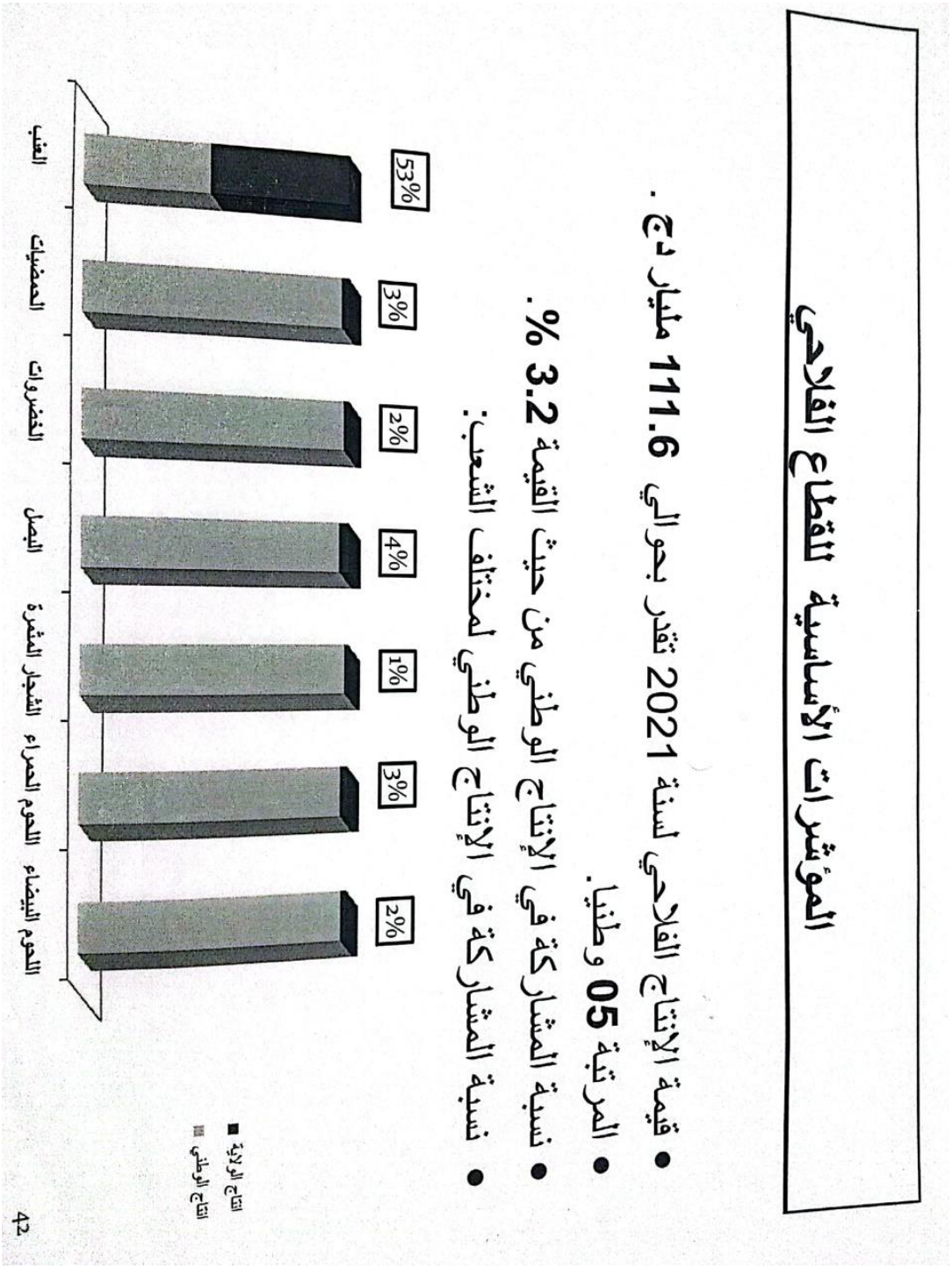

الملحق رقم(02): خريطة التجديد الفلاحي للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم

الملحق رقم(03): تنوع الشعب الفلاحية في ولاية بومرداس

➢ **Situation par mode d'Irrigation :**

Mode d'irrigation	Gravitaire	G à G	Aspersion	Pivot
Superficie	10 694.77 Ha	7 125 Ha	7 909 Ha	/
Total sup irriguées	25 728.77 Ha			

Commentaire : Malgré les actions de sensibilisation menées par nos services pour la reconversion du mode d'irrigation gravitaire vers mode économiseur d'eau, des contraintes techniques sur terrain sont posés pour les vergers âgés.

➢ **Type de culture irriguée :**

Type de culture irriguée	Maraichage	Céréales	Arboriculture	Fourrages
Superficie (ha)	10 461.18	280	14 901.59	86
Mode d'irrigation	Gravitaire Aspersion Localisé	Aspersion	Gravitaire Localisé	Aspersion

IV. DEVELOPPEMENT ET INTENSIFICATION DES FILIERES :

➢ **Productions végétales :** par spéculations

Filières végétales	Superficies et Productions					
	Campagne 2017-2018		Campagne 2017-2018		Campagne 2019-2020	
	superficie	production	superficie	production	superficie	production
Céréales	4 602	113 959	4 118	110 055	3 596	90 172
Blé dur	3591	92248	3200	87405	2 888	70 973
Blé tendre	653	16528	592	18285	510	15 462
Orge	213	3378	193	2862	178	3 277
avoine	145	1805	133	1503	20	460
Légumes secs	348	4 103	531	7 468	581	7357
lentille	0	0	0	0	0	0
Pois chiche	139	1634	199	3152	215	3 464
Fourrages	12401,5	742153	12861,3	708445	12 074	618 875
Maraichages	17514	3 624 488	16902	4 125 140	14 606	3 394 641
Pomme de terre	2 993	909630	2 486	772507	2 257	683 325
Oignon	2 489	553925	2 276	616210	2 165	603 960
ail	247	13 860	147	10 162	135.5	9124
Tomate industrielle	6	3000	00	00	00	00
Raisin	13 873	2 123 826	15 652	2 566 914	16 621	2 646 228
Agrumes	2 261	425 350	2 423	449 548	2 635	431 110
Noyaux et pépins	1 785	204 498	1 784	243 548	2802	260 290
Oléiculture	8 231	139 900	8 346	37 303	8 573	17 7 43
Dattes	00	00	00	00	00	00

Commentaire : La superficie céréalière et celle des cultures maraichères tendent à diminuer et cela est dû principalement à la reconversion de l'activité des agriculteurs vers la viticulture (superficie de la viticulture représente 25 % de la SAU).

الملحق رقم(04): بطاقة تعريف لولاية بومرداس وأهم قدراتها الفلاحية والمائية

I. PRESENTATION DE LA WILAYA :

Cartographie de la wilaya :	(à mettre en annexe)
Wilayas Limitrophes :	Nord : mer mediterranée Est : wilaya de Tiziouzou Sud-est : Bouira Sud-ouest : Blida Ouest : Alger
Nbre de Daira :	09
Nbre de Commune :	32
Population totale :	1 323 000 habitants
Population rurale :	960 400
Superficie totale de la Wilaya (ST) :	1456,16km²
Superficie agricole totale (SAT) :	97 651 Ha
Superficie agricole utile (SAU) :	62 956 Ha
Superficie irriguée :	25 729 Ha
Superficie des terres en jachère :	6 237 Ha
Superficie des forets :	22 951 Ha
Parcours :	10 741 Ha
Nappes alfatières :	00

II. NATURE JURIDIQUE DES TERRES :

Propriété privée		EAI		EAC		FPI		Observations
Nbre	Sup	Nbre	Sup	Nbre	Sup	Nbre	Sup	
19051	37 308	247	1 486	984	24 162	3	1 214	

III. POTENTIALITES HYDRIQUES :

potentialités hydriques	Unité	Observations
Barrage	6 barrages dont 02 distiné à l'AEP	
Barrage destiné à l'irrigation	20 Hm³ (Barrage de hamiz et 3 petits barrages)	-Réseau d'irrigation vétuste pour le barrage de Hamiz. -l'irrigation à partir de ces trois petits barrages se fait à partir des lâchés d'eau.
Forages	724 L/s (Nbr : 362)	Afin de valoriser les ressources en eau et accompagner les agriculteurs, des démarches sont en cours pour l' affectation des forages de l'AEP non exploités vers l'agriculture
Puits	649 L/s (Nbr :1298 Puits)	
Sources	14 sources	
Retenues collinaires	1 Hm³ (Nbr : 20)	La majorité des retenues collinaires sont envasées
Station d'épuration (eaux usées épurées et traitées)	03 stations	-Absence de réseau d'irrigation - deux agriculteurs uniquement qui profite des eaux épurées de la station de Boumerdes.
Périmètres irrigués	01 fonctionnel	04 périmètres d'irrigation non fonctionnels et une étude de réhabilitation (DRE) en cours.

الملحق رقم(05): أثر تطبيق البرامج التنموية على مؤشرات التنمية الفلاحية في ولاية بومرداس

L'impact induit par la mise en œuvre de la politique agricole à travers les trois plans quinquennaux (2000-2015)

Sur les ressources naturelles :

- ✓ Extension de la SAU irriguée de 7 470 Ha à 20 740 Ha — 177 %
- ✓ Développement du potentiel oléicole de 5 743 Ha à 8 274 Ha — 44 %
- ✓ Développement du potentiel viticole de 5 199 Ha à 10 948 Ha — 110 %
- ✓ Développement de la superficie des cultures maraichères de 18 741 Ha à 22 000 Ha — 46 %

Sur la Productivité

- ✓ Rendement moyen de la vigne de table de 105 Qx/Ha à 300 Qx/Ha — 185 %
- ✓ Rendement moyen de la pomme de terre de 200 Qx/Ha à 350 Qx/Ha — 50 %
- ✓ Collecte du lait cru de 4 millions Litres à 18 millions Litres — 400 %

Sur l'emploi :

Evolution du volume de la main d'œuvre de 35 000 à 43 160 (soit une augmentation de 23 %)

الملحق رقم(06): أصناف اللحوم البيضاء والحمراء في ولاية بومرداس ومعدل الإنتاج الخاص بكل قطب

B. Petit élevage (2020).

Type d'élevage /espèce	Effectif	Exploitation totales	dont exploitations agrées pour l'aviculture	Observations
Poulet chair	3 921 430	1064	34	
Poule pondeuse	84 050	130	63	
Dinde chair	73 770	158	9	
Dinde ponte	0	0	0	
Repro-chair	390 727	201	141	
Repro-ponte	0	0	0	
GP chair	0	0	0	
GP Ponte	0	0	0	
Cailles	0	0	0	
Apicoles (Ruches)	89 381	2190		
Cunicole	0	0		
Autres à préciser	0	0		
Nbre de couvoir	14			

C. Productions par compagnes :

Type de production	Campagne 2017-2018	Campagne 2018-2019	Campagne 2019-2020
Viandes rouges (qx)	45 624	81 042	70 828
Viandes Blanches (qx)	100 264	90 049,	98 436
Lait(L)	45 689 763	43 629 250	43 187 170
dont lait de vache	44 000 856	40 524 930	40 729 740
Lait de chèvre	324 960	1 563 070	1 182 890
Lait de brebis	1 363 946	1 541 260	1 274 540
Lait de chamelle	0	0	0
Œufs de consommation (Unités)	140 363 908	84 292 890	43 117 030
OAC Chair	56 341 921	77 963 888	95 210 312
Miel (qx)	2 012	1 790	1 134
Laine (qx)	708	466	453

Commentaire : La production de viande rouge a augmenté cela est dû à l'importation du bovin de boucherie, alors que la production de la viande blanche et les œufs de consommations sont en baisse pour changement d'activité.

الملحق رقم(07): إنتاج الحبوب والإنتاج الحيواني في ولاية بومرداس

➢ **Collecte des céréales et des légumes secs :**

Produits collectés	Superficies et Productions					
	Campagne 2017-2018		Campagne 2018-2019		Campagne 2019-2020	
	collecte	Taux/production	collecte	Taux/production	collecte	Taux/production
Céréales	66269,13	58%	58184	53%	45560	51%
Blé dur	56393,28	61%	46253	53%	36868	52%
Blé tendre	9788,45	59%	11930	65%	8649	56%
Orge	87,4	3%	00	00	43	9%
avoine	00	00	00	00	00	0%
Légumes secs			1931	61%	1786.6	52%
lentille	0	0	0	0	0	0
Pois chiche	0	0	1931	61%	1786.6	52%

Commentaire : L'opération de collecte des légumes secs a débuté en 2018.

➢ **Programme de production de semences et plants :**

Type	Campagne 2017-2018	Campagne 2018-2019	Campagne 2019-2020
Céréale (qx)	18 822	19 093	13 380
Pomme de terre (qx)	92 225	84 692	77 000
Plants arboricoles (plants)	803 900	1 273 000	2 100 400

Commentaire : on a enregistré une régression de la superficie dédiée au programme semence dûe principalement au degré d'infestation du nématode.

➢ **Productions animales :**

A. Gros Elevage :

Filières animales (Effectifs)	Campagne 2017-2018	Campagne 2018-2019	Campagne 2019-2020
Bovin	27 206	25 060	25 205
dont vaches laitières	14 064	12 931	12 990
Ovin	39 461	35 399	34 637
dont brebis	16 656	13 569	13 875
Caprin	4 604	4 329	4 696
dont chèvres	2 162	2 050	2 198
Camelin	0	0	0
dont chamelles	0	0	0
Equin	1 027	673	511

Commentaire : l'effectif du gros élevage tend à diminuer et cela est dû principalement à la reconversion des superficies des fourrages vers la viticulture.

الملحق رقم(08): مؤشرات التنمية الفلاحية في ولاية بومرداسلسنة2020

Principaux indicateurs :

- ✓ Contribution de la production wilaya /la production nationale année 2016 en valeur : 3,7 %
- ✓ Taux de croissance 2016 : **19,24%**
- ✓ Une valeur de production bilan 2016: **109 milliards** de DA
- ✓ Classement national : 4éme
- ✓ Part de la Valeur de production moyenne par commune :

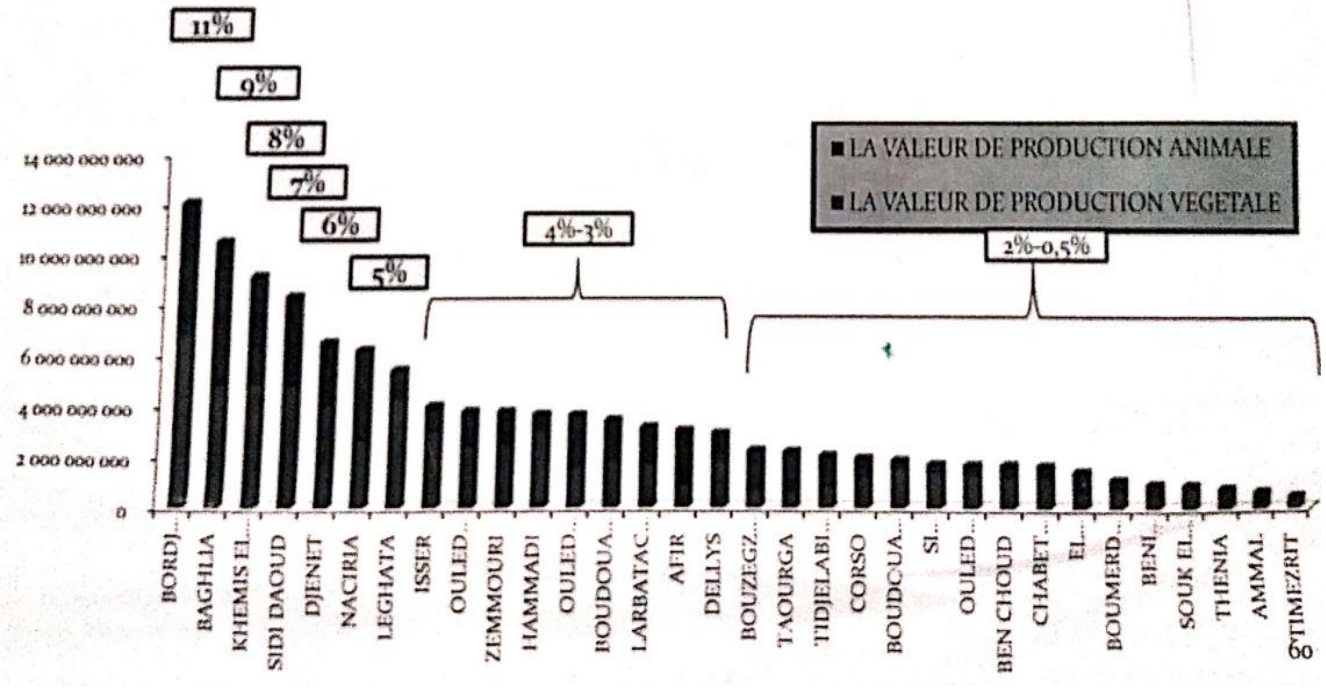

الملحق رقم(09): الإطار المرجعي لتحليل سياسة التجديد الفلاحي والريفي

السياسة	سياسة التجديد الفلاحي والريفي
الهدف الشامل الأثر	**لمن؟** سكان الأرياف، المستثمرون الفلاحين، منظمات التعاضد والمهن، المتعاملون الاقتصاديون، المتدخلون في بداية وحماية الإنتاج البلديات الريفية، الإدارة. **ما هو المشكل الرئيسي الواجب رفعه؟** التجديد من أجل تحقيق أمن غذائي دائم ومستمر على المستوى الوطني، تحقيق تنمية متوازنة لجميع الأقاليم والقضاء على التهميش والإقصاء خاصة في الأقاليم الريفية
الأهداف الخاصة	**طريقة أخرى لحوكمة القطاع الفلاحي والريفي من خلال:** دور مختلف الفاعلين. مبادئ المشاركة والشراكة والتعاون. تطبيق طرق وأساليب جديدة في التسيير. التكوين وتقوية القدرات، التمكين. **تحقيق نمو اقتصادي مستدام في الوسط الريفي من خلال:** الإستثمار الفلاحي. دمج جميع الفاعلين في العمليات والمشاريع التنموية. تثمين الأقاليم والتسيير العقلاني والجيد للموارد الطبيعية. **فعالية آليات التدخل العمومي من خلال:** وجود إطار قانوني ملائم ومتطور. فعالية التمويل والضبط . الحماية والمراقبة .
النتائج	شبكة نشطة ومترابطة مكونة من جميع الفاعلين. عصرنة الإدارة وإصلاحها وجعلها قادرة على تحقيق بيئة مواتية لتحقيق التنمية المستدامة.

الملحق رقم(10): مراحل تجسيد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المتكاملة

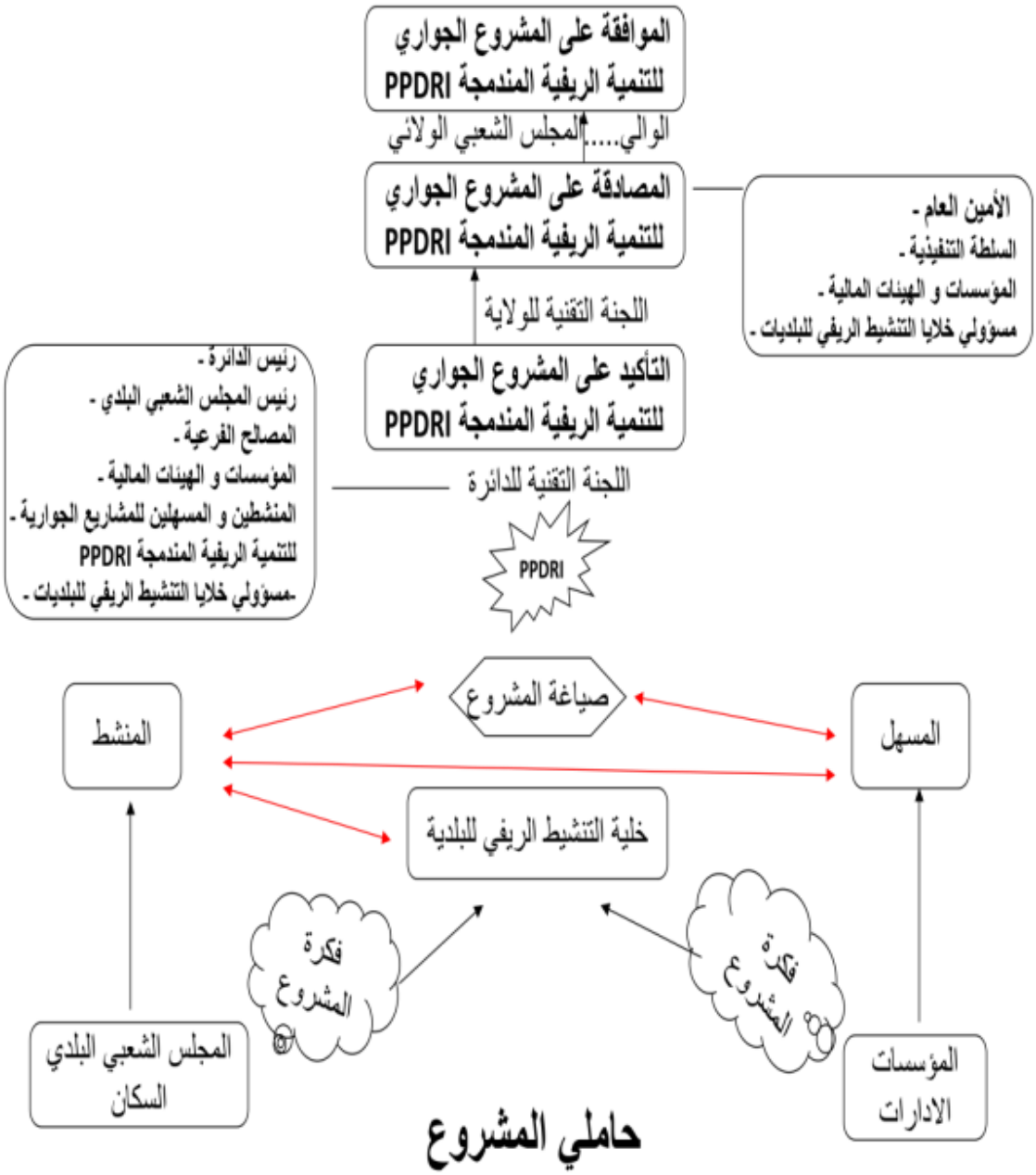

الملحق رقم(11): الإنتاج النباتي لولاية بومرداس

الملحق رقم(12): الإنتاج الحيواني

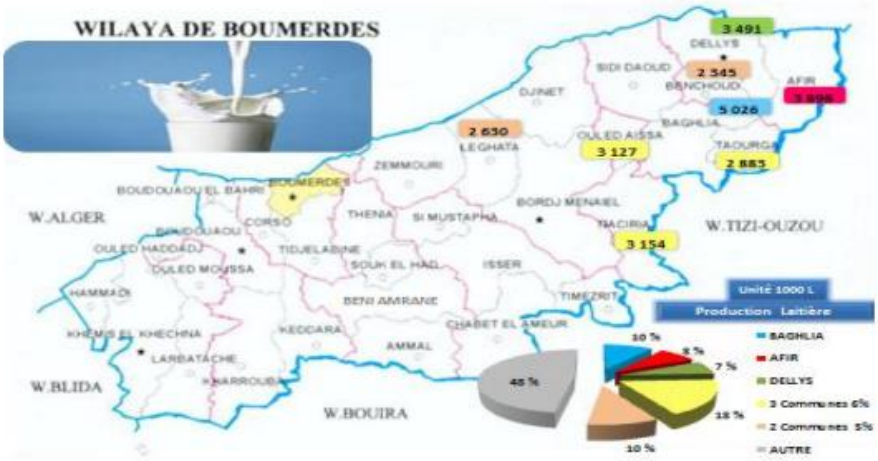
WILAYA DE BOUMERDES
3 491
DELLYS
2 545
SIDI DAOUD
BENCHOUD
AFIR
DJINET
5 026
BAGHLIA
2 630
LEGHATA
OULED AISSA
3 127
TAOURGA
2 883
ZEMMOURI
BOUDOUAOU EL BAHRI
BOUMERDES
W.ALGER
CORSO
THENA
SI MUSTAPHA
BORDJ MENAIEL
TACRIA
W.TIZI-OUZOU
3 154
BOUDOUAOU
OULED HADDADJ
TIDJELABINE
OULED MOUSSA
SOUK EL HAD.
ISSER
HAMMADI
BENI AMRANE
TIMEZRIT
KHEMIS EL KHECHNA
KEDDARA
CHABET EL AMEUR
LARBATACHE
AMMAL
W.BLIDA
KHARROUBA
W.BOUIRA
Unité 1000 L
Production Laitière
BAGHLIA
AFIR
DELLYS
3 Communes 6%
2 Communes 5%
AUTRE
10 %
8 %
7 %
18 %
10 %
45 %

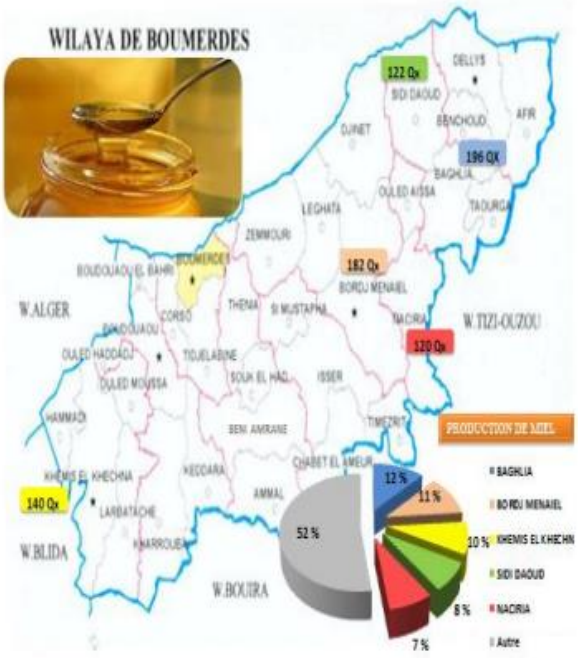
WILAYA DE BOUMERDES
122 Qx
DELLYS
SIDI DAOUD
BENCHOUD
AFIR
DJINET
196 QX
BAGHLIA
OULED AISSA
TAOURGA
LEGHATA
ZEMMOURI
182 Qx
BOUMERDES
BOUDOUAOU EL BAHRI
BORDJ MENAIEL
W.ALGER
CORSO
THENA
SI MUSTAPHA
TACRIA
W.TIZI-OUZOU
120 Qx
BOUDOUAOU
OULED HADDADJ
TIDJELABINE
OULED MOUSSA
SOUK EL HAD.
ISSER
HAMMADI
BENI AMRANE
TIMEZRIT
PRODUCTION DE MIEL
KHEMIS EL KHECHNA
KEDDARA
CHABET EL AMEUR
AMMAL
140 Qx
LARBATACHE
W.BLIDA
KHARROUBA
W.BOUIRA
52 %
12 %
11 %
10 %
8 %
7 %
BAGHLIA
BORDJ MENAIEL
KHEMIS EL KHECHN
SIDI DAOUD
NACIRIA
Autre

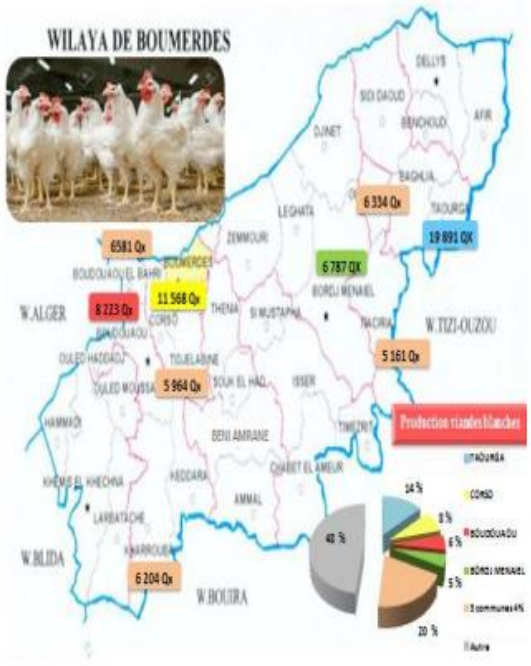
WILAYA DE BOUMERDES
DELLYS
SIDI DAOUD
BENCHOUD
AFIR
DJINET
BAGHLIA
6 334 Qx
LEGHATA
TAOURGA
19 891 QX
6581 Qx
ZEMMOURI
6 787 QX
BOUMERDES
BOUDOUAOU EL BAHRI
11 568 Qx
BORDJ MENAIEL
W.ALGER
8 223 Qx
CORSO
THENA
SI MUSTAPHA
TACRIA
W.TIZI-OUZOU
5 161 Qx
BOUDOUAOU
OULED HADDADJ
TIDJELABINE
5 964 Qx
SOUK EL HAD.
ISSER
OULED MOUSSA
HAMMADI
BENI AMRANE
TIMEZRIT
Production viandes blanches
KHEMIS EL KHECHNA
KEDDARA
CHABET EL AMEUR
AMMAL
LARBATACHE
W.BLIDA
6 204 Qx
W.BOUIRA
48 %
14 %
8 %
6 %
5 %
20 %
TAOURGA
CORSO
BOUDOUAOU
BORDJ MENAIEL
Autre